التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للتأمين

الاتحاد العام العربي للتأمين
هيئة عربية دولية
INT'L ARAB FED
GENERAL ARAB INSURANCE FEDERATION

العام السابع والثلاثون

العـــدد 146

سبـتمبر 2020 م

نظرة على أداء قطاع التأمين السعودي خلال عام 2019

من بيروت إلى السودان

الكوارث تتكاثر والحاجة إلى التأمين تزداد

بقلم : الأمين العـام

■ ملف خاص عن انفجار مرفأ بيروت

وزارة قطاع الأعمال العام
مصر القابضة للتأمين
MISR INSURANCE HOLDING COMPANY
وثيقة تأمين السفر
وثيقة تأمين المسئولية المهنية للأطباء
مصر للتأمين
MISR INSURANCE
عن الشركة
منتجاتنا
فروعنا
اتصل بنا
أحصل على وثيقة تأمين
السفر
المسئولية المهنية للاطباء
دخول
تسجيل
جميع الحقوق محفوظة - شركة مصر للتأمين © 2018
حمل تطبيق
MISR
INSURANCE
وتمتع بالحماية
التأمينية
Call Center
19114
GET IT ON Google Play
Download on the App Store
لتحميل تطبيق MISR INSURANCE
شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم ١ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨

نحن نعيد إليكم

من اشتراك التأمين
(كفائض تأميني)

* حسب الشروط والاحكام

الهندسي	بلسم للرعاية الطبية	البحري	المسؤولية الشخصية والمهنية	السفر
الطاقة	الحوادث العامة	الحرائق	التكافل على الحياة	السيارات

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

الفرع الرئيسي:
الدائري الثالث
مقابل سينما الخليج
هاتف: ٨٨٩٩ ٤٤٦٥ +٩٧٤
qiic@qiic.com.qa
www.qiic.com.qa

DOHA
INSURANCE
GROUP
مجموعة الدوحة للتأمين

PIONEERING SPIRIT روح الريادة

Your Specialised Insurance Hub

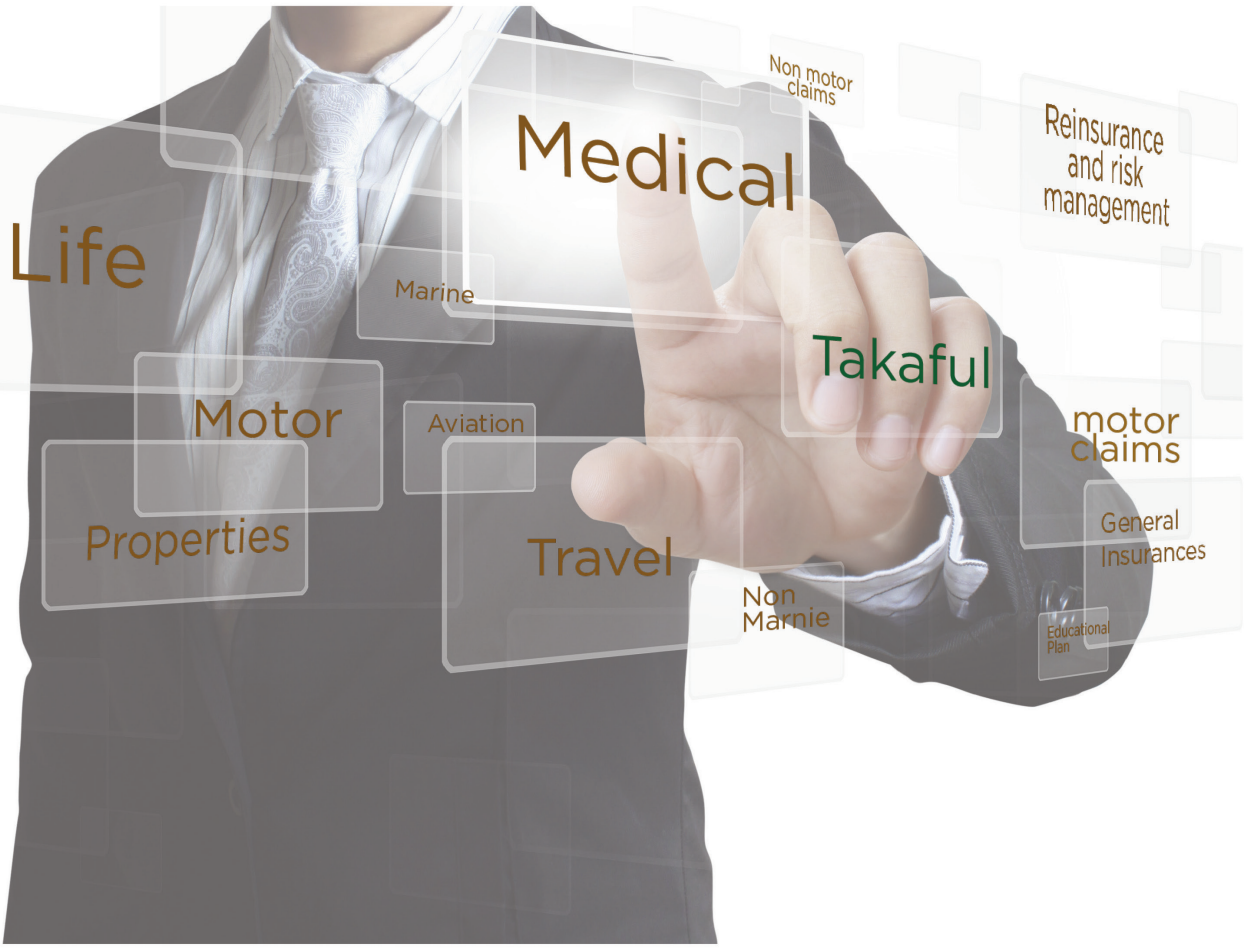

Offering a wide range of innovative, regional & international Insurance, Reinsurance, Risk management and IT solutions

www.dig.qa

Scan QR Code to Download DIG Mobile App.

Google play

App Store

التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

العام السابع والثلاثون - العدد 146 - سبتمبر 2020 م

في هـــذا العـــدد

الافتتاحية

من بيروت إلى الســودان الكوارث تتكاثر والحاجة إلى التأمين تزداد 5

التأمين المستدام .. الفرص والتحديات 6
الزراعة والتأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 16
الاتحادات المهنيــة 18
2020 Oil & Gas industry Outlook Exploring..... 19
Fouad AGOUGOU Revue de l›assurance COVID-19..... 20
الربح الإجمالي بين المحاسبة والتأمين..... 22
أخبــار تأمينية 24
The Maghreb: One Region, Three Unique Insurance Markets..... 30
انفجار مرفأ بيروت (ملف خاص) 42

نظرة على السوق السعودي

تقرير السوق السعودي خلال عام 2019 49
حــوار مـع الأستاذ / بدر خالد العنـزي 57
حــوار مـع الأستاذ/ فهـــد الحصـــني 58
حــوار مـع الأستاذ/ طل هشام ناظـر 60
حــوار مـع الأستاذ/ باسم كامل عودة 61
حــوار مـع الأستاذ/ حســام قنـــاص 62
حــوار مـع الأستاذ/ هشــام الشريف 62

انضمام شركة الحمراء للتأمين 63
تهاني الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأميـن إلى الدكتور/ عادل عبد العزيز سلطان - الأستاذ/ صفوان أكرم عبدالعزيز طبيشات - الشيخ/ خالد بن عبد الله الخليلي - الأستاذ/ خالد عبد الصادق - الأستاذة/ ميساء الكوهجي - الأستاذ/ سلطان محمد عبد الرؤوف - الأستاذ/ زياد الربيش - الأستاذ / زيد سمير قعوار..... 64
نعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين في المرحوم / عثمان السنوسي الأمين والمرحوم/ عبد العزيز مصطفى والمرحوم / عصام الدين عمر إبراهيم 66
وكلمتي رثاء ووفاء من الأستاذ/عبدالرؤوف قطب للمرحوم/عبدالعزيز مصطفى والمرحوم / عصام الدين عمر ابراهيم 67

الاشتراكات : 50 دولار أمريكي سنوياً للأعضاء - 75 دولار أمريكي سنوياً لغير الأعضاء

الإعلانات 500 دولار امريكي (غلاف اخير) - 400 دولار امريكي (باطن غلاف أخير او باطن غلاف أمامي)

350 دولار امريكي (أمام صفحة باطن غلاف أمامي أو أخير) - 300 دولار امريكي (صفحة داخلية)

العنوان البريدي : الأمانة العامة للاتحاد العربي للتأمين - 10 شارع إيران - الدقي - الجيزة ص ب 611 القاهرة 11511

هاتف: 37495370 - 37495371 202+ - فاكس: 33380209 202+

8 شارع قصر النيل - القاهرة - جمهورية مصر العربية - هاتف: 25753188 - 25743177 202+ - فاكس : 25762310 202+

بريـد إلكترونى : gaif@gaif-1.org الموقـع الإلكتروني : www.gaif-1.org

المواضيع المنشورة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة العامة

شركة التأمين الأردنية
Jordan Insurance Company
1951
يُعتمد عليها

من البدايات... وليومنا هاد

شركة التأمين الأردنية... الأولى في الأردن

منذ عام ١٩٥١ ونحن برفقتكم لنؤمّن كل لحظة من يومكم ونضمن لكم راحة البال مع تأمينات تغطي مختلف جوانب الحياة: (الصحي، الحياة، السيارات، البحري، المسؤوليات، الممتلكات، الهندسي).

هاتف: 4634161 6 (962+) فاكس: 4637905 6 (962+) www.jicjo.com

الأردن: عمّان (الدوار الثالث وفرع المدينة/ وسط البلد) - العقبة **الإمارات العربية المتحدة:** أبوظبي - دبي - الشارقة **الكويت**

من بيروت إلى السودان
الكوارث تتكاثر والحاجة إلى التأمين تزداد

شكيب أبو زيد
الأمين العام

في الرابع من شهر أغسطس صدمنا بانفجار بيروت الذي خلف أكثر من 210 قتيل وأضرار مادية تتراوح ما بين 10 و 15 مليار دولار.

في الأسبوع الأول من سبتمبر، حصدت الفيضانات والسيول أرواح أكثر من 100 مواطن في السودان وتسببت في ضياع محاصيل والإضرار بممتلكات الالاف من العائلات والمؤسسات سواء الكبيرة أوالمتوسطة ومصادر رزق الألاف من الناس.

في كلا الحالتين الكارثتين؛ الأولى بسبب بشري والثانية بسبب الطبيعة، نجد أنفسنا أمام مزيج من الحزن والتأسف في الوقت الذي تدمرت فيه حياة الألاف من مواطنينا.

❋ ما العمل؟

هل نظل مكتوفي الأيدي ونحصي ما يحدث من كوارث ونطلب الدعم الدولي وكأننا شعوب محتاجة دائما للدعم؟ أم آن الأوان لنجهز أنفسنا لمواجهة هذا النوع من الاحداث؟

❋ كيف يمكن للتأمين أن يساهم في التقليل من الحوادث التي يتسبب فيها الانسان؟

إن إدارة الخطر هي حجر الزاوية في العملية التأمينية التي تهدف إلى التقليل من الخطر Risk mitigation باتخاذ كل الوسائل الاحترازية المتوفرة لدينا، قبل حتى التفكير في اقتناء بوالص التأمين.

بالمقارنة البسيطة مع ما كان يجب توفره من وسائل لحماية مخزون الأمونيوم، والواقع المؤسف لمخزن 12 في مرفأ بيروت، يظهر جليا أن الإهمال كان سيد الموقف، وأن المسؤولين لم يكونوا واعيين تمام الوعي، بأن مخزون نترات الأمونيوم كان كافيا لتدمير كل مدينة بيروت؛ سبق وحدث انفجار مماثل في مدينة تولوز الفرنسية عام 2001 ، وكان ضروريا على كل مسؤول في المرفأ وفي الإدارات المعنية أن يهتم لأمر العنبر 12،

❋ السؤال الحالي: ماذا يمكن للتأمين أن يفعله في مواجهة كارثة كانفجار مرفأ بيروت؟

لابد هنا من التأكيد على أن الخسائر الاقتصادية والبشرية تفوق بأضعاف ما يمكن لشركات التأمين أن تعوضه لعدة أسباب، أهمها أن جل البيوت التي دمرت ليست مؤمنة.

ثانيًا بالنظر إلى سبب الانفجار Proximate cause, هناك شركات التأمين اللبنانية علي المحك في هذا الوضع الصعب, فمن جهة ليست قادرة على الإسراع في التعويض وبانتظار تقارير الخبرة لتحديد سبب الانفجار؟ ومن جهة أخري وضعها المالي لا يسمح لها بحرية التصرف

وربما هذا سيفرض إعادة النظر في شروط الملاءة المالية للشركات اللبنانية وضرورة اندماج البعض منها لتكوين قاعدة رأسمالية مقبولة.

في السودان، الفيضانات قضاء وقدر، في بلد عرف العديد من التحديات في العشرية الماضية كاستقلال الجنوب والحرب في دارفور وانخفاض سعر العملة والوضع الاقتصادي، وأخيرًا الاضطرابات السياسية ثم الفيضانات، فإن معالجتها تبقى على عاتق الإدارة السياسية وشركات التأمين المنوط بها حماية المؤمن لهم والمواطنين.

لقد قامت الدولة بإدخال التأمين المتناهي الصغر في السودان، وعملت شركة شيكان على تسويقه وتأمين الماشية والمحاصيل؛ لكن فيضانات كالتي حدثت في هذا الشهر (سبتمبر 2020) تكشف جليا هشاشة الاقتصاد والحاجة إلى سد الفجوة التأمينية العميقة، فكغيره من الدول الأخرى ، السودان محتاج إلى ورشة تضع الأسس لمنظومة تأمينية للشمول المالي:

- التأمين الصحي الإجباري يجب أن يكون من حقوق المواطنة؛
- التأمين المتناهي الصغر لصغار المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة جدا بالتزامن مع التمويل المتناهي الصغر؛
- إجبارية التأمين على الممتلكات للشركات والإدارات والمؤسسات العمومية؛ التأمين الإجباري وحده الكفيل بإجبار المؤسسات؛
- العمل على إقناع المواطنين بالتأمين على ممتلكاتهم، وهذا عمل طويل المدى ويبدأ من التوعية في المدارس؛
- ضرورة المشاركة ما بين القطاع العام ممثلا في مختلف الدوائر الحكومية وعلى مستوى المحافظات، والقطاع الخاص وخاصة شركات التأمين وجمعيات وأصحاب الأعمال لإيجاد أليات للتعاون في مجال الوقاية من الأخطار وتأمينها؛
- إذا كانت الأمطار الموسمية والسيول وفيضانات النيل أخطاراً طبيعية، فإن واجب شركات التأمين هو العمل على تقليل أضرارها وتقليل الفجوة التأمينية
- بعد وباء الكوفيد 19- وأثاره الاقتصادية الكبيرة جدا والانفجار المدمر في مرفأ بيروت والمدينة، والفيضانات، يتجلى للعيان ضرورة إدماج الشمول المالي في صلب النموذج التنموي لكل بلد، مع ضرورة أن تكون لنا نماذج وخرائط للكوارث الطبيعية وأن ندخل ثقافة الخطر وإدارته Risk Management في حياتنا اليومية.

كل الأطراف مدعوة للعمل من أجل هذه الأهداف، لأن إمكانيات الدولة محدودة، والشركات تخدم عملاءها، وبدون عمل جماعي هادف ومنظم وممنهج على المدى البعيد، لا سبيل للارتقاء بصناعة التأمين و/ أو حماية المواطن العربي.

التأمين المستدام .. الفرص والتحديات

الأستاذ / هشـــام رمضان
مستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لشئون التأمين - مصر

لماذا صناعة التأمين مؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1. التأمين صناعة دولية يوفر إطاراً دولياً لمشاركة الخطر

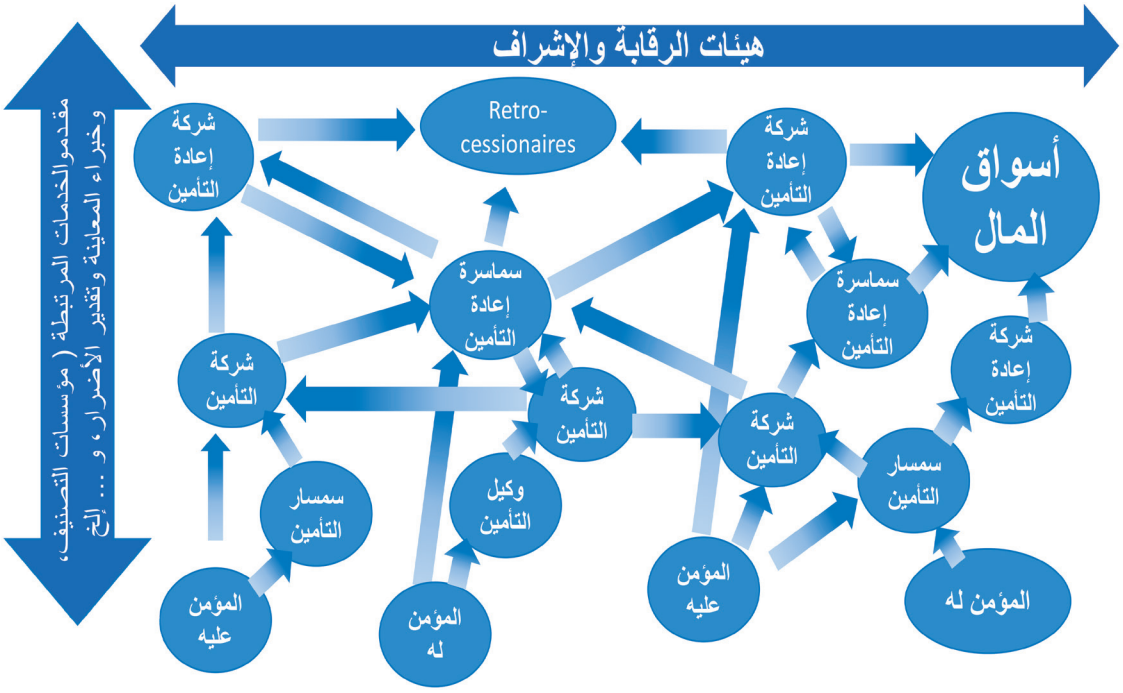

2. التأمين من أكبر المستثمرين المؤسسين

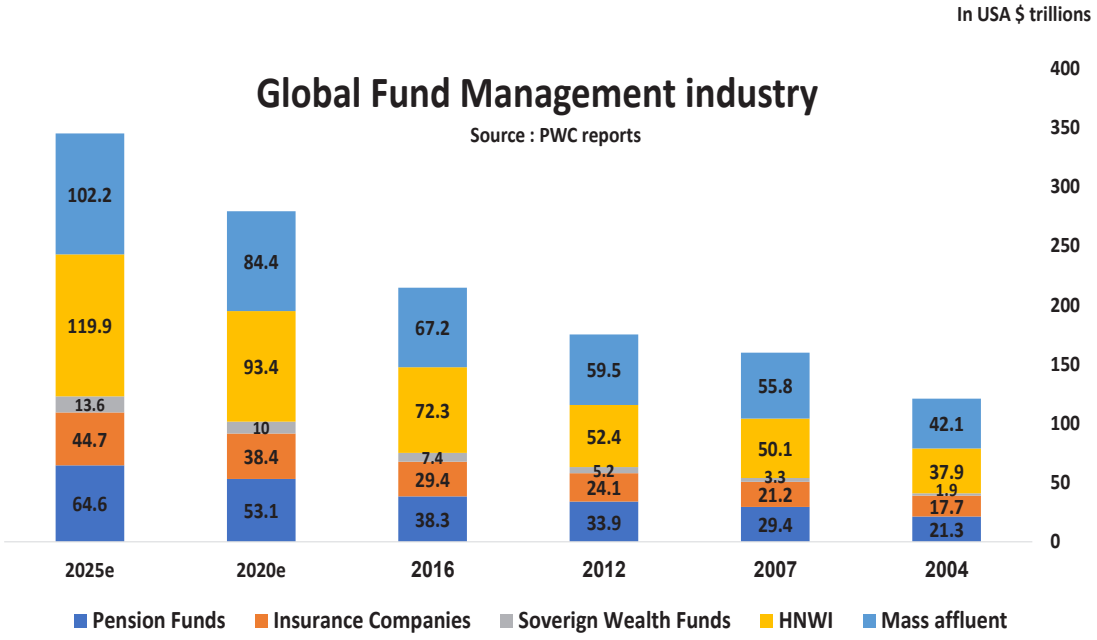

3. التأمين يملك وضعاً فريداً لمعالجة المشاكل البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة

مشاكل ESG من منظور تأميني

1 - توسع نطاق العديد من المخاطر التجارية، وترتبط بمخاطر ناشئة ومخاطر السمعة.

2. مشاكل مرتبطة:

الزيادة السكانية المتسارعة وانتقال أكثر من 50% من سكان العالم للعيش بالمدن، بما يزيد من تعرض المدن والمناطق الساحلية لكثرة تكرار الظواهر المناخية الخطرة، والفيضانات والزلازل والأخطار الكارثية الأخرى، بالإضافة إلى مشاكل التلوث، والازدحام، وزيادة الأمراض. المدن تستهلك أكثر من ثلثي الطاقة العالمية وأكثر مسبباً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

3. الأخطار البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة تتصف بالديناميكية وتتغير مع الزمن.

أمثلة على مشاكل ESG والمتعلقة بصناعة التأمين

1 - التغير المناخي والظواهر المناخية القاسية.

2 - الأخطار الطبيعية الكارثية.

3 - الحد من مخاطر الكوارث.

4 - ندرة الموارد أو نضوبها.

5 - فقدان التنوع البيولوجي، و تدهور النظم الإيكولوجية.

6 - إدارة المياه وندرتها .

7 - انعدام الأمن الغذائي.

8 - التلوث.

9 - حقوق الإنسان ومعايير العمل.

10 - الاستبعاد الاجتماعي والمالي (Exclusiveness).

11 - الأخطار الصحية الناشئة والأوبئة.

12 - شيخوخة السكان.

13 - الرقابة وإعداد التشريعات(بناء قوانين: مكان العمل، معايير سلامة المنتجات، والتشريعات الخاصة بالبيئة والمناخ)

14 - الإفصاح والشفافية والمساءلة .

15 - مباديء وأخلاقيات العمل.

ماهو التأمين المستدام؟:

1. التأمين المستدام ليس عملاً خيرياً، CSR.

2. التأمين المستدام يعترف بالقيمة الإقتصادية الأساسية لرأس المال الطبيعي، ورأس المال الإجتماعي وقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة.

3. التأمين المستدام هو توجه إستراتيجي حتمي وليس إختيارياً:

- جميع الأنشطة في سلسلة القيمة التأمينية، بما في ذلك التفاعلات مع الأطراف ذات المصلحة، يجب أن تتم بطريقة مسئولة و تطلعية مستقبلية.
- تحديد وتقييم وإدارة و مراقبة المخاطر والفرص في أعمال التأمين والمرتبطة بالمخاطر البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.
- الحد من المخاطر، وتطوير حلول مبتكرة، وتحسين أداء الأعمال المساهمة في الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الأهداف الأولية لمبادرة PSI مباديء التأمين المستدام

1. ظهر مصطلح ESG لأول مرة عام 2008 من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

2. خلق مباديء عالمية طموحة تتضمن إجراءات ممكنة لفهم وإدارة أفضل للمخاطر والفرص في صناعة التأمين والمرتبطة بالقضايا البيئية والإجتماعية والحوكمية.

3. تأسيس مبادرة عالمية مشتركة بين الأمم المتحدة وصناعة التأمين في العالم للترويج التبني وتنفيذ مباديء التأمين المستدام.

نطاق تطبيق مبادئ التأمين المستدام

مستويات تطبيق المبادئ (بما يتماشى مع دوائر نفوذ شركات التأمين)

مبادئ التأمين المستدام

1. أن تتضمن أليات صنع القرار داخل شركة التأمين المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية المرتبطة بصناعة التأمين.
2. العمل مع العملاء وشركاء الأعمال لرفع الوعي بالقضايا والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية، والحد من المخاطر وتطوير الحلول. (تم إطلاقها في يونيه 2012 في البرازيل – ريو دي جانيرو).
3. العمل مع الحكومات وهيئات الرقابة والأطراف ذات المصلحة لتعزيز اتخاذ إجراءات واسعة النطاق في المجتمع لشأن المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية.
4. التحلي بالالتزام والشفافية في الإفصاح بانتظام عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك المبادئ.(بهدف المساعدة في بناء مجتمع احتوائي للكوارث وشامل ومستدام)

السمات المميزة لمبادئ التأمين المستدام

مبادئ الإستثمار المسؤول PRI

1. أن تتضمن آليات صنع القرار وتحليلاتنا الإستثمارية داخل شركة التأمين المخاطر البيئية والإجتماعية و الحوكمية. (تم إطلاقها في 2006 بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة)
2. أن نكون ملاكاً فاعلين وأن تضمن المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمية في سياسات الملكية و ممارساتها.
3. سوف نحفز الشركات التي نمتلك فيها على الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية التي تواجهها. (الإستثمار المسؤول هو نهج للاستثمار يعترف صراحة بأهمية العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمية، وبصحة واستقرار السوق ككل بالنسبة للمستثمر)
4. المساهمة في الترويج لقبول وتنفيذ المبادئ ضمن مجتمع الاستثمار.
5. الشراكة مع مجتمع الإستثمار ككل لتحسين فعاليتنا في تنفيذ تلك المبادئ.
6. سوف نفصح في تقاريرنا عن أنشطتنا وعن التقدم المحرز في تنفيذ تلك المبادئ.

المبادئ الرقابية للتأمين وعلاقتها بالاستدامة

1. تعتبر المبادئ الرقابية للتأمين والتي تعرف ب ICPs والصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS هي إطار دولي للرقابة على أسواق التأمين، وتقدم أساساً للرقباء لتحديد و كيفية الاستجابة للمخاطر الناشئة الجديدة، ومنها تلك الناتجة عن التغير المناخي.
2. المبادئ الرقابية و المتعلقة بالاستجابة لمخاطر التغير المناخي:
3. ICP 7 - Corporate Governance

4. ICP 8 - Risk Management and Internal Controls

5. ICP 15 - Investment

6. ICP 16 - Enterprise Risk Management for Solvency Purpose.

7. ICP 19 - Conduct of Business

أليات تعامل الهيئات الرقابية مع المخاطر الناشئة عن التغيرات المناخية

1. تقييم التغير المناخي على أنه خطر ناشيء جديد

- المهام والأهداف الرقابية.
- التقييم المبدئي (أختبار تأثير التغير المناخي على صناعة التأمين).
- رفع الوعي بتأثير التغير المناخي على صناعة التأمين كخطر ناشيء جديد، ووضع الخطط اللازمة وتحديد التوقعات من شركات التأمين، و استهداف رفع وعي الشركات بتبعيات وتاثير هذا الخطر على مرونة وملاءة تلك الشركات.

أليات تعامل الهيئات الرقابية مع المخاطر الناشئة عن التغيرات المناخية

2. الاستجابة الرقابية من خلال وضع إطار للممارسة

- • تحديث إطار إدارة المخاطر، بحيث يتضمن المخاطر المادية والانتقالية الناتجة عن التغير المناخي أستراليا).
- جمع البيانات والمعلومات، تعتبر البيانات متطلباً جوهرياً لفهم أكثر عمقا للعوامل المناخية وتأثيراتها، و قد تتضمن تلك الخطوة تشجيع الشركات بصورة تطوعية على الإفصاح عن الجهود أو إجراء استطلاعات للرأي عن مدى التوافق مع مبادىء الاستدامة، أو إلزام الشركات بصورة قانونية بمتطلبات الإفصاح (البرازيل).

- تضمين التغير المناخي ومبادىء الاستدامة ضمن إطار واستراتيجيات الفحص لشركات التأمين بصورة مبدئية (وضعه ضمن الأسئلة الرقابية مثل : مدى وعي الشركة بالمبادىء والوعي بأخر تطورات الإفصاح TCFD ، تأثير ذلك على الاكتتاب (التسعير، والسوق والتعويضات) ونمذجة الخطر وتقييمه و إدارته، كيفية أخذه في الإعتبار عند وضع السياسة والممارسة الاستثمارية للشركة، والهيكل التنظيمي، و...)

أليات تعامل الهيئات الرقابية مع المخاطر الناشئة عن التغيرات المناخية

2. الإستجابة الرقابية من خلال وضع إطار للممارسة:

- اختبار الإجهاد Stress Testing لتقييم مدى قدرة شركات التأمين و السوق على امتصاص الصدمات وتحمل تأثير تلك المخاطر.
- معظم الرقباء حاليا يضمنون العوامل المناخية والأحداث الكارثية مثل الأعاصير و العواصف في تصميمهم النموذج اختبار الإجهاد.

3. التعاون والتنسيق :

- إقناع شركات التأمين و المؤسسات المالية و فئات المجتمع للتعاون في قضايا التغير المناخي.
- الانخراط والمشاركة مع الهيئات العامة الأخرى (هيئات الرقابة المالية، البنوك المركزية، والحكومات، و...) : .
- التكامل والتعاون بين الهيئات الرقابية والبنوك وخلق شبكات التمويل الأخضر.
- تضمين التأمين في إطار الخطط الوطنية للاستدامة.
- التعاون والمشاركة الدولية والتعلم من خبرات الأسواق الأخرى)
- SIF
- LAIS

قانون التأمين الموحد لتنظيم أعمال التأمين 2020

الأهداف الرئيسية

التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة

تعزيز أدوات حماية المتعاملين (حملة الوثائق والمستفيدين منها والغير)

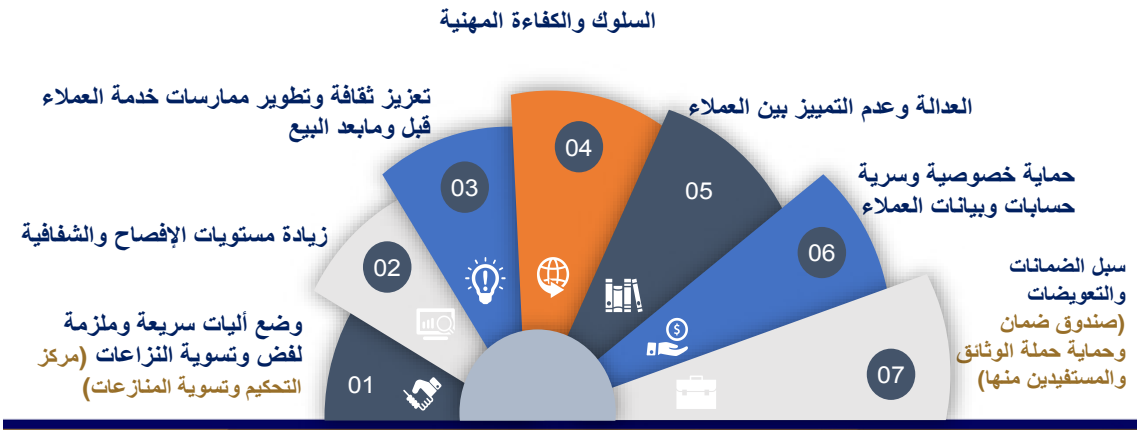

تسريع التحول الرقمي، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المالية

1- خلق شبكة أمان للمجتمع من خلال توسيع نطاق التأمينات الإجبارية

وضع الآليات المرنة التي تسمح بتعديل مبالغ التأمين الواردة بأحكام القانون رقم 72 لسنة 2007، حتى تتوافق مع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

إنشاء مجمعة تأمين إجبارية لتأمين السيارات الإجباري، أو أي نوع من التأمينات الإجبارية الأخرى

إضافة أنواع جديدة من التأمينات الإجبارية التي تساهم في توسيع شبكة الأمان المجتمعي مثل: التأمين ضد المسئولية المدنية الناشئة عن ممارسة بعض المهن مثل :

- الأطباء
- المحامين
- المهندسين الاستشاريين
- المراجعين الخارجيين
- .....

2- خلق شبكة أمان للمجتمع من خلال توسيع نطاق التأمينات الإجبارية

إضافة أنواع جديدة من التأمينات الإجبارية التي تساهم في توسيع شبكة الأمان المجتمعي مثل: التأمين ضد المسئولية المدنية الناشئة عن ممارسة بعض الأنشطة مثل:

- المولات التسويقية
- دور السينما والمسارح
- الأحداث الرياضية
- الأماكن الترفيهية والثقافية الأخرى التي يرتادها الجمهور
- .....

تنظيم الأعمال والمهن المرتبطة بأنشطة التأمين والتشريع لها ورقابتها

تنظيم وتشريع ورقابة أنشطة أخرى مرتبطة بأعمال التأمين ومنها شركات إدارة شبكات الرعاية الصحية.

تنظيم التأمين وإعادة التأمين التكافلي

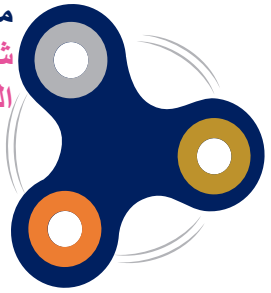

تنظيم ووضع معايير ممارسة المهن المرتبطة بأعمال التأمين.

إعادة تنظيم أعمال صناديق التأمين الخاصة

تحقيق الشمول التأميني

تنظيم أعمال التأمين متناهي الصغر و منحه حوافز رقابية وتشريعية (إعفاء من الرسوم).

إنشاء شركات تأمين متخصصة في نوع واحد من التأمين

إنشاء شركات تأمين متناهي الصغر تمارس كافة أنواع التأمين

تسهيل تحول الهيئة نحو إطار الرقابة على أساس المخاطر

مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي

هيكل سوق التأمين المصري 2019

أهم مؤشرات أداء سوق التأمين 2019

البيان – عام 2019	أشخاص	ممتلكات	إجمالى السوق
متوسط معدل النمو	20%	%15	%18
ربحية النشاط التأمينى (مليار جنيه)	1.93	2.8	4.7
معدل الاختراق	0.3%	0.4%	0.7%
نصيب الفرد من التأمين (بالجنيه)	151.2	196.0	347.2
معدل إجمالي الأقساط إلى رأس المال المدفوع	490%	303%	364%
معدل إجمالي الأقساط إلى حقوق المساهمين	120%	88%	100%
مؤشر هيرفيندل (مؤشر التنافسية)	1865	2292	-

العلاقة بين مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

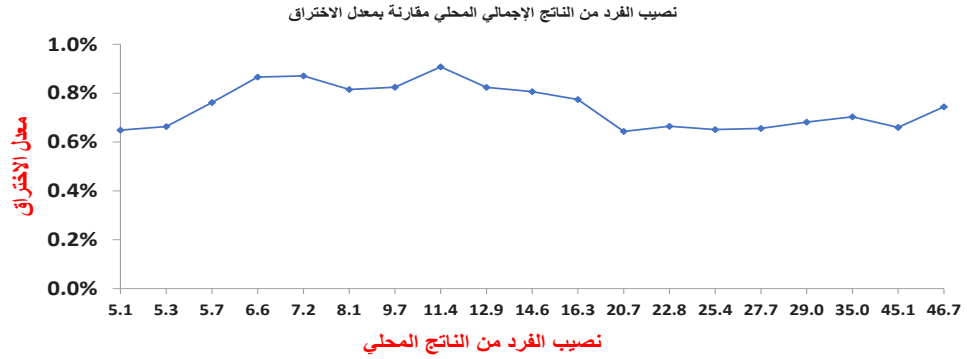

معدل نمو نشاط تأمينات الحياة

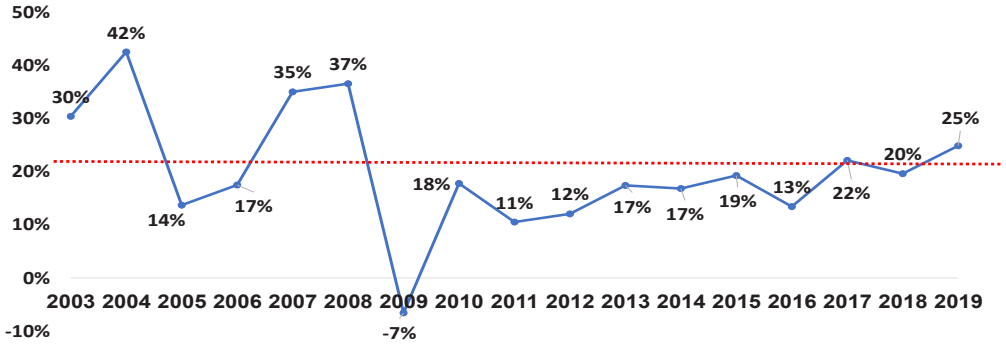

معدل نمو نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات

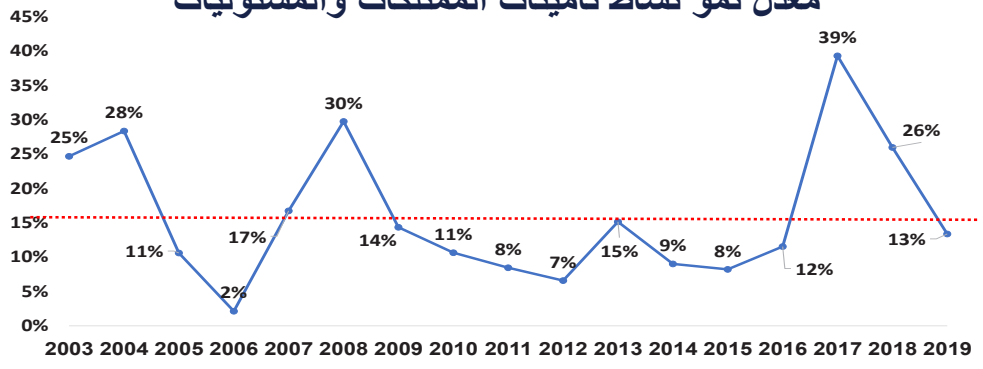

معدل تنافسية سوق تأمينات الممتلكات والمسئوليات (مؤشر هيرفندل)

معدل تنافسية سوق تأمينات الممتلكات والمسئوليات (مؤشر هيرفيندل)

مصر
للتأمين التكافلي
ممتلكات و مسئوليات

نتحمل المسئولية
نتشارك في الارباح

المركز الرئيسي

المركز الرئيسي :٢٨ طلعت حرب وسط البلد القاهرة ت: ٢٣٩٤٥٦٠٠-٢٥٧٥٢٣٤٦ - ٢٥٧٥٢٣٤٥ (٠٢)٠

الفـــروع

فرع قصر النيل : ١٧ ش قصر النيل وسط البلد القاهرة ت: (٠٢) ٢٣٩١٣٣٠٢ – ٢٣٩١٣٣٠٥ -٩ ٢٣٩١٣٣١

الاسكندرية :١٣٦ ش الشهيد جلال الدسوقى برج الأكاديمية وابور المياه قسم باب شرق ت-٤٢١٠٠٧٨ – ٠٣-٤٢١٠٠٧٩

فرع مدينة نصر :٩٤ ش عباس العقاد مدينة نصر ت: ٢٢٧٥٠١٧٦ – ٢٢٧٥٠١٧٥ - ٢٣٩٤٥٦٠٠ -٠٢-

فرع المنصورة :ش قناة السويس برج جرين بلازا شقة رقم – ١ الدور الثاني ت: ٢٣١١٩٠٢ – ٢٣١١٩٠٥ – ٠٥٠-٢٣١١٩٠٩

فرع المنيا :برج النيل الوحدة الادارية رقم – ١٦ الدور الاول

فرع طنطا :١٣ برج البدوي شارع عمر زعفان قسم أول طنطا محافظة الغربية ت: ٣٤٠٠٠٤٥ – ٠٤٠-٣٤٢٠٦٦٠

فرع مصر الجديده : ١٨ شارع الاندلس خلف حديقة المريلاند هليوبولس ت:٠٢٢٤٥٣٠٤١٨

www.misr-takaful.com info@misr-takaful.com

الزراعة والتأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأستاذ/ شكيب أبو زيد

الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين

تُعد الزراعة محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والبشرية ؛ فعلى الصعيد العالمي تُمثل الزراعة 500 مليون مزرعة صغيرة أكثر من 2 مليار شخص ، كما أن غالبية السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية

لكن الزراعة نشاط اقتصادي محفوف بالمخاطر ، لا سيما في البلدان النامية ، حيث يواجه صغار المزارعين في الغالب مجموعة من المخاطر ، بما في ذلك المناخية كالجفاف، والجراد والصقيع والفيضانات ؛ لذا فإدارة المخاطر بالطريقة التقليدية ليست مناسبة لصغار المزارعين ؛ فنحن بحاجه إلى إعادة النظر في سبل ونطاق التغطية والتطبيق العملي للتأمين الزراعي

جاءت أزمة Covid-19 كإشارة قوية حول الحاجة إلى زيادة الوعي وتحسين الشمول المالي من خلال التأمين بكافة أنواعه وخاصة التأمين المتناهي الصغر الذي أصبح حقيقة واقعية لا يمكن الاستغناء عنه ، لكنه لم يتطور بعد حيث تفتقر الدول العربية إلى مثل هذا النوع من التامين مثل افتقارها إلى التأمين الزراعي.

كما ألقت جائحة الكورونا فيروس بظلالها على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ؛ فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هناك أكثر من 65 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم على مستوى العالم بدون إمكانية الحصول على الإئتمان ؛ كما أن التكلفة التقديرية للتأمين ضد انقطاع الأعمال: تُقدر بـ 1.63 مليار دولار أمريكي سنويًا ؛

يركز اقتراح برنامج الأمم المتحدة الانمائي على توفير التأمين ضد انقطاع الأعمال ضد الأوبئة والكوارث لأكثر من 170 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في 10 دول نامية بما في ذلك المغرب في المنطقة العربية؛ بتكلفة إجمالية تبلغ 4.37 مليارات دولار في أقساط التأمين السنوية ، على أساس متوسط قدره 25 دولارًا لكل حامل وثيقة

والعناصر الرئيسية لمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- تغطية لفقدان الدخل (بما في ذلك خسارة الأرباح الإجمالية وتكاليف الأجور وتكلفة النفقات) وتلف الممتلكات بعد وقوع كارثة ؛
- عرض مُجمع (Bundled offer) للمخاطر الوبائية والمناخية (الفيضانات ، والجفاف ، والأعاصير ، وما إلى ذلك) ؛
- مقياس Parametric لمخاطر المناخ والجائحة ، مع مدفوعات تتم تلقائيًا باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية والعقود الذكية ؛
- ورش عمل تثقيفية حول التخطيط المالي ، وخاصة للنساء رائدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة الربط بين المعلومات والمشورة الصحية الرسمية والكوارث.

التأمين الزراعي في المنطقة العربية

القطاع الزراعي مهم بشكل خاص في اقتصادات الدول العربية الغير البترولية ، وخاصة في شمال إفريقيا والشام ، حيث يتمتع التأمين الزراعي بإمكانيات هائلة ولكن غير مستغلة من طرف شركات التأمين ؛

وبالنظر إلى نشأة التأمين الزراعي في البلدان العربية نجد أن:

الأردن: أجريت محاولات عديدة لإنشاء صناديق إدارة المخاطر الزراعية أو لإنشاء نظام تأمين زراعي في المملكة الأردنية الهاشمية حيث تساهم الزراعة بنسبة 20.3٪ و 28.6٪ من إجمالي الصادرات الأردنية ؛

ففي عام 2005 تم إعداد مقترح مشروع لصندوق تأمين زراعي لتعويض المزارعين في حالة الكوارث الطبيعية إلا أنه لم يكتمل هذا بخلاف محاولات عديدة سابقة كلها لم يُكتب لها النجاح وذلك لعدة عوامل منها ما هو متعلق بالأمور المالية وأخرى لضعف قدرات المزارعين أو لزوال عوامل هذه الأخطار.

السودان: أخذت شركة "شيكان للتأمين" - شركة مملوكة للدولة - مبادرة التأمين الزراعي وذلك عام 1950 إلا أن الوضع الجيوسياسي والاقتصادي لم يكن سهلاً وظل التأمين الزراعي مقتصراً على تأمين الماشية.

الجزائر: بدأت تجربة التأمين الزراعي من خلال تعاونيات زراعية تسيطر عليها الحكومة وذلك عام 1962؛ ويُعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) هو الجهة المنوط بها التأمين الزراعي ، ومع ذلك لا توجد خطة قومية

لمشروع التأثير على الحبوب وأشجار الفاكهة ؛

تونس: في عام 1961 تم إنشاء الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي ؛

تم إنشاء صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية في عام 2017 بموجب القانون رقم 66 بشأن قانون المالية لعام 2018 ، ويُقدم التأمين الزراعي ثلاثة لاعبين رئيسيين هم : الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي (CTAMA) ، "استري" للتأمين وإعادة التأمين ، و(كومار) شركة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين

فلسطين: أُنشئ صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية الفلسطيني بموجب أحكام القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013م، وهو صندوق مستقل متخصص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية بكافة أشكالها؛

تعثرت الكثير من المهام الموكلة للصندوق وذلك نظرا لكونه تجربة حديثة فضلا عن عدم توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ العديد من الأنشطة تحديداً في مجال الاستثمار ، فبقى دور الصندوق محدوداً على صعيد الخدمات التي يجب تقديمها للمزارعين والتي من شأنها أن تساهم بنهضة القطاع الزراعي بشكل عام.

التجربة المغربية في التأمين الزراعي

تُعد المغرب أول من اعتمد التأمين الزراعي عام 1923 من خلال وكالات التأمين التعاوني الزراعي ، كما أن تجربة المغرب في التأمين الزراعي هي الأكثر تقدماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويرجع ذلك لتطبيق تجربة الشراكة بين القطاعين العام (ممثلا في الحكومة) والخاص (ممثلا في الشركة التعاضدية الفلاحية MAMDA) مما سمح لـ MAMDA بإطلاق العديد من الشراكات مع دول غرب أفريقيا الأخرى ، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد التأمين المغربي والمصري لتبادل الخبرات الموضوعية في مجالات التأمين الزراعي والتأمين الصغير.

وتقدم MAMDA حاليًا تأمينًا ضد الجفاف ، وهو شبه إلزامي للمزارعين المتقدمين للحصول على قروض ؛ فضلاً عن قيامها بتسويق منتجين تدعمهما الحكومة:

مشروع تأمين منذ عام 1994 للحبوب ؛ وتأمين شامل منذ عام 2011 يشمل الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية ، ومؤخراً تم تضمين أشجار الفاكهة في الغطاء.

تحديات التأمين الزراعي

- تكرار وخطورة الأخطار الطبيعية ؛ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فالجفاف دوري وشديد الخطورة ، بالإضافة إلى الفيضانات والمخاطر الأخرى ؛
- يجب تصميم التأمين وإدارة المخاطر باعتبارها كوارث

طبيعية ، الأمر الذي يتطلب قدرة كبيرة على إعادة التأمين والتمويل ؛

- يمنع نقص البيانات الكافية والدقيقة شركات التأمين من نمذجة المخاطر Modelling ؛
- عدم التنسيق بين الجهات المعنية: وزارة الزراعة وشركات التأمين والمصارف المتخصصة؛
- لا توجد شركة تأمين متخصصة ، باستثناء شمال إفريقيا؛
- لا يوجد ربط بين التمويل الصغير والتأمين المتناهي الصغر؛ بعض المشاريع (أكسا – سويس ري مصر).

الخلاصة

يوفر التأمين الزراعي إمكانات غير مستغلة إلى الآن ، وعند وجود كارثة مثل أزمة جائحة كوفيد19- تظهر للسطح مجدداً على مشكلة ذوي الدخل المنخفض وكونهم ليسوا مشمولين بالتأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولا حتى صغار المزارعين ؛ مما يؤكد على الحاجة إلى التركيز على الشمول المالي والتأمين الزراعي ومتناهي الصغر ؛

لذا يتوجب العمل على:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمر تفرضه ضرورة إيجاد تغطيات ملائمة لصغار المزارعين؛
- هناك حاجة إلى بيانات ونمذجة دقيقة لفهم مدى التغطية؛
- التمويل الحكومي ضروري ؛ صغار المزارعين لا يستطيعون تحمل تكلفة التأمين (الحد الأدنى 5 إلى 12 ٪ من المبلغ المؤمن عليه) ؛
- يمكن ترتيب برنامج إعادة التأمين لمجموعة من شركات التأمين التي توفر طاقات كبيرة (Pool) ؛
- إنشاء شركة تأمين متخصصة (تعاونية) للمزارعين المتوسطين وكبار المُلاك. والتمويل الصغير / التأمين الذي يستهدف صغار المزارعين .

الاتحادات المهنيـة

الأستاذ/ علي إبراهيم العبد الغني

ممثل سوق التأمين القطري بمجلس إدارة الاتحاد العام العربى للتأمين
والرئيس التنفيذى للمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

مع بدء الخليقة و تزايد أعداد البشر تشكلت جماعات و تطورت من صورة القبيلة الصغيرة حتى تكونت الأمم و الأقوام، و مع ذلك النمو لشكل المجتمع نشأت الحاجة للتفاعل بين بعضها البعض ونشأت أهمية التواصل بين تلك المجتمعات لتبادل الأفكار والثقافات والأنماط التجارية المختلفة بيعا و شراء و كان من المهم أن يتم ذلك التواصل من خلال شخص أو مجموعة من الأشخاص ينظر إليهم على أنهم الممثلون عن المجموع فى تلك المجتمعات و يحظون بالثقة و التفويض الجماعى للقيام بذلك.

وداخل تلك المجتمعات البشرية تتواجد كيانات مختلفة يغطى كل منها الأوجه و الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى تجسد دور الحياة الاقتصادية لتلك الكيانات و تنظم تلك الكيانات التى ينتمى كل منها لنشاط اقتصادى مختلف فى شكل اتحادات مهنية تعبر عن ذلك النشاط و تضم فى عضويتها كل العاملين فى نطاقه.

فائدة الاتحادات المهنية:

تعتبر الاتحادات المهنية الجهة التى تمثل المهنة الخاصة بها و من ثم فإنه ينظر اليها على إنها القادرة على تمثيل تلك المهنة فى المنتديات العامة المختلفة، إضافة إلى توفيرها منصة للأعضاء العاملين بها لمناقشة قضاياهم المشتركة ونقطة اتصال مع الجهات الحكومية والرقابية المختلفة...

ان الاتحادات المهنية تعرف بنبض مهنتها وبالتالى تستطيع أن تقدم النصح المتخصص فى الموضوعات ذات الطبيعة الفنية أو القانونية والتجارية ، و التي لا تكون بالضرورة متاحة و جاهزة للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم اضافة الى كونها مصدراً جيداً للمعلومات المتعلقة بالمهنة سواء من خلال نشر الاحصائيات او الاخبار المتعلقة بها.

الاتحادات المهنية تعمل على تقديم مزايا تجارية لأعضائها من خلال اتفاقيات خاصة يتم التفاوض بشأنها مع موردين معتمدين وأيضا و عبر شبكة متكاملة من الفعاليات سواء مؤتمرات او معارض تتيح تلك الاتحادات المهنية للاعضاء المنخرطين فى عضويتها الفرصة لمناقشة كل ما يتعلق بالقضايا التى يمكن ان تؤثر فى اعمالهم و اخر المستجدات فيما يتعلق باللوائح و المعايير الفنية و الاخبار التى تنشر عن نشاطهم الاقتصادى و تعمل على تقديم النصح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مختلف القضايا التى قد تواجه اعضاءها بحكم عملياتهم التجارية و تفاعلهم مع الاطراف الاخرى فى المجتمع.

جدير بالذكر ان الاتحادات المهنية المختلفة تعد و بحق السبيل الأكثر فعالية لتأسيس خطوط اتصال جيدة بين الحكومة و القطاع الذى يمثله ذلك الاتحاد المهنى لكونها الاكثر معرفة بالجوانب المختلفة للمهنة و ممارساتها و لديها الامكانية للوصول الى تلك المعرفة و نقلها بسرعة الى صانعى السياسات و فى امكانها كذلك التعرف على اى قضايا جديدة تظهر على السطح بحكم تجاذبات العمل و تسعى الى تطوير الحلول لتلك القضايا و المشاكل التى تطرأ على المهنة و من ثم تعمل على تقديم تلك المقترحات لصانعى السياسات للتوائم معها و الحد من اى تأثيرات سلبية على عمليات قطاعها...

ان المتابع لتلك الاتحادات المهنية و اسلوب عملها و الية تكوينها يرى ان العضوية بها تتطلب اجتياز الية تدقيق دقيقة قبل قبول المشاركة والانضمام لعضويتها ثم يتم متابعتهم بصورة منتظمة لضمان الاستمرارية والتأكد من الالتزام بالقوانين و الاخلاقيات المرعية فى ممارسة المهنة بما يعكس حداً ادنى من المعايير التى تلبى كيفية القيام بأعمالهم من خلالها بطريقة منصفة و مقبولة مما يساعد الهيئة المنظمة للاتحاد المهنى ان توفر المساعدة التى قد يحتاجها اعضاؤها فى اى وقت و لحل مشاكلهم والقيام بدور الوسيط بين اى جهة خارجية و عضو الاتحاد ان كان ذلك ضروريا. و يعتبر الاتحاد الدولى للسفر الجوى (اياتا) والاتحاد العام العربى للتأمين مثالا جيدا لتلك الاتحادات المهنية الناجحة.

الاتحاد العام العربى للتأمين:

الاتحاد العام العربى للتأمين GAIF منذ تأسيسه فى العام 1964 فى القاهرة و هو يعد و بحق بيت التأمين العربى ينضوى تحت سقفه جميع شركات التأمين و اعادة التأمين العربية اضافة الى هيئات الرقابة على التامين و جمعيات التأمين العربية و العديد من وسطاء ووكلاء التأمين و مكاتب تسوية الخسائر المرتبطين فى نشاطهم بهذه الصناعة و يلعب هؤلاء مجتمعين دورا مهما فى توفير الاستقرار للاقتصاد القومى فى بلدانهم و يتميز الاتحاد بعضوية اكثر من 329 عضوا يغطون جميع بلدان الوطن العربى و هم يباشرون اعمالهم تحت المظلة القانونية و الرقابية فى بلدانهم سواء من خلال هيئات الرقابة على التأمين او المصارف المركزية او وزارات المالية و الاقتصاد كل حسب ما يتم تحديده من تشريعات فى كل بلد عربى...

والاتحاد العام العربى للتأمين اضافة الى دوره فى تمثيل صناعة التأمين العربية و العاملين فى شركاتها و مؤسساتها المختلفة امام الهيئات و السلطات الرقابية و دوره فى رفع الوعى التامينى لدى العاملين فى تلك الصناعات بدوراته التثقيفية و فعالياته الفنية المختلفة على مدار العام و من خلال لجانه الفنية المختلفة يستطيع القيام بدورهام من خلال اجهزته و من خلال تفاعل اعضائه مع المجتمع و هيئاته لرفع الوعى التامينى لدى المواطن العربى لكون العملية التأمينية تعتمد اساساً على الطرف المتلقى لتغطياته التأمينية و هو المواطن العربى و لذلك ندعو الى تفعيل ذلك الدور وصولا الى ما نستهدفه جميعا من رفع و زيادة الوعى التأمينى لدى المواطن العربى على امتداد اقطاره شرقا و غربا لأنعكاس ذلك ايجابيا على معدلات النمو التى نتطلع اليها جميعا فى صناعة التأمين العربية .

2020 Oil & Gas industry Outlook Exploring.

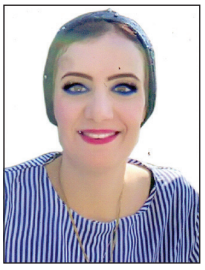

Miss/ Amany Al-Mahy
Head of the Technical Office of the Chairman and Board Directors of Misr Insurance Company

Oil & Gas Industry trends and impact of COVID-19

- Oil & Gas industry outlook Projected the biggest challenges in 2020 would be weakening economic growth, intensifying traob tensions, and global political risks.

Understanding the new Oil & gas industry trend.

The spread of covid-19 has disrupted global financial and commodity markets, as well as the Oil & Gas industry, now showing decline in energy demand without parallel.

In an industry used to the highs and lows of economic and commodity price cycles, 2020 poses great challenges to Oil & Gas Companies.

- As we evaluate the most prominent trends and issues for the Oil & Gas sectors, executives in this businesses seem keenly aware a wider microeconomic and business environmental risks, which seem to be gaining strength, Among these are :-

- Weakening economic growth .

- Ongoing, perhaps intensifying, trade tensions, which can create uncertainty, dampen growth, and lead to modifications in long-established supply chain,

- The many political risks, of course including:-

- Tensions in the middle east between multiple states and non-state actors with different objectives.

- The US election cycle.

- The outcome of the brexit process in Europe and, while walking the tightrope across these shifting sands in 2020, fundamental changes in the long terms business environment could become more salien. So, attention to the coming disruptive forces associated with this century's energy transition and sustainability imperative is increasing by crucial alongside day-to-day positioning.

- 2020 Oil & Gas sector trends:-

- Trade and economic headwinds are causing uncertainty for fuel markets.

- Increasing security and decreasing demand of global oil supply

- LNG volumes are up, but sanctioning new projects will be hard.

- Oil & GAS investors are expecting increased efficiencies despite slowdown.

- The energy transition is gaining momentum in the Oil & Gas sector.

Balancing the short. And long-term needs we see signs that many of the lessons from Oil & Gas of the large swings in the price environment and from chemicals of the market dislocations have been taken on board, and these industries, as a whole, are better equipped to face the future than they have been at any time in the past decade. While carefully building capabilities for the long term future around the energy transition and the circular economy.

Strategies should help stabilize performance and reassure financial markets in the near term.

Insurance

The insurance industry is well placed to accelerate to the transition from Oil & Gas to renewable energy sources.

The Oil & Gas insurance sector is highly concentrated with the top- 10 carriers controlling more than (70%)of the market (biggest providers of cover to the Oil & Gas industry).

(AIG , Allianz, Chubb, liberty, Mapfre, AXA, Munich-Re, PICC, Tokyo Marine and the Hartford).

Insurance companies also need to be their stewardship activities, membership in trade associations and positions, this must include forceful advocacy for green recovery from COVID-19 with thier strong understanding of the disastrous consequences of an unmanageable pandemic.

The recent decline in Oil prices is also having a significant impact on energy insurers. While cost-cutting may actually make energy companies safer, they can also reduce premiums paid for insurance coverage. Premium may also be negatively affected by the consolidation of energy companies and customers renegotiating contracts to cut costs, both of which occurs in a declining Oil price environment.

Reductions in premium paid for insurance coverage as a result of either of these factors would negatively impact the value insurers.

Future more, energy insurers with higher exposure to energy risk in their investment portfolios may ultimately be affected to a greater degree by volatile Oil & Gas price environment than those with fewer energy investments

In response to current Oil & Gas market, we believe the time has come for more innovation for new products and service to be developed to attract the interest of the buyers.

Innovation and adaption will be the keys for energy insurers to retain in volatile Oil & Gas price environment.

Revue de l›assurance COVID-19

Mr/ Fouad AGOUGOU
Consultant – Formateur en Assurance
Ex Chef de Division Marketing SAA/ Assistant PDG
Diplômé de l'Institut de Financement du
Développement du Maghreb Arab IFiD – Tunis

Quel est l'impact de la pandémie sur le secteur des assurances ?

Phénomène catastrophique de nature extraordinaire, le COVID-19 instaure une crise sanitaire de grande envergure qui bascule rapidement en crise économique majeur de par les pertes massives qu'elle entraine et les conséquences néfastes sur l'ensemble des facteurs de croissance à l'échelle mondiale.

Véritable crash test pour le monde de l'assurance cette pandémie bouleverse profondément les modèles commerciaux classiques des Assureurs et impact l'industrie des Assurances comme un Tsunami qui ravage toute la planète voir même une météorite qui percute la terre de plein fouet.

A juste titre, le coronavirus aggrave la situation du marché des Assurances Algérien qui, **déjà fortement impacté par une crise caractérisée par un manque** palpable de liquidité et une baisse drastique en souscriptions Automobile, locomotive incontestable et condition sine qua non à toute croissance, enregistre un recul de chiffre d'affaires de l'ordre de 10% au premier trimestre 2020 par rapport à la même période de 2019.

Ce recul est expliqué par deux raisons principales suivant l'Union Algérienne des Assurances à savoir :

- La première concerne la nouvelle taxe sur l'environnement que les assureurs sont obligés de prélever pour le compte de l'Etat. Cette taxe oblige certains assurés à se rabattre sur les garanties automobiles les moins onéreuses ;
- Deuxième raison, la suspension des activités des usines de montage automobile a entrainé l'arrêt des ventes de véhicules, d'où la baisse des souscriptions.

Par conséquent, les Compagnies d'assurance Algériennes à l'instar des autres Sociétés d'assurances mondiales devront faire face à un scénario combinant des variables de **détérioration aigu**e des résultats comme suit :

- Une chute brutale du chiffre d'affaires ;
- Une augmentation de la non-assurance ;
- Une hausse de la sinistralité des branches maladie ; incapacité/invalidité, décès, vie et assurance-crédit ;
- Une augmentation importante des provisions techniques.

Cette crise sanitaire mondiale est de loin le plus grand défi jamais affronté par l'industrie de l'assurance dont les couts estimés pourraient atteindre des centaines de milliards de dollars selon John Neal, Directeur Général du Lloyd's de Londres.

Ces coûts dépasseraient alors largement ceux de l'Ouragan Katrina de 2005 et les attaques terroristes du 11 septembre 2001, les deux événements les plus marquants des deux dernières décennies.

Comment les assureurs peuvent-ils faire face aux conséquences des pandémies ?

Opérationnellement, à l'instar des autres Sociétés commerciales, cette crise a eu comme conséquence immédiate l'activation des plans de continuation d'activité PCA notamment par la mise en place de télétravail ou d'utilisations de cloud.

Afin de faire face aux conséquences de l'effondrement des marchés tels que l'assurance vie qui se trouve déjà impactée par des taux d'intérêts bas voir même négatif, le marché de l'aviation dont les pertes sont évaluées à plusieurs centaines de milliards de dollars selon l'Association internationale du transport aérien et l'assurance Cyber exposée à une forte sinistralité induite par le passage massif au travail à domicile et l'accroissement des pertes de données confidentielles, il est préconisé de d'adopter les mesures prudentielles suivantes :

- Une solution de couverture contre un tel risque est la réassurance, notamment la réassurance en excédent de sinistre par événement **: elle se déclenche lorsque le montant de sinistre à payer pour un même événement dépasse un certain seuil (un plafond de prise en charge par le réassureu**r peut aussi être mis en place) ;

- Une autre solution possible est la titrisation du risque de pandémie : l'assureur se couvre auprès d'un tiers qui lui verse une certaine somme si la mortalité dépasse un seuil défini. Cette méthode de couverture a connu un certain succès à son apparition au cours des années 2000 avec des assureurs se couvrant pour plusieurs centaines de millions d'euros.

Est-ce que les épidémies et les pandémies sont un risque couvert par l'assurance ?

L'humanité a connu plusieurs pandémies, notamment de grippe, au cours du 20ème siècle. Les pertes enregistrées ont profondément marqué les esprits. La grippe espagnole qui a sévi au sortir de la première guerre mondiale reste à ce jour la plus grande catastrophe sanitaire de l'histoire moderne.

D'un point de vue purement littéraire, le terme **pandémie**, issu du grec ancien **«pān» (tous) et «dēmos» (peuple), désigne une maladie s›étant propagée au point de toucher une espèce toute entière. Cette notion de globalité en fait l›un des évènements les plus redoutés** par le marché des Assurances. La pandémie doit, en outre, selon la définition de l'OMS, être causée par un agent pathogène nouveau ou qui ne s'est pas manifesté depuis longtemps.

Le terme épidémie fait référence à l'augmentation brutale de l'incidence d'une maladie dans une région déterminée. Elle présente un risque important mais son caractère localisé en fait un événement pouvant être à priori maîtrisé d'un point de vue sanitaire.

Par leur ampleurs, les pandémies, susceptible d'affecter des millions d'individus et de mettre à l'arrêt l'économie mondiale, ne présente aucun facteur d'assurabilité, d'où son exclusion absolue. Le modèle économique des assureurs ne peut résister à la survenance d'un tel événement qui se traduit par des pertes catastrophiques dépassant les capacités financières des Compagnies d'assurances.

Par ailleurs, Des couvertures d'assurance épidémie existent sur le marché international. Ce type d'assurance intervient, sous certaines conditions, lors d'une fermeture sanitaire ou hygiénique imposée par un organisme de contrôle. Elle concerne, en particulier, l'hôtellerie et la restauration ainsi que toutes les entreprises de production alimentaire.

En absence d'une définition claire transcrite sur les Conditions Générales qui explique la nuance entre épidémie et pandémie, la seule prise en charge dans ce cas précis et de porter ces risques comme couverture garanties sur les contrats d'assurances.

A titre d'exemple, un Assureur de l'hexagone enveloppe dans les conditions générales de la police Multirisques Professionnelle, pour les professions de la restauration et de l'hôtellerie, la couverture des conséquences de l'épidémie comme suit : « Nous garantissons les pertes d'exploitation résultant d'une impossibilité d'accès à votre établissement en cas d'interdiction par une autorité compétente ou une décision des pouvoirs publics consécutive à :
- Une maladie contagieuse, épidémie ou intoxication ;
- Un homicide ou suicide survenu dans l'enceinte de votre établissement. »

On ne peut être plus clair.

N'est-il pas temps pour les compagnies de réfléchir à la mise en œuvre d'un régime d'assurance en période d'épidémie et de pandémie ?

Effectivement, Face à cette situation exceptionnelle de crise sanitaire mondiale, les professionnels du secteur ont entamé une réflexion profonde visant à mettre en place un mécanisme de couverture de ce péril sanitaire qui permettra, à coup sûr, d'atténuer les conséquences lourdes sur les entreprises, les particuliers et les ménages.

Ceci dit, afin de faire face aux conséquences catastrophiques des pandémies, l'apport des autorités publiques est plus que nécessaire dans le cadre de la mise en place d'un Fond de solidarité spécial en complément du système assurantiel à l'image du Fond des Calamités Naturelles et le Fond de Garantie contre les calamités Agricoles.

En effet, le développement d'un cadre assurantiel adapté aux risques exceptionnels à caractère systémique et généralisé, telle que la pandémie, est un élément de confiance pour la relance de la croissance en permettant aux acteurs économiques de faire face à la baisse du chiffre d'affaires et poursuivre leur activité dans les meilleures conditions.

Qu'en est-il de la polémique autour de la couverture de la perte d'exploitation par les assureurs ?

Afin de ralentir la propagation du virus, les gouvernements des différents pays touchés ont été amenés à prendre des mesures sanitaires ayant pour impact de réduire considérablement l'ensemble des activités économiques notamment en imposant la fermeture des lieux publics dits « non indispensables ». Ces fermetures ont des conséquences inéluctables sur l'activité commerciale des entreprises concernées engendrant des pertes pécuniaires et partant impliquant l'activation de certaines polices d'assurances notamment celles contenant des garanties pertes d'exploitation.

Or, il est à rappeler qu'une telle couverture est loin d'être automatique et dépendra du contenu des polices d'assurance et de leur rédaction. En effet, de façon assez classique, les pertes d'exploitation subies sont généralement couvertes dès lors qu'elles sont consécutives à un dommage garanti (ou non) ayant causé un dommage matériel aux biens d'un assuré et à l'origine de sa baisse d'activité (ex : PE après Incendie, PE après Bris de Machine etc.). A contrario, et comme c'est le cas pour un évènement tel que la pandémie, les pertes d'exploitation sans dommages matériels, restent marginalement couvertes à ce jour.

La polémique est née des suites d'acceptations de certains bancassureurs , d'indemniser forfaitairement les pertes d'exploitation des Entreprises terrassées par la crise de coronavirus par devoir moral et par solidarité, perçues par les Compagnies d'assurances et les Mutualistes comme «une entorse extrêmement grave à la déontologie de la profession», «un préjudice majeur pour la réputation de tous ses acteurs» et une «inacceptable concurrence déloyale».

A ce titre, Thomas Buberl, AXA Group CEO, a récusé l'idée d'une possible prise en charge de pertes d'exploitation d'entreprises laminées par la crise du coronavirus si elles n'ont pas dûment cotisé en confirmant ce qui suit :

«Une entreprise peut être assurée contre le risque de perte d'exploitation lié à une épidémie, même si c'est assez rare qu'une entreprise prenne ce type d'assurance. En revanche, nous ne pouvons prendre en charge toutes les pertes non assurées provoquées par le confinement .Le secteur de l'assurance se mettrait en danger s'il payait un sinistre pour lequel personne n'a cotisé».

Comment peut-on indemniser les entreprises dans le cadre de la crise sanitaire due au COVID 19 ?

Actuellement, les solutions assurantielles disponibles adhèrent marginalement à l'indemnisation des Entreprises dans le cadre de cette crise sanitaire en impliquant certaines branches comme la vie, l'annulation d'évènements, l'assistance et accessoirement la santé.

Un recours urgent aux aides et autres actions de solidarité permettra d'éviter l'anéantissement du tissu économique et industriel et la fissuration de la cohésion sociale en instaurant les actions suivantes :

- Reporter le paiement des charges sociales **;**
- Report sans pénalité du paiement de vos impôts directs **(acompte d›impôt sur les sociétés, taxe sur les salaires...) ;**
- Report des factures d'eau, de gaz, d'électricité et de loyers **;**
- Faciliter l'octroi par les banques de prêts de trésorerie ;
- Report des échéances de crédit durant cette période et le rééchelonnement des crédits en cours pour les entreprises ;
- Allocations chômages et le payement des congés ;
- Création d'un Fond de solidarité spécial.

هذا المقال سبق و نشر في مجلة:
Le Journal de l'Assurance العدد 29

الربح الإجمالي بين المحاسبة والتأمين

الأستاذ / منعـم الخفـاجي

خبير في قضايا التأمين

مقدمة:

إن تأمين خسارة الأرباح(Loss of Profit) الذي يطلق عليه أيضا تأمين الخسائر التبعية(Consequential Loss) أو اضطراب العمل(Business Interruption) ينصب على تأمين الخسائر المالية التبعية غير الملموسة، الناتجة عن تداعيات حادث حريق أو أي خطر آخر مؤمن منه يغطي الأضرار المادية، إذا تحقق سيؤدي بالإضافة إلى الأضرار المادية للممتلكات، توقف أو اضطراب العمل، صناعيًا أو تجاريًا أو خدميًا، وهذا التوقف أو اضطراب العمل سينتج عنه خسائر تتمثل في استمرار تكبد ما يطلق عليه بالمصاريف الثابتة (Standing Charges) بنفس الكمية قبل الحادث أو بنسبة أعلى من نسبة الانخفاض في رقم المبيعات (Turnover).

لا شك إن هذه الحالة ستؤدي حتما إلى انخفاض الربح أوفي أغلب الأحيان تؤدي إلى خسائر. وتلافيا لذلك يتم التأمين على الحساب الذي يتكون من هذه المفردات ألا وهو «الربح الإجمالي».

إذن ما هو الربح الإجمالي؟

أثناء عرض مسودة مقالتي «خسارة الأرباح – نظرة عامة» على الأستاذ مصباح كمال للمراجعة أعلمني بأن هناك رأياً يفرق بين تعريف الربح الإجمالي محاسبيا والربح الإجمالي الذي يؤمن عليه في تأمين خسارة الأرباح، وأرسل لي معلومة منشورة بهذا المعنى باللغة الإنجليزية يقول فيها متبنياً هذا الرأي:

The difference in definition between Accounting Gross Profit and Insurable Gross Profit occurs most often in manufacturing risks.

The cost accountant is trying to determine the exact cost of goods sold.

All the costs of manufacture such as direct materials, direct labour, and factory overheads are captured and deducted from sales turnover to arrive at accounting gross profit.

ونترجمه كالآتي:

إن الاختلاف في تعريف الربح الإجمالي المحاسبي والربح الإجمالي القابل للتأمين، يحدث في أغلب الأحيان في تأمين أخطار المصانع.

فمحاسب الكلفة يحاول الوصول إلى الكلفة الكلية للبضائع المباعة.

كل كلف الإنتاج كالمواد المباشرة (المواد الأولية) وأجور العمل المباشرة ومصاريف المصنع Factory Overheads، كل هذه المصاريف كحزمة واحدة تطرح من رقم المبيعات للوصول إلى الربح الإجمالي المحاسبي.

يتضح من هذه المعلومة أنها تمثل وجهة نظر محاسب الكلفة (Cost Accountant)، وظيفته الوصول إلى الكلفة النهائية للمنتج لغرض تحديد سعر البيع بعد إضافة هامش الربح، وهامش الربح هذا يمثل الربح الصافي بالمفهوم المحاسبي وليس الربح الإجمالي كما سماه كاتب المعلومة، عندما أشار إلى أن

كامل كلفة الإنتاج كالمواد المباشرة (المواد الأولية) وأجور العمل المباشرة ومصاريف المصنع Factory Overheads (المصاريف الثابتة)، يطلق عليها بالإنجليزية محاسبيا fixed cost وتأمينيًا standing charges كل هذه المصاريف كحزمة واحدة تطرح من رقم المبيعات للوصول إلى الربح الإجمالي المحاسبي.

هذا غير صحيح لأن الناتج هو الربح الصافي كما تشير إلى ذلك مبادئ المحاسبة.

فإذا كان تعريف الربح الإجمالي كما جاء في المعلومة (نصها أعلاه) فماذا سيكون تعريف الربح الصافي؟

إن الربح الإجمالي يعرّف تأمينيا استنادا إلى مبادئ المحاسبة العامة وكما يظهر في الحسابات الختامية لكل مشروع كالآتي:

الربح الإجمالي (Gross Profit) هو:

العائد الإجمالي (Gross Revenue) أي رقم المبيعات ناقصا كلفة البضاعة المباعة وهي الكلف المباشرة اللازمة لإنتاج البضاعة المباعة كالمواد الأولية، أجور العمل المباشرة، النقل وعمولات البيع، و(ليس من ضمنها المصاريف الأخرى اللازمة لإدارة العمل كالإيجار والتأمين والتي يطلق عليها المصاريف غير المباشرة (Overhead Expenses).

وباختصار، فإن الربح الإجمالي = المبيعات ـ كلفة البضاعة المباعة.

أما تعريف الربح الإجمالي المعتمد في تأمين خسارة الأرباح فهناك تعريفان:

الأول - معتمد منذ سنة ١٩٣٩ عند بدء اعتماد وثيقة تأمين خسارة الأرباح الحالية التي تستند إلى رقم المبيعات كقاعدة أساسية لتنظيم هذا النوع من التأمين وهو:

"الربح الصافي + المصاريف الثابتة"

والثاني - في أواخر خمسينيات القرن الماضي تم اعتماد طريقة أسهل للوصول إلى الربح الإجمالي وهي:

« رقم المبيعات ـ المصاريف المتغيرة» .

هذا وإن الطريقتين تؤديان إلى نتيجة واحدة، فكلتيهما عمليا مستخدمتين في الوصول إلى الربح الإجمالي لغرض تأمين خسارة الأرباح، وكذلك عند احتساب التعويض. ولدقة احتساب مبلغ الربح الإجمالي يعرفان تأمينيا:

أ- في حالة التأمين على كامل الربح الإجمالي:

الربح الإجمالي = مبلغ رقم المبيعات ومبلغ بضاعة آخر المدة والتي تحت الإنتاج ـ (يطرح منه) مبلغ بضاعة أول المدة والبضاعة تحت الإنتاج.

ملاحظة: مبلغ بضاعة أول المدة وآخر المدة والبضاعة تحت الإنتاج يتم الوصول إليهما وفقا للمفاهيم المحاسبية الاعتيادية المعتمدة في سجلات المؤمن له، مع الأخذ بنظر الاعتبار احتياطي الاندثار.

ب- في حالة التأمين على جزء من الربح الإجمالي:

الربح الإجمالي = المبلغ الناتج عن إضافة مبلغ المصاريف الثابتة المؤمنة إلى الربح الصافي. وفي حالة عدم وجود ربح صافي بل هناك خسارة يكون تعريفه كالآتي:

الربح الإجمالي = المصاريف الثابتة المؤمنة يطرح منها المبلغ الذي يساوي نسبة مبلغ المصاريف الثابتة المؤمنة إلى المصاريف الثابتة المؤمنة وغير المؤمنة من مبلغ الخسارة.

مثال:

المصاريف الثابتة المؤمنة: 240 000
المصاريف الثابتة المؤمنة وغير المؤمنة: 300 000
مبلغ الخسارة: 50 000

$$\text{النسبة} = \frac{\text{المصاريف الثابتة المؤمنة } 240\,000}{\text{المصاريف الثابتة المؤمن وغير المؤمنة } 300\,000} = \frac{4}{5}$$

$$\text{إذن، حصة المصاريف الثابتة المؤمنة من الخسارة} = 50\,000 \times \frac{4}{5} = 40\,000$$

الربح الإجمالي =
المصاريف الثابتة المؤمنة 240 000 (ـ) المتبقي من الخسارة 40 000 = 200 000

عند تفحص هذه التعاريف نجد أن التعريف الأول الذي جاء في المعلومة المذكورة في بداية هذه الورقة ينطبق على الربح الصافي net profit وليس الربح الإجمالي.

نعم، هناك اختلاف بين التعريف الذي يأخذ بنظر الاعتبار بضاعة أول وآخر المدة وبين التعريف الذي لا يتطرق إلى البضائع (أول وآخر المدة)، وهذا الأخير لن تكون نتائجه دقيقة لأن بضاعة أول وآخر المدة هما من الموجودات حكمهما حكم البضاعة.

وأعتقد أن التعريف التالي المعتمد في تأمين خسارة الأرباح هو الأكثر دقة من الناحية العملية.

"GROSS PROFIT: the amount by which: [1]

1. the sum of the turnover and the amount of the closing stock and work in progress shall exceed

2. the sum of the amount of the opening stock and work in progress and the amount of the uninsured working expenses. [2]

Note: The amounts of the opening and closing stocks and work in progress shall be arrived at in accordance with the Insured's normal accountancy methods, due provision being made for depreciation."

بالمعنى العام، فإن الربح الإجمالي هو رقم المبيعات + بضاعة آخر المدة والتي تحت الإنتاج (ناقصا) بضاعة أول المدة والتي تحت الإنتاج (النصف مصنعة) ومصاريف العمل غير المؤمنة أو ما يطلق عليها أيضا (بالمصاريف الثابتة) وهي البضائع المباشرة كالمواد الأولية، أجور العمل المباشرة، النقل وعمولات البيع، وليس من ضمنها المصاريف الأخرى اللازمة لإدارة العمل كالإيجار والتأمين والتي يطلق عليها المصاريف غير المباشرة Overhead expenses

مع ملاحظة أن مبلغ بضاعة أول وآخر المدة يتم التوصل إليهما وفقا للطرق المحاسبية التي يعتمدها المؤمن له.

الخاتمة

نظرًا لطبيعة هذا النوع من التأمين الذي يعتمد الأرقام السابقة والمتوقع أن تتحقق لاحقا في حالة عدم تحقق الحادث، لا خشية إن حدثت بعض الفروقات في الناحية التطبيقية وتطور العمل عند حدوث تعويض حيث يمكن تلافي هذه الفروقات، لأن التعاريف المتعلقة باحتساب التعويض الواردة في الوثيقة، كنسبة الربح الإجمالي، رقم المبيعات السنوي، رقم المبيعات القياسي وغيرها، ليست ثابتة بل خاضعة لأي تعديل أو تسوية ضرورية من شأنها أن تؤدي إلى التوافق مع اتجاهات العمل بمختلف مراحله قبل أو بعد الحادث على أن تعبر وبشكل معقول عن نتائج العمل الصحيحة جهد الإمكان لو لم يتحقق الحادث.

1- Denis Riley, *Consequential Loss-insurances & claims,* (London: Sweet & Maxwell, 1977), fourth edition, para. 416.

٢- مصاريف العمل غير المؤمنة هي الكلف المباشرة اللازمة لإنتاج البضاعة المباعة كالمواد الأولية، أجور العمل المباشرة، النقل وعمولات البيع، و(ليس من ضمنها المصاريف الأخرى اللازمة لإدارة العمل كالإيجار والتأمين والتي يطلق عليها بالمصاريف غير المباشرة Overhead Expenses) .

الاجتماع المشترك الـ 72 للجنة التنفيذية والـ 102 لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين عبر تطبيق زووم 2020/6/24

تم عبر تطبيق زووم عقد الاجتماع المشترك الـ / 72 / للجنة التنفيذية والـ / 102 / لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وذلك في يوم 2020/6/24 ، حيث حضر الاجتماع ممثلو أسواق التأمين العربية بكل من الاردن/ البحرين/ تونس/ السعودية/ العراق/ قطر/ الكويت/ ليبيا/ مصر/ اليمن، حيث تم مناقشة وإقرار العديد من الموضوعات المدرجة علي جدول أعمال الاجتماع والخاصة بالشؤون المالية والفنية والإدارية والحسابات الختامية للاتحاد حيث تم إقرار:

1- الميزانية العمومية للإتحاد والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31

2- الموازنة التقديرية التصحيحية للاتحاد للسنة المالية 2020

3- متابعة تنفيذ قرارات المجلس واللجنة التنفيذية للاتحاد

4- المؤتمر العام / 33/ للإتحاد

5- اعتماد محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد السابقة

6- انجازات الأمانة العامة وبرنامج النصف الثاني من عام 2020

7- الإصدار الإلكتروني للبطاقة البرتقالية

ندوة التأمين في المغرب العربي عبر الإنترنت في مواجهة الأزمة

ماهي التبعات والإجراءات الواجب اتخاذها على مستوى القطاعات؟

عقد الاتحاد العام العربي للتأمين ندوة عبر الإنترنت بالتعاون مع CFPA بتاريخ 8 يوليو 2020، تحت عنوان "التأمين في المغرب العربي في مواجهة الأزمة: ما هي التأثيرات؟ والتدابير المتخذة على مستوى الصناعة؟".

ونشير إلى أن هذا اللقاء كان فرصة للحديث عن التأمين في المغرب العربي، ورصد التحديات الحالية، وفرص استشراف آفاق المستقبل والشمول المالي والتكافل.

وقد تحدث بهذه الندوة كل من الأستاذ/ الأسعد زروق – رئيس مجلس الإدارة بالاتحاد العام العربي للتأمين و الأستاذ/ يوسف بن ميسية - رئيس الإتحاد الجزائري لشركات التأمين ، و الأستاذ/ الحبيب بن حسين -رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين؛ بجانب الأستاذ / بشير بادو، المدير العام للجامعة المغربية لشركات التأمين.

و قد أدار الحديث الأستاذ /شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين، والأستاذ/ إدريس رافس- مدير عام CFPA.

تناولت الندوة الإشكالية التالية:

1. ما الأثر الذي نجم جراء الأزمة الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي لدولتكم بصفة عامة، وما وقع ذلك على سوق التأمين المحلية على وجه الخصوص؟ (مع الاستشهاد بمؤشرات إجمالية وأرقام رئيسية).

2. كيف تطورت أقساط التأمين على مستوى السوق المحلية بكم منذ بدء الأزمة؟

3. ما هو الأثر الإيجابي/ السلبي للجائحة على مستويات التضرر لكل مجال (حرائق وفقدان الاستثمار، السيارات، النقل، تأمين - ائتمان)؟ (ما القول في اللوم الموجه لبعض المؤمنين بشأن تخوفهم / رفضهم تحمل بعض الأضرار).

4. كيف كان الالتزام الذي تفرضه المواطنة على قطاع التأمين في دولتكم و كيف كان انخراط اتحادكم لدعم جهود القطاع في مواجهة الأزمة؟

5. ما هي المكتسبات الإيجابية المستشعر استدامتها من وجهة نظر قطاع التأمين في دولتكم جراء هذه الأزمة؟

تأجيل انعقاد المؤتمر العام الـ 33 للاتحاد العام العربي للتأمين

نظرا للظروف التي يشهدها العالم من جراء جائحة فيروس كورونا وضرورة اتباع الاجراءات الاحترازية وصعوبة التنقلات وتنظيم تظاهرات كبيرة، ، وحرصا منا على نجاح المؤتمر ، يؤسفنا إعلامكم أن مجلس إدارة الإتحاد قد قرر في إجتماعه الذي عُقد يوم الأربعاء الموافق 2020/06/24 بناءً على طلب اللجنة التنظيمية العليا تأجيل إنعقاد المؤتمر العام الـ 33 والذي كان مقررا في مدينة وهران بالجزائر خلال الفترة من 11-14 أكتوبر 2020، على أن يتم إنعقاده خلال عام 2021.

وسيتم تحديد موعد جديد للمؤتمر العام / 33 / بإتفاق بين مجلس الإتحاد واللجنة العليا للمؤتمر ، وسوف نقوم بإعلامكم بالموعد الجديد حال الإتفاق عليه؛

Postponement of the 33rd GAIF General Conference

Considering the current circumstances due to the Covid-19 and the need to follow safety measures, the travel constraints, the difficulty to organize large events; and in order to achieve the success of the Conference, the GAIF Board of Directors resolved in its meeting held on Wednesday, 24/06/2020, at the request of the High Organizing Committee, to postpone the 33rd GAIF General Conference, which was scheduled to be held in Oran / Algeria from 11th - 14th October 2020, to be held in 2021;

A new date will be set for the 33rd GAIF General Conference in 2021, after agreement between the GAIF BOD and the Conference High Committee.

الملتقى الافتراضي حول استشراق مستقبل التأمين بعد أزمة كوفيد 19 يوم 2020/9/1

قامت هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة بعقد ملتقي افتراضي علي شبكة الإنترنت يوم الثلاثاء الموافق 2020/9/1 بعنوان «استشراف مستقبل قطاع التأمين بعد أزمة كوفيد19-» ، حيث تناول الملتقى الموضوعات التالية:

1. التحديات والفرص في قطاع التأمين لمرحلة ما بعد كوفيد - 19
2. وسائل تحقيق الاستدامة في تعزيز نمو قطاع التأمين من النواحي الخدماتية والمالية.
3. دور التكنولوجيا والرقمنة بعد كوفيد19- في تطوير عمليات قطاع التأمين.

هذا وشارك في هذا الملتقي كل من:

- الأستاذ/ شكيب أبو زيد - الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين؛ متحدثاً عن وسائل تحقيق الاستدامة في تعزيز نمو قطاع التأمين في الخدمات والجوانب المالية.

-Mr. Jonathan Dixon - Secretary General - International Association of Insurance Supervisors (IAIS)

- Mr. Pekka Dare- Director Stakeholder Engagement & Delivery Excellence International Compliance Association

- Miss. Gaenor Jones - Regional Directory, MEA

- DR. Hajer Zarrouk- Assistant Professor at Higher College of Technology & UAE Local Leader at Founder Institute

- Mr. Mohamed Seghir- Chief Executive Officer

وقد أكد الأستاذ/ إبراهيم الزعابي - المدير العام لهيئة التأمين

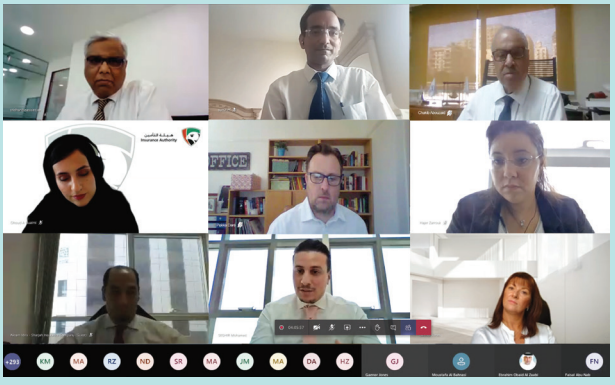

- خلال كلمته الافتتاحيه "أن لدى شركات التأمين ملاءة مالية وسيولة كافية لسداد أي تعويضات أو مطالبات حالية أو محتملة، ناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) على المدى القصير»؛

وأضاف: "أن قيمة ما سددته الشركات من مطالبات تأمينية متعلقة بكورونا ، حتى يوليو الماضي، بلغت 134 مليون درهم، مؤكدا أن المرحلة الحالية فرصة مناسبة لشركات التأمين كافة لإعادة هيكلتها، والدخول في تحالفات مباشرة، لضمان استمراريتها وتنافسيتها فى السوق».

- كما قال المدير العام لهيئة التأمين، إبراهيم الزعابي، إن قطاع التأمين في الدولة يقوم بدور حيوي في ضمان الأفراد والممتلكات ضد المخاطر المختلفة، إذ يواصل نموه وتطوره ليصل إجمالى الأقساط المكتتبة إلى 44 مليار درهم، وحجم الاستثمارات إلى نحو 69 مليار درهم عام 2019.

الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين تبحث مقترحات آلية تحصيل المبالغ الغير المسددة وكيفية ربطها بالإصدار الإلكتروني للبطاقة البرتقالية

عقدت لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة اجتماعها عبر تطبيق Zoom بتاريخ 11/8/2020 بدعوة من السيد / شكيب أبو زيد - الأمين العام للاتحاد وبالتنسيق مع السيد / محمد مظهر حمادة - مقرر اللجنة، وقد حرص السادة أعضاء اللجنة على المشاركة بهذا الاجتماع ، كما شارك السادة مدراء الـــ IT أعضاء اللجنة المصغرة المشكلة من قبل لجنة السيارات لغرض المتابعة مع شركة ASSURTECH المنفذة لمشروع الإصدار الإلكتروني للبطاقة البرتقالية والتى مثلها بالاجتماع Mr. Salim M K – Chief Executive Officer و Mr. Praveen M ؛

وبعد المناقشات التى تمت تم إتخاذ القرارات والتوصيات التالية:

البند الأول : الإصدار الإلكتروني للبطاقة البرتقالية مع شركة AS-SURTECH

أوضح الأمين العام أنه تم عقد عدة اجتماعات مع الشركة المنفذة للمشروع والسادة مدراء الـــ IT ، وأن الشركة بالفعل قامت بتنفيذ جزء كبير مما تم الاتفاق عليه ، وأكد على أن هناك بعض المكاتب جاهزة للإصدار الإلكتروني والبعض الآخر في طريقه للجهوزية؛

ووجه بعض الأعضاء إستفسارات للشركة تمثلت في:

- ما هو وضع المكاتب العربية الغير جاهزة حاليا للربط والإصدار الإلكتروني؟
- وهل سيحد الإصدار الإلكتروني من إصدار المكاتب للبطاقات؟
- ما هى الضمانات الأمنية لعدم تزوير البطاقات في حال لم يتم إصدارها إلكترونيا من المكتب الغير جاهزة للربط والإصدار حاليا، ومدى جهوزية المنافذ الحدودية لاستقبال البطاقات الإلكترونية؟
- الطريقة المستقبلية عند إتمام الإصدار الإلكتروني للعلاقة بين الأمانة العامة للاتحاد والمكاتب الموحدة فيما يخص سعر البطاقة؟

وبعد الرد على الاستفسارات، تم الإتفاق على:

- أن تقدم الشركة تقريراً عن خطوات تنفيذ المشروع، يتم إرساله للسادة مدراء المكاتب الموحدة؛
- موافاة السادة أعضاء اللجنة ببيانات السادة التواصل الخاصة بالسادة مدراء الـــ IT لسهولة التواصل والإستفسارات حول المسائل الفنية والتقنية؛
- بالنسبة لمسألة سعر البطاقة البرتقالية يكون القرار النهائي لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين.

البند الثاني : آلية لتحصيل المبالغ الغير المسددة

- أشار السيد مقرر اللجنة أن المقصود بالمبالغ الغير المسددة فى هذا البند هى المبالغ المستحقة فعليا والمعترف بها فيما بين المكاتب لوضع آلية سدادها،
- أوضح الأمين العام أن الموضوع ينقسم إلى شقين هما:
  - الوضعية الحالية للمبالغ الغير المسددة وكيفية سدادها، وهو سؤال موجه للمكاتب المستحق عليها مبالغ لم تسدد بعد؛
  - الرؤية المستقبلية أو الآلية المقترحة لتحصيل المطالبات المستقبلية وعدم تراكمها؛
- عرض الأمين العام خطوات المقترح المقدم من الأمانة العامة للاتحاد وكالتالي:
  - ربط الآلية المقترحة بالإصدار الإلكتروني؛
  - تشكيل لجنة مُصغرة لتقديم إطار عام وعملي للآلية المقترحة بحد أقصى نهاية شهر أكتوبر 2020، مكونه من السادة:
    - السيد / محمد مظهر حمادة – مقرر اللجنة
    - السيد / ماهر الحسين – مدير المكتب الموحد الأردني
    - السيد / جمال الهولي – ممثل المكتب الموحد الكويتي
    - السيد / إبراهيم لبيب – ممثل المكتب الموحد المصري
    - الأمانة العامة للاتحاد
  - وتقوم بعقد اجتماعاتها عن طريق التطبيقات الإلكترونية
  - عرض الآلية على لجنة السيارات لمناقشتها والموافقة عليها؛
  - رفعها لمجلس الاتحاد لاعتمادها
  - الإتفاق مع مكتب دراسات متخصص لعمل دراسة جدوى إقتصادية (Feasibility Study) مدعمة بالأرقام والتكلفة وكافة التفاصيل؛

- وتم الإتفاق: على أن يتم عقد اجتماع عبر تطبيق Zoom بين المكتبين التونسي والليبي والأمانة العامة للاتحاد والسيد مقرر اللجنة لمناقشة ما تم التوصل إليه بين المكتبين بالنسبة لمستحقات المكتب التونسي لدى المكتب الليبي.

البند الثالث : متابعة تنفيذ توصيات الإجتماع السابق

أولا: دراسة مقترح إنشاء شركة / مجمعة للبطاقة البرتقالية

- قدم السيد / ماهر الحسين توضيحاً للمقترح المقدم منه مع الإشارة إلى أن هذه المقترحات مجرد أفكار آولية سيتم بلورتها في إطار عملي محدد من خلال اللجنة المُصغرة التى تم الاتفاق على تشكيلها بالبند الثاني ، حيث اقترح وجود جهة مركزية (الاتحاد العام العربي للتأمين / أى جهة أ خرى مناسبة / مجمعة) يدار من خلالها نظام البطاقة البرتقالية لتوظيف الربط الإلكتروني الذي ينفذ حاليا فيما يخص تحصيل قسط التأمين وسداد التعويضات وبالتالي يتم بالفعل سداد المبالغ المستحقه على بعض المكاتب والتحرر من المشكلة القائمة والمتمثلة في كون أن الدول التى لا تستطيع تحويل / دفع قسط التأمين بالتالي لن تستطيع تحويل / سداد التعويضات

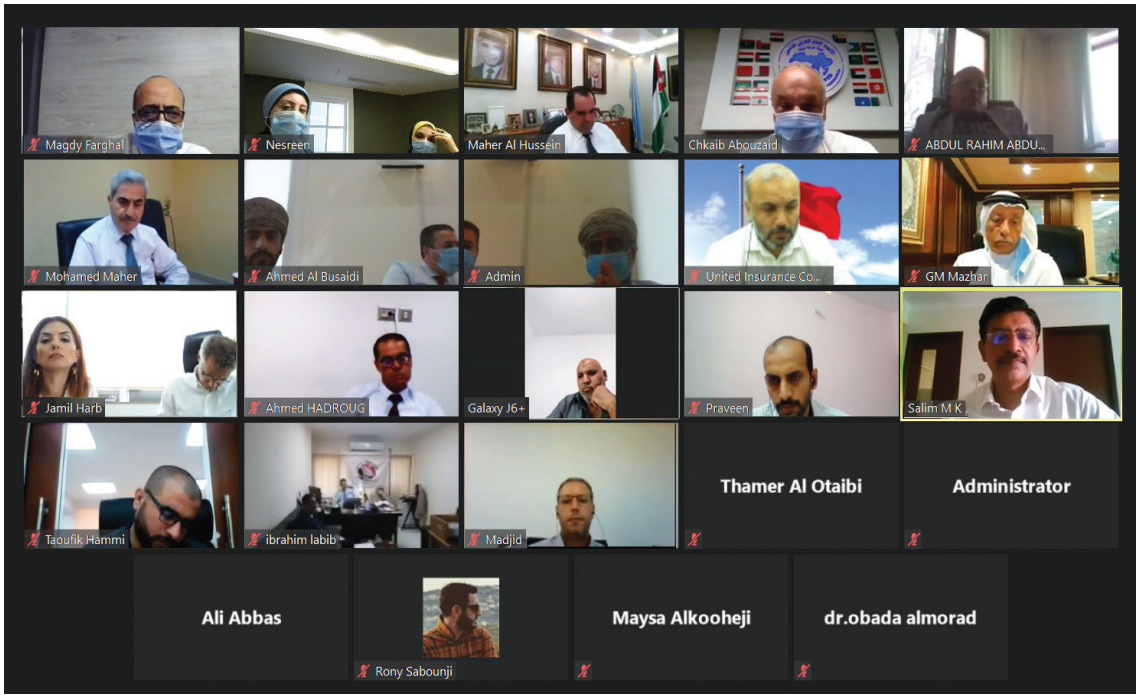

- أوضح السيد / إبراهيم لبيب أن المجمعة المصرية للتأمين الإجباري سوف تتولي المهام المكتب الموحد المصري بدلاً من شركة مصر للتأمين وفي انتظار الموافقة النهائية من هيئة الرقابة المالية بمصر، وأشار إلى أن المشكلات التى تواجه نظام البطاقة البرتقالية الحالي كالأتي:

1. مشاكل فى التزوير
2. المديونيات الكبيرة بين الأسواق
3. مشاكل التحويلات، والتأخير في سداد التعويضات
4. عدم العدالة في إجراء المقاصات بين الدول
5. اختلاف المستندات من دولة إلى أخرى
6. عدم وجود إحصائيات مدققة يتم على أساسها اتخاذ القرارات السليمة
7. تحمل بعض الاسواق فروقات واختلاف قيم التعويضات

وبعد المناقشات، تم الاتفاق على :

- من الصعب توحيد قيمة التعويض لأنه يعود على قانون التأمين الالزامي بالبلد المزار حسب نصوص الاتفاقية
- البدء فى تنفيذ مقترح الأمانة العامة للاتحاد تمهيدا لعرضه على اللجنة لمناقشته وإتخاذ القرار المناسب واعتماده من مجلس الاتحاد.

ثانيا: نتائج اللجنة الثلاثية لزيادة التعاون بين المكاتب العربية الموحدة

- صادقت اللجنة على مقترح الاتفاق الثنائي المقدم من اللجنة الثلاثية، على أن يتم العمل به بين المكاتب الموحدة في إطار حق الرجوع وبما لايخالف اتفاقيات البطاقة البرتقالية، ويحق للمكاتب العمل بهذا الاتفاق بشكل اختياري.

ثالثا: تقارير نشاط المكاتب العربية الموحدة

وجهت اللجنة الشكر للمكاتب المستجيبة وتمنت على باقى المكاتب موافاة الأمانة العامة للاتحاد بتقارير نشاطاتها ، مع استمرار هذه المتابعة من قبل الأمانة العامة للاتحاد بشكل دوري كل ثلاثة اشهر.

البند الرابع : موضوعات مقترحة من السادة الأعضاء

- المطالبات الموقوفة بين المكتبين الاماراتي والعماني

- تم توضيح وجهة نظر كل من المكتبين الإماراتي والعماني، كما أوضح السيد / ماهر الحسين- الأردن حول تفسير المقصود بكون المكتب الموحد بأنه هو الموطن المختار لحامل البطاقة،
- تم الاتفاق على: أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بإرسال كتاب إلى المكتب الموحد العماني يتضمن الحلول المقترحة حسب نصوص الاتفاقية لاتخاذ القرار المناسب لحل هذه المشكلة.

البند الخامس : التحديثات / المستجدات على قوانين التأمين الإلزامي للسيارات في البلاد العربية

- أوصت اللجنة الأمانة العامة للاتحاد بتوزيع نسخة من التحديثات التى تسلمتها على السادة أعضاء اللجنة ، وتمنت على السادة الأعضاء الغير مستجيبة موافاة الأمانة العامة بالتحديثات التى تمت على قوانين التأمين الإلزامي – كل في سوقه-

البند السادس : ما يستجد من أعمال

البند السابع : موعد ومكان الاجتماع القادم

وفى الختام تم قبول دعوة السوق الأردني باستضافة الاجتماع القادم للجنة، وتم الاتفاق مبدئيا أن يعقد خلال شهر نوفمبر 2020 بالتنسيق بين الاتحاد والسيد المقرر والسوق المضيف.

واختتم الاجتماع السيد الأمين العام بالشكر للسادة مقرر وأعضاء اللجنة على المشاركة الإيجابية والفعالة لأعمال اللجنة.

مؤسسات العمل العربي المشترك والإتحادات العربية النوعية تجتمع لدعم لبنان

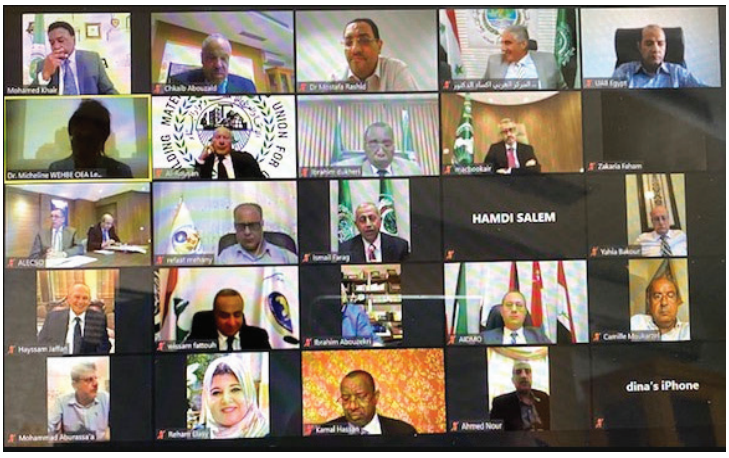

في إطار مناشدة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط للدول العربية والمجتمع الدولي ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك للإسراع في تقديم المساعدات العاجلة للبنان وشعبة ، نظمت جامعة الدول العربية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالقطاع الاقتصادي) يوم الخميس الموافق 2020/08/13، اجتماعًا لمنظمات واتحادات العمل العربي المشترك بتقنية «الفيديو كونفرانس»،

وقد انتهي الاجتماع بالتوصل إلى العديد من التوصيات الهامه ، وهي كالتالي:

1- فتح حساب مصرفي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم وإغاثة والتضامن مع الشعب اللبناني يُمول من المصارف ومؤسسات التمويل العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك؛

2- قدم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة دعم مالي بقيمة 50 ألف دولار أمريكي يقدم إلى الجهة التي تحددها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الجمهورية اللبنانية؛

3- تشكيل لجنة من المنظمات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية المشتركه لزيادة مناطق التفجير في مرفأ بيروت وتقديم الدعم إلى لبنان للوقوف على أرض الواقع ومعرفة الاحتياجات الحقيقية؛

4- عقد مؤتمر / ملتقى الاتحادات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في أسرع وقت لاحتواء الأزمة اللبنانية، على أن تخصص الدورة القادمة للملتقى لتقديم الدعم للجمهورية اللبنانية؛

5- الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية بتقديم مقترحات لدعم ومساندة الجمهورية اللبنانية (المادية والعينية والفنية)؛

6- تنظيم تظاهرة لجمع تبرعات تحت اشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تُخصص لشعب لبنان

7- الطلب من الجهات المعنية بالجمهورية اللبنانية تحديد حجم الاضرار بالبيانات والمعلومات المؤكدة وموافاة الأمانة العامة للجامعة بها في أقرب الآجال؛

8- تقدمت كل من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات العربية ومعهد المخطوطات العربية) بتقديم منح دراسية لمنسوبي الجمهورية اللبنانية.

الاجتماع الـ / 73 / للجنة التنفيذية عبر تطبيق زووم 03/9/2020

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام العربي للتأمين اجتماعها الـ / 73 / عبر تطبيق زووم بتاريخ 2020/9/03 ، بحضور ممثلي أسواق التأمين بكل من الأردن/ تونس/ فلسطين/ الجزائر/ لبنان/ مصر، حيث تم مناقشة وأقرار العديد من الموضوعات الهامة المدرجة علي جدول اعمال الاجتماع من الموضوعات والخاصة والإدارية والمالية والفنية لأعمال الإتحاد كما تقرر عقد الاجتماع القادم للجنة مشتركاً مع مجلس الاتحاد بتاريخ 2020/12/17.

Zoominar VIII: Innovation in social protection in response to COVID-19 in the NENA region Building on best practices cases

نظم المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (FAO) ندوة افتراضية يوم الخميس الموافق 2020/07/09 بعنوان:

Innovation in Social Protection in response to COVID-19 in the NENA region: Building on best practices cases

وناقشت هذه الندوة العديد من المواضيع الهامة التى دارت حول التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة عواقب جائحة COVID-19 لمساعدة الناس وحمايتهم من الوقوع في براثن الفقر بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء ، وتسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لنظم الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال النظر في بعض الحلول الرقمية والمبتكرة الواعدة في الحماية الاجتماعية من أجل الحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة على الفقر الريفي والمرونة ونظم الغذاء ، بما في ذلك على الأمن الغذائي والتغذية.

وتناول Zoominar الأسئلة التالية:

- كيف تأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأزمة؟ (الآثار الاجتماعية والاقتصادية).
- ما هي مبادرات الحماية الاجتماعية التي تم تنفيذها لدعم المناطق الريفية والتي يمكن تكرارها؟ (حالات نجاح في دول مختارة من NENA ، وأمثلة أخرى).
- كيف يمكن للحكومات والشركاء تعزيز الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الرقمية لبناء الأساس لنظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً على المدى الطويل؟

هذا وقد شارك في هذا الحدث الهام الأستاذ/ شكيب أبو زيد – الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين.

والذي ناقش بدوره أهمية التأمين الزراعي في المنطقة العربية.

كما شارك في ال Zoominar كل من:

· **Fabio Veras**, Communications, Publication and Research Coordinator – IPC-IG, **Overview of the social protection response to COVID-19 around the world and in the region for FSN.**

· **Samman Thapa,** Regional Social Policy Advisor for the MENA region – UNICEF**, Overview of the child-sensitive social protection response to COVID-19 around the world and in the region.**

· **Rodrigo Assumpção** – Social protection Management Information Systems specialist – ILO, **Overview of the horizontal expansion of social protection to the informal and rural economy in Egypt or Tunisia.**

· **Chakib Abouzaid**, Secretary General – General Arab Insurance Federation, **Overview of the role of agriculture insurance as a response to COVID-19 in the region.**

· **Salma Zaky**, Social Protection Officer **& Marta Dabbas,** Regional Digital Assistance Services Officer – WFP**, Overview of digital technology applications in social protection in response to COVID-19 in the region.**

· **Omar Benammour,** Social Protection Officer– FAO ESP, **Overview of FAO's work on social protection in the region and the response to COVID-19: Example of Kenya, Tunisia, Sudan and Morocco**.

حيث يمكن مشاهدة المحاضرة من خلال الرابط التالي:

94xna/ta.lrutrohs//:sptth

BEST'S MARKET SEGMENT REPORT

August 25, 2020

The Maghreb: One Region, Three Unique Insurance Markets

Improving insurance penetration is a regional priority, particularly through the introduction of new personal lines products in the under-developed retail sector

The long-term prospects of the insurance markets of the Maghreb region (Algeria, Morocco and Tunisia) are good. Over the past five years, these countries have demonstrated solid growth trajectories, above global industry averages. That trend is expected to persist, despite the near-term challenges resulting from the COVID-19 pandemic and the associated economic downturn.

While insurance penetration rates remain below the world average of 7.2% (see **Exhibit 1**), local authorities, regional regulators and other stakeholders recognise the sector's role in supporting economic activity. As a result, improving insurance penetration rates is a regional priority, particularly through the introduction of new personal lines products in the under-developed retail insurance sector. Demographic change, with an ageing, more risk-aware population, is also expected to make a positive contribution to future insurance growth.

However, AM Best notes there are numerous challenges in the short- to medium-term, which have the potential to limit the region's insurance expansion. These challenges include political and economic pressures, the population's negative perception of insurance, and the evolving nature of regulatory and governance frameworks. In addition, the COVID-19 pandemic (and its knock-on effects on financial markets and economies worldwide) is expected to adversely impact the growth prospects of local insurers in the near-term.

Exhibit 1

Maghreb Insurance – Overview

Data as at August 21, 2020

	Algeria	Morocco	Tunisia
AM Best Country Risk Tier (CRT)	CRT-5	CRT-4	CRT-5
Population (millions)	43	36	12
Gross Domestic Product (GDP)			
-- Real GDP Growth 2019 (%)	0.7	2.2	1.0
-- GDP per Capita (USD)	2,867	3,034	3,266
Inflation Rate (%)	3.5	0.0	6.2
Gross Written Premium (GWP)			
-- GWP Growth 2018 in Local Currency (%)	2.7	6.0	8.4
-- GWP 2018 (USD millions)	1,214	4,520	819
-- GWP 2017 (USD millions)	1,218	4,358	902
Average GWP Growth Rate (2014-2018) (%)	4.0	8.6	9.8
Ranking – Insurance Market Size (2019)			
-- Global	84	69	76
-- Africa	6	2	7
Number of Direct Insurers	22	22	21
Insurance Penetration (% of GDP)	0.7	3.9	2.2

Sources: BESTLINK *Best's Financial Suite - Global* , International Monetary Fund, United Nations, Swiss Re Institute sigma 4/2020 - World insurance, Axco, AM Best data and research

Analytical Contacts:
Charlotte Vigier, London
Tel: +44 20 7397 0270
Charlotte.Vigier@ambest.com

Alex Rafferty, ACA, London
Tel: +44 20 7397 0312
Alex.Rafferty@ambest.com

Ghislain Le Cam, CFA, FRM, London
Tel: +44 20 7397 0268
Ghislain.LeCam@ambest.com

Editorial Managers:
Richard Banks, London
Tel: +44 20 7397 0322
Richard.Banks@ambest.com

Richard Hayes, London
Tel: +44 20 7397 0326
Richard.Hayes@ambest.com

2020-144

Copyright © 2020 A.M. Best Company, Inc. and/or its affiliates. ALL RIGHTS RESERVED. No portion of this content may be reproduced, distributed, or stored in a database or retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of AM Best. While the content was obtained from sources believed to be reliable, its accuracy is not guaranteed. For additional details, refer to our *Terms of Use* available at the AM Best website: www.ambest.com/terms.

Three Markets at Different Stages of Maturity

Despite their geographic proximity and many commonalities, the insurance markets of Morocco, Algeria and Tunisia have significant differences – economic, demographic and cultural - which mean each is at a different level of maturity.

Morocco

Morocco is the region's largest insurance market and the second largest in Africa. As one of the most liberalised insurance markets in Africa, it benefits from an increasingly active prudential regulator and a well-developed banking sector that promotes economic development. The market is well-diversified by line of business and comprised of mainly private sector insurers, with good representation of international players and freely set tariffs. A wave of infrastructure projects, notably in Casablanca and Rabat, as well as domestic economic growth and rising living standards, has driven insurance demand over recent years. Furthermore, life insurance accounts for a higher proportion of business in Morocco, with more diversified product range - linked in part to a well-established bancassurance network - compared with its regional counterparts (see **Exhibit 2**).

Exhibit 2

Maghreb Insurance – Gross Written Premium by Distribution Channel, 2017

(%)

	Algeria	Morocco		Tunisia	
Distribution Channel	**Combined**	**Non-Life**	**Life**	**Non-Life**	**Life**
Direct and In-House Agents	67	26	10	33	23
Brokers and General Agents	30	60	18	66	18
Bancassurance	4	12	72	1	52
Other	0	2	0	1	7

Sources: Ministère des Finances / Direction Générale du Trésor (Algeria), Comité Général des Assurances, Axco

Algeria

Algeria's insurance market is at an earlier stage of development. Although its insurance market is among the largest in Africa by premium volume, Algeria has the lowest insurance penetration rate in the Maghreb region. Insurance is often perceived negatively by the public in the country. Other than motor insurance, which is subject to a prescribed tariff, retail lines of business remain largely under-developed.

Industrial property and transport risks account for a large share of total market premium. This reflects Algeria's underlying economy, which relies primarily on the country's significant reserves of hydrocarbons.

Algeria has the largest number of state-owned insurers in the Maghreb (accounting for approximately two-thirds of market premium volumes), in line with the structure of the local economy. Private companies have been calling for more liberalised market practices, in particular concerning the allocation of public contracts and tenders.

Tunisia

While Tunisia is the smallest insurance market in the region, its premium income has developed faster than its neighbours. Growing demand for life insurance and tariff increases

on compulsory motor policies have contributed to an average annual premium growth rate of nearly 10% between 2014 and 2018 (see **Exhibit 3**). Development in these retail sectors has deepened insurance penetration.

A large proportion of Tunisian insurers also have shareholding links and distribution arrangements among the 21 banks operating in the country. In spite of this, the channel is underutilised when compared to Morocco, particularly as a means to access non-life retail customers (see **Exhibit 2**).

Exhibit 3

Maghreb Insurance – Combined Gross Written Premium Development, 2013-2018

(Index)

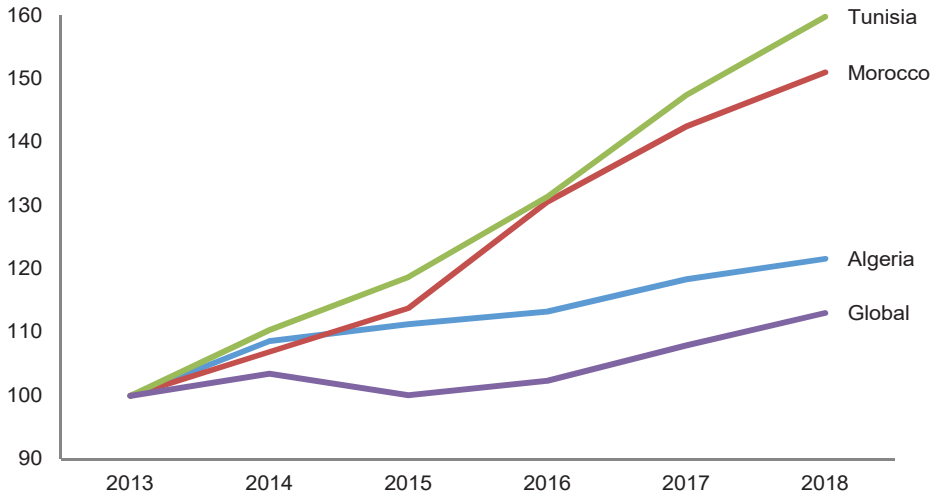

Sources: Conseil National des Assurances, Comité Général des Assurances, Fédération Tunisienne des Sociétés d'Assurances, Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale, Swiss Re (Sigma)

Competition Remains High Across the Maghreb

AM Best notes that all three markets share the characteristics of generally high levels of competition and market concentration. In each country, the five largest insurers account for a sizeable share of total business: around half in Tunisia, two-thirds in Morocco and three-quarters in Algeria.

A relatively large number of smaller insurers compete for the remaining business in each country (see **Exhibit** 1). Tunisia, for example, has a further 16 active, direct insurers outside of the top five, leading to strong competition and pressure on premium rates.

Good Growth Prospects in Untapped Segments

AM Best notes that the combination of low insurance penetration levels, under-developed segments and the potential for new product development, when coupled with solid performance fundamentals, creates profitable growth opportunities across the region.

Other than motor insurance, which accounts for close to half of all business in Tunisia and Algeria and over a quarter in Morocco (see **Exhibit** 4), personal non-life lines remain under-represented across the region. AM Best considers development in these untapped

Exhibit 4A
Maghreb Insurance – Gross Written Premium, Life & Non-Life Split, 2018
(%)

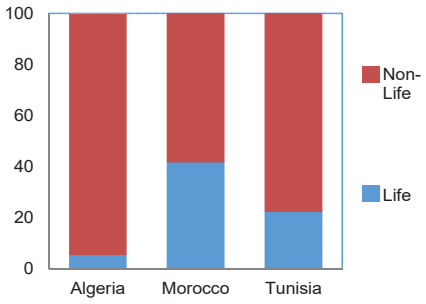

Sources: Conseil National des Assurances, Comité Général des Assurances, Fédération Tunisienne des Sociétés d'Assurances, Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

Exhibit 4B
Maghreb Insurance – Breakdown by Lines of Business, 2018
(%)

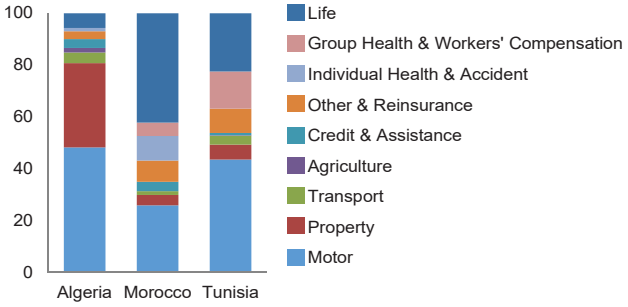

Note: Percentages may not add up to 100% due to rounding.
Sources: Conseil National des Assurances, Comité Général des Assurances, Fédération Tunisienne des Sociétés d'Assurances, Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

segments, particularly in personal property and health classes of business, as having the potential to reduce the insurance protection gap and contribute to the growth of insurance markets in the region.

Insurers and regulators across the region are keen to deepen insurance penetration and both are working to develop new insurance products to meet the changing needs of consumers. In some instances, legislation to render coverage compulsory has supported initial product take-up.

In Tunisia, AM Best expects a number of recent and planned regulatory reforms, along with the introduction of a new insurance code, to encourage the development of more profitable products.

In Algeria, the domestic state-owned reinsurer, Compagnie Centrale de Réassurance (CCR), and four market leading domestic insurance companies, recently created a medical third-party administrator to allow their customers to access care and other medical services from private care institutions without up-front payments. AM Best expects this initiative to support the development of the private health insurance sector.

AM Best also notes that the imminent introduction in Morocco of compulsory decennial insurance and construction covers should help the development of property insurance.

With the region exposed to various natural perils, there is increasing awareness at national levels of the need for protection against catastrophic events. In AM Best's view, the introduction or strengthening (depending on the country) of national natural catastrophe protection schemes can lead to significant personal and commercial property premium generation and help close the insurance protection gap arising from such events. However, property remains largely underinsured in the region and AM Best believes that further education and enforcement efforts are required to bridge the local insurance gap.

Natural Catastrophe Protection Schemes

Algeria

Natural catastrophe insurance has been compulsory in Algeria since 2004, with property insurance contracts providing guarantees against various perils. Priced with a set tariff, compensation for damage from natural events is dependent on a national decree being passed. Local cedants are reinsured by CCR through a combination of unlimited quota share cover and a stop-loss that protects the quota share retention.

In turn, CCR cedes the risks to an international retrocession panel and any losses on the programme are covered by a guarantee in the form of an interest free loan from the Algerian state. A revision of pricing tariffs (now calculated based on a set price per square metre) along with the introduction of a minimum annual premium, resulted in an increase in natural catastrophe premiums in 2018 and 2019. However, take-up continues to be low (despite its compulsory nature) and AM Best notes that the proportion of uninsured property risk remains significant.

Morocco

Morocco's long-awaited natural catastrophe scheme has been functioning since the start of 2020. The scheme requires all property and motor insurance policies to include cover for damage caused by catastrophic events (natural catastrophes, as well as man-made events).

The scheme is based on an additional premium levy. Insurers are protected by a quota-share programme with a stop-loss treaty covering their retention, placed and partly reinsured by the state-owned reinsurer, Société Centrale de Réassurance (SCR). The scheme benefits from a state guarantee.

AM Best expects natural catastrophe premiums to remain relatively low initially, reflecting the low take-up rate of property insurance in general. In addition, the fact that the scheme includes the creation of a solidarity fund, to provide protection for victims with no insurance cover, suggests that property insurance is not expected to be universal for some time.

Tunisia

The principal natural catastrophe exposure in Tunisia is flood, with cover for natural perils currently sold in conjunction with fire policies. However, take-up rates are low. The government, with the technical support of the domestic reinsurer, Société Tunisienne de Réassurance (Tunis Re), has been considering a natural catastrophe scheme for some time.

The scheme would oblige businesses to contribute to a natural catastrophe fund, although details of the fund and its operation have not been finalised at the time of writing. AM Best believes that the implementation of a compulsory natural catastrophe insurance scheme would have a beneficial impact on domestic commercial business, and would be a positive long-term influence on the local economy. However, as homeowners insurance is not currently included under the proposed scheme, it would not contribute to closing the retail protection gap.

Life Segment Holds Potential

Life insurance markets across the Maghreb differ considerably. While life business in general remains under-developed across the region, it has been growing strongly in recent years, often outpacing the growth of the non-life segment (see **Exhibit 5**). In Morocco, life and savings business accounted for over 40% of total premiums in 2018. By contrast, the life sector in Algeria is relatively untapped, accounting for less than 10% of total premiums. Tunisia sits in the middle, with life premiums accounting for over 20% of the country's 2018 GWP (see **Exhibit 4**).

Exhibit 5

Maghreb Insurance – Life and Non-life Gross Written Premium Development 2013-2018

(Index)

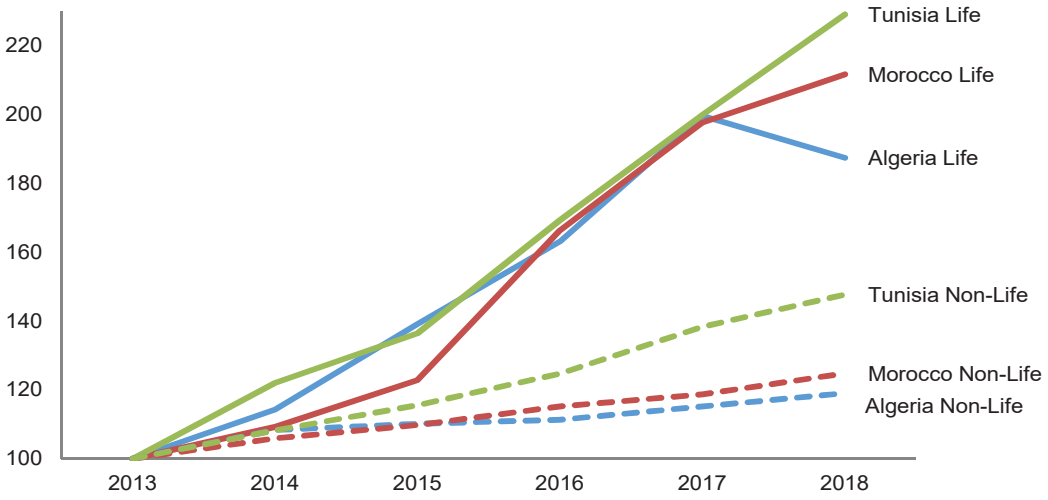

Sources: Conseil National des Assurances, Comité Général des Assurances, Fédération Tunisienne des Sociétés d'Assurances, Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

Increased awareness of protection benefits, an ageing population, and growth in retail lending has underpinned life segment growth.

In AM Best's view, expansion of the life insurance sector will be supported by the strengthening of the largely under-developed bancassurance distribution channel (see **Exhibit 2**), and in some cases, fiscal reform. For example, Tunisia has implemented favourable tax treatment to boost domestic long-term savings.

Regional Appetite for Islamic Insurance

While Takaful (or Sharia-compliant insurance) remains at an early stage of development in the region, AM Best believes it has good long-term growth potential. AM Best notes that the regulators in each country have taken steps to establish the required regulatory frameworks to bring Islamic insurance products to the marketplace.

Nevertheless, it is expected that it will take several years for Takaful to establish itself, and in the medium-term it is expected to make only a small contribution to overall premium income. It should be further noted that the level of development in this segment (and future growth potential) varies by country:

- Tunisia has included Takaful in its Insurance Code since 2014 and three dedicated Takaful companies have been established. In addition, Tunis Re operates a Re-Takaful window to cater for the reinsurance needs of Islamic insurers. Despite these entities achieving a growth rate in excess of their conventional counterparts, Takaful business represents only 5% of the overall Tunisian insurance market.
- Morocco is expected to introduce Takaful following the adoption of a draft decree implementing the required provisions of the insurance code. AM Best believes that Takaful has good prospects here, with a quarter of Moroccans expressing an interest in buying

Takaful products, according to a recent government study. Takaful development is expected to receive support from Morocco's established Islamic banking sector (70 banks and financial institutions already provide Sharia-compliant financial services).

- Algeria does not yet have a regulatory framework for Takaful activity. Historically, just one of the country's insurance companies – Salama Assurances Algérie – has provided Takaful products. However, a law governing Islamic insurance is expected to be finalised in 2020, with the aim of increasing domestic insurance penetration rates in personal lines and life classes. Several conventional market players, including CCR, are expected to set up Takaful operations.

National Reinsurers Championing Local Markets

The region's national reinsurers (CCR, SCR and Tunis Re) continue to support the local insurance industry. In each of the three countries, domestic reinsurers are well established in the insurance value chain and benefit from close links to local cedants, regulators and the state through shareholding links. CCR and SCR are state-owned entities, while the Tunisian state still owns around 5% of Tunis Re.

In addition to providing critical risk transfer capacity, the reinsurers employ their long standing experience and market knowledge to educate insurers and endorse best practices. An example of such technical assistance is Tunis Re's collaboration with the Tunisian regulator on a property pricing guideline published last year, which is expected to improve the technical profitability of the market.

Reinsurers play leading roles in the introduction and establishment of natural catastrophe schemes, and subsequently in supporting the domestic property industry in their respective countries. They are also instrumental in developing new products. As an example, Algerian insurers are currently lobbying for the introduction of an insurance scheme covering pandemics and health crises. Such a cover is likely to require the backing of CCR, the national reinsurer, and the state.

These reinsurers also play an active role in the development of the regional market in terms of organising regional insurance forums and providing valuable market input through their participation in regional reinsurance pools.

In AM Best's opinion, all three reinsurers benefit from good credit fundamentals, supported by strong or very strong balance sheets and adequate operating performance metrics. This is expected to result in them continuing to foster positive changes in the direct market going forward.

Exhibit 6

Maghreb Reinsurers – AM Best-Rated Entities

Ratings as of August 21, 2020.

AMB #	Company Name	Country	Best's Long-Term Issuer Credit Rating (ICR)	Best's Financial Strength Rating (FSR)	Best's ICR & FSR Action	Best's ICR & FSR Outlook	Rating Effective Date
90777	Compagnie Centrale de Réassurance	Algeria	bbb-	B+	Affirmed	Stable	12-Sep-19
84052	Société Centrale de Réassurance	Morocco	bbb	B++	Affirmed	Stable	27-Nov-19
83349	Société Tunisienne de Réassurance	Tunisia	bbb-	B+	Affirmed	Stable	15-Jul-20

Source: BESTLINK *Best's Financial Suite - Global* , AM Best data and research

There is also interest in the region from foreign and international insurers, reinsurers and brokers, several of whom having acquired stakes in local players. Both Casablanca and Tunis have established international finance centres to strengthen their domestic and regional insurance offering, and several wider market participants (such as Lloyd's) have taken the opportunity to establish subsidiaries or representative offices in these centres. AM Best views this as an endorsement of the region's potential. In Algeria, foreign interest in the insurance market may increase following the government's recent announcement of a relaxation of foreign ownership rules.

Significant Headwinds Could Hamper Short-Term Development

While there is good scope for growth in the region, there are also a number of obstacles and structural issues to be overcome if the Algerian, Moroccan and Tunisian insurance markets are to achieve their growth potential.

AM Best believes certain prerequisites need to be in place for the region's insurance markets to thrive. These include a developed financial system, a predictable and transparent political environment and legal system, stable currencies, sophisticated financial system regulation, a liberal attitude by authorities, and highly qualified personnel. AM Best considers that some of these elements are lacking to various degrees in each of the countries. For example, the absence of a diverse financial market and the tight credit controls by banks continue to hinder the development of a more efficient insurance market in Algeria.

The Importance of the Regulatory Environment

A strong regulatory environment is vital, not only to promote market development, but also to safeguard the financial strength of insurers and ensure robust market practices. The regulatory

The Role of Country Risk in AM Best's Analysis

Each of these markets exhibits elevated levels of country risk: Morocco is classified by AM Best in the Country Risk Tier (CRT) 4 category, while Algeria and Tunisia are classified as CRT-5. Generally, CRT-4 and CRT-5 countries exhibit high to very high levels of economic, political and financial system risk.

Under its building block approach, AM Best overlays country risk on its assessment of balance sheet strength, operating performance and business profile. Companies operating in higher CRT countries need to ensure that in an environment where economic, political and financial risks are high, they have appropriate practices in place to ensure business models are effective and they are dealing with these country risk aspects.

Country risk has a quantitative and qualitative bearing on the analysis of an insurer's or reinsurer's financial strength. Companies domiciled, conducting business and / or with asset exposures in higher CRT countries are subject to more volatile external conditions, as typically these countries have amplified business cycles. Of particular interest to AM Best is the degree of volatility in a company's operating performance and the potential impact of this volatility on capitalisation and balance sheet strength, as a strong initial capital position can erode more quickly in higher CRT countries. The impact of country risk on business profile is more qualitative in nature, and includes an assessment of factors such as the ease of doing business and contract enforceability, and the difficulty of managing the regulatory environment.

AM Best's methodology "Evaluating Country Risk" is available on www.ambest.com.

frameworks in Morocco, Tunisia and Algeria are at differing levels of development - reflecting the maturity of the markets they govern - and regulators have varying degrees of involvement.

AM Best recognises that the regulatory frameworks in the Maghreb region require strengthening to align with international standards, and believes continued regulatory development will be positive for regional growth prospects and underlying market fundamentals.

At the time of writing, capital requirements and solvency calculations remain largely unsophisticated across the region. AM Best views measures currently under consideration

Regulators Promoting Positive Market Changes

Morocco

Morocco benefits from the most mature regulatory environment among the three countries, with risk-based solvency principles expected to be adopted by all companies by 2021. The Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale (ACAPS) is also championing the introduction of qualitative requirements in respect of governance and risk management. New regulations are expected to augment oversight of financial reporting, underwriting and claims management.

Recent regulatory reform has also promoted new investment rules and enhanced transparency measures for the market. AM Best expects that, once adopted, these measures will result in market-wide improvements in risk management practices and stronger corporate governance, which in turn will have a positive impact on the market's credit fundamentals and reputation. However, insurers may struggle in the short-term to keep up with the pace of change demanded by the regulator.

Tunisia

In recent years, the Tunisian regulator, the Comité Général des Assurances (CGA), has been working on a number of prudential measures to protect policyholders and ensure the sustainability of businesses. These measures have included implementing stricter governance rules and adopting risk management functions within companies. Additionally, a new insurance law, which aims to align the legal framework of the insurance sector with international standards, is under development. The proposed law is expected to promote the competitiveness of insurance companies and develop demand for life business (and increase national savings). It also aims to strengthen the financial base of companies by increasing minimum capital requirements, which AM Best views favourably as an intermediate step towards a more robust risk-based approach.

Algeria

Algeria's Ministry of Finance is responsible for regulation of the Algerian insurance market. There have been calls for the creation of a separate regulatory authority to increase the independence of supervision, strengthen solvency requirements and create a more attractive environment for private investment.

A main focus of the Ministry of Finance, in recent years, has been to increase insurance penetration by widening the scope of insurance offerings and diversifying distribution channels. However, progress to date has been slow and limited, hindered by ongoing economic and political tensions in the country. The regulator's monitoring and enforcement of the 32 compulsory business lines has also been problematic historically, with very low rates of compliance, apart for motor third-party insurance.

in Tunisia and Algeria to raise absolute levels of minimum capital for insurers and reinsurers as a first step towards fostering a solid and stable market. This could pave the way to regulators adopting a more risk-based approach to capital management, as is currently happening in Morocco.

AM Best believes that ongoing regulatory reform and the introduction of more stringent capital requirements could not only strengthen overall capital adequacy of the markets but also drive consolidation among the smaller insurers that lack the scale to meet enhanced capital measures. This could contribute to a reduction in competitive pressures and improvement in market conditions across the region.

Enterprise risk management stands out as an area for further development in the region. Measures proposed by regulatory authorities in Morocco and Tunisia are expected to enhance corporate governance and risk management practices in these markets. AM Best believes these attributes are necessary to safeguard the long-term performance, financial strength and development prospects of the insurance sector across the region.

AM Best considers cultural perceptions of insurance in the region to be a headwind to medium-term market development. Insurance is still often perceived as an additional form of taxation and the industry has historically faced issues with slow claims settlement, which has undermined confidence in the industry and the insurance value proposition. There is also an ongoing expectation that the state should provide for the population in case of hardship or in old age.

In Algeria, insurers have been given the responsibility for collecting the newly introduced pollution tax, leading to a substantial increase in motor premium prices. This has created serious frictions in the market and a decrease in motor insurance take-up rates. This has combined with a ban on automobile imports (which has resulted in low car sales) and the effects of the COVID-19 pandemic, to produce an estimated 5%-10% decrease in premiums in the first quarter of 2020.

Smaller Players Lack Sophistication

AM Best believes that the fragmented nature of the industry outside the region's market leaders has not been conducive to positive market developments. Smaller insurers often lack the scale and resources to develop more sophisticated information systems to support their underwriting capabilities and enhance customer service. This also limits funds available to invest in much needed marketing initiatives, as well as market education and innovation. AM Best believes that increased use of technology, digitalisation and innovation should be priorities for (re)insurers in the Maghreb region, in order to improve customer service and experience, and increase insurance penetration.

Exhibit 7

Maghreb Insurance Market: Real Gross Domestic Product Growth

(%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
Algeria	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.7	-5.2
Morocco	3.0	4.5	2.7	4.5	1.0	4.2	3.0	2.2	-3.7
Tunisia	4.1	2.8	2.9	1.2	1.2	1.9	2.7	1.0	-4.3

Source: International Monetary Fund * GDP figures for 2020 are projections

The long-term development prospects of the region's insurance markets depend on the local economic environment. AM Best expects market growth to be hampered in the near-term, as each country has seen a slowdown in economic development in recent years (see **Exhibit 7**).

The region is also feeling the effects of the COVID-19 pandemic on the global economy and is being impacted by the fallout of depressed oil prices (which particularly impacts Algeria as an oil-exporting country). This is likely to have a direct knock-on effect on the purchasing power of insurance consumers and ultimately the market's development prospects.

Nevertheless, AM Best believes premium income in the Maghreb markets will be supported by recovering economic growth after an initial sharp downturn in 2020, with the International Monetary Fund forecasting a return to economic growth of 6.2%, 4.8% and 4.1% respectively for Algeria, Morocco and Tunisia in 2021. This growth would be expected to support investment in infrastructure projects and translate into increased disposable income for the population.

Looking to The Future

In recent years, the Maghreb region's insurance markets have demonstrated good growth trajectories and solid technical fundamentals. AM Best sees characteristics across the region which are conducive to developing the insurance markets and providing new products. These developments should result in increasing premium volumes and improved insurance penetration rates over the long-term. However, economic and structural barriers are likely to constrain growth in the near-term.

In AM Best's view, further regulatory advances will help to alleviate some of the structural issues holding back the development of the Maghreb insurance sector, foster improved market practices, and enhance the financial strength of insurers operating in the region. AM Best views the national reinsurers of the Maghreb as well-placed to continue to support the development of the local and regional insurance markets. A key driver of prospective development will be the length and depth of the economic fallout from COVID-19 and the resilience of the region's economies to this challenge.

Published by AM Best

BEST'S MARKET SEGMENT REPORT

A.M. Best Company, Inc.
Oldwick, NJ
CHAIRMAN, PRESIDENT & CEO **Arthur Snyder III**
SENIOR VICE PRESIDENTS **Alessandra L. Czarnecki, Thomas J. Plummer**
GROUP VICE PRESIDENT **Lee McDonald**

A.M. Best Rating Services, Inc.
Oldwick, NJ
PRESIDENT & CEO **Matthew C. Mosher**
EXECUTIVE VICE PRESIDENT & COO **James Gillard**
SENIOR MANAGING DIRECTORS **Edward H. Easop, Stefan W. Holzberger, Andrea Keenan**
SENIOR VICE PRESIDENT **James F. Snee**

AMERICAS
WORLD HEADQUARTERS
A.M. Best Company, Inc.
A.M. Best Rating Services, Inc.
1 Ambest Road, Oldwick, NJ 08858
Phone: +1 908 439 2200

MEXICO CITY
A.M. Best América Latina, S.A. de C.V.
Paseo de la Reforma 412, Piso 23, Mexico City, Mexico
Phone: +52 55 1102 2720

NEW YORK
54W. 40th Street, 8th Floor, Suite 815, New York, NY 10018
Phone: +1 212 209 6285

EUROPE, MIDDLE EAST & AFRICA (EMEA)
LONDON
A.M. Best Europe - Information Services Ltd.
A.M. Best Europe - Rating Services Ltd.
12 Arthur Street, 6th Floor, London, UK EC4R 9AB
Phone: +44 20 7626 6264

AMSTERDAM
A.M. Best (EU) Rating Services B.V.
NoMA House, Gustav Mahlerlaan 1212, 1081 LA Amsterdam, Netherlands
Phone: +31 20 308 5420

DUBAI*
A.M. Best - MENA, South & Central Asia*
Office 102, Tower 2, Currency House, DIFC
P.O. Box 506617, Dubai, UAE
Phone: +971 4375 2780
*Regulated by the DFSA as a Representative Office

ASIA-PACIFIC
HONG KONG
A.M. Best Asia-Pacific Ltd
Unit 4004 Central Plaza, 18 Harbour Road, Wanchai, Hong Kong
Phone: +852 2827 3400

SINGAPORE
A.M. Best Asia-Pacific (Singapore) Pte. Ltd
6 Battery Road, #39-04, Singapore
Phone: +65 6303 5000

Best's Financial Strength Rating (FSR): an independent opinion of an insurer's financial strength and ability to meet its ongoing insurance policy and contract obligations. An FSR is not assigned to specific insurance policies or contracts.

Best's Issuer Credit Rating (ICR): an independent opinion of an entity's ability to meet its ongoing financial obligations and can be issued on either a long- or short-term basis.

Best's Issue Credit Rating (IR): an independent opinion of credit quality assigned to issues that gauges the ability to meet the terms of the obligation and can be issued on a long- or short-term basis (obligations with original maturities generally less than one year).

Rating Disclosure: Use and Limitations
A Best's Credit Rating (BCR) is a forward-looking independent and objective opinion regarding an insurer's, issuer's or financial obligation's relative creditworthiness. The opinion represents a comprehensive analysis consisting of a quantitative and qualitative evaluation of balance sheet strength, operating performance, business profile, and enterprise risk management or, where appropriate, the specific nature and details of a security. Because a BCR is a forward-looking opinion as of the date it is released, it cannot be considered as a fact or guarantee of future credit quality and therefore cannot be described as accurate or inaccurate. A BCR is a relative measure of risk that implies credit quality and is assigned using a scale with a defined population of categories and notches. Entities or obligations assigned the same BCR symbol developed using the same scale, should not be viewed as completely identical in terms of credit quality. Alternatively, they are alike in category (or notches within a category), but given there is a prescribed progression of categories (and notches) used in assigning the ratings of a much larger population of entities or obligations, the categories (notches) cannot mirror the precise subtleties of risk that are inherent within similarly rated entities or obligations. While a BCR reflects the opinion of A.M. Best Rating Services, Inc. (AM Best) of relative creditworthiness, it is not an indicator or predictor of defined impairment or default probability with respect to any specific insurer, issuer or financial obligation. A BCR is not investment advice, nor should it be construed as a consulting or advisory service, as such; it is not intended to be utilized as a recommendation to purchase, hold or terminate any insurance policy, contract, security or any other financial obligation, nor does it address the suitability of any particular policy or contract for a specific purpose or purchaser. Users of a BCR should not rely on it in making any investment decision; however, if used, the BCR must be considered as only one factor. Users must make their own evaluation of each investment decision. A BCR opinion is provided on an "as is" basis without any expressed or implied warranty. In addition, a BCR may be changed, suspended or withdrawn at any time for any reason at the sole discretion of AM Best.

Version 010320

العالمية
المتحدة للتأمين
GLOBAL UNITED INSURANCE

ويتواصل النجاح

الرقم المجاني: 1800 200 200
www.gui.ps

الجامعة العربية تنكس علمها حداداً على ضحايا انفجارات بيروت

السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

قررت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنكيس علم الجامعة ، حداداً على ضحايا انفجارات بيروت التى هزّت العاصمة اللبنانية يوم 2020/8/4 ، وسقط على أثرها مئات من الشهداء والجرحى، وخلّفت خسائر مادية جسيمة.

وقال مصدر مسئول بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية -في تصريح صحفي- إن تنكيس علم الجامعة إنما يعكس عمق التضامن العربي مع الشعب اللبناني، ومع بيروت التي أعلنتها الحكومة اللبنانية مدينةً منكوبة، مؤكداً أن حالة الحزن التي انتابت العالم العربي، من أقصاه إلى أقصاه، إنما تعكس قوة الالتحام بين الشعوب العربية، والمكانة التي يتمتع بها لبنان العزيز في قلوب العرب.

وأضاف المصدر أن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، كان قد أطلق مناشدة لكافة الدول العربية والمجتمع الدولي بالإسراع بتوجيه المساعدات الإغاثية العاجلة إلى لبنان لمساعدته على مواجهة الكارثة المروعة التي يمر بها.

شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين يتضامن مع لبنان

تضامنًا مع لبنان، جراء الحادث المؤسف الذي شهدته، أصدر الاتحاد العربي للتأمين ، نشرة خاصة، تضمنت موضوعات لها علاقة بصناعة التأمين والانفجار الذي شهده مرفأ بيروت، منها مصير شركات التأمين في لبنان بعد الانفجار، والتقديرات الأولية للخسائر المرتبطة بالحادث.

النشرة عرضت تصريحًا كاشفًا، لجمعية شركات الضمان اللبنانية، والتي كشفت فيه أن 70 % من أضرار انفجار بيروت ، غير مؤمن عليها! ووفق التقديرات الأولية للجمعية، قد تزيد قيمة الأضرار المؤمن عليها ، عن 2 مليار دولار ، بما يمثل 30% من قيمة الأضرار الإجمالية الناجمة عن التفجير، والتي تتراوح قيمتها ما بين 5 إلي 10 مليارات دولار.

من جانبه، تقدم شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، بخالص تعازيه للشعب اللبناني وتمنياته بالشفاء العاجل للمصابين ، كما أوضح في كلمة مصورة ، أهمية إدارة المخاطر، وضرورة العمل على توقع الأحداث بشكل استباقي ، لتلافي التداعيات الكارثية للأحداث ، مؤكدًا إيمانه بأن الشعب اللبناني قادر على إعادة إعمار لبنان.

رابط النشرة الخاصة تضامنا مع لبنان من الرابط:
http://www.gaif-1.org/userfiles/file/newsletter/solidarity with lebanon.pdf
كلمة الامين العام في الرابط: https://shorturl.at/behsQ

رئيس لبنان يطالب شركات التأمين الوفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين من انفجار بيروت

التقى الرئيس اللبنانى ميشال عون، يوم الاثنين الموافق 2020/8/17، مع وفد نقابة وسطاء التأمين، بحضور وزير الاقتصاد راؤول نعمة، ووزيرة الدفاع زينة عكر، حيث طلب من شركات التأمين الوفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين بانفجار مرفأ بيروت المؤمّنين لديها، وذلك وفقا لما نشرته حساب الرئاسة اللبنانية على تويتر. وبالرغم من أنه لم يحن الوقت بعد لتحديد حجم الخسائر الفعلية لهذا الحادث إلا أن المحللين قدروا أن إجمالي قيمة الخسائر الناجمة عن الانفجار في مستودع ميناء بيروت المؤمن عليها نحو 3 مليارات دولار بالإضافة إلى خسائر اقتصادية بقيمة 15 مليار دولار، ومن المتوقع أن الكثير من هذه الخسائر لم يكن مؤمنا عليه.

وقد ذكرت شركة AM Best أنه بالنسبة للسوق الدولية من المتوقع أن تتأثر خطوط الأعمال البحرية والممتلكات، أما محلياً في لبنان فإن التأمين على الممتلكات يمثل جزءًا صغيرًا من صناعة التأمين اللبنانية التي تهيمن عليها ثلاثة قطاعات: التأمين على الحياة واستنادًا إلى أحدث البيانات المتاحة شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما يقرب من 85٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في لبنان في عام 2018 وكان التأمين على الممتلكات يمثل خطًا متناميًا – حيث مثل 6٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2018.والتأمين الطبي وتأمين السيارات.

الاتحاد المصرى للتأمين ينعى ضحايا حادث لبنان

نعى الاتحاد المصرى للتأمين ضحايا ومصابى حادث انفجار لبنان كما تقدم بخالص العزاء لأسر الضحايا والمصابين وقال في بيان « يتقدم أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد المصرى للتامين ومجلس إدارته ، بخالص التعازى والمواساة لأشقائنا في لبنان حكومةً وشعباً جراء حادث الانفجار الأليم ، الذى وقع يوم الثلاثاء الموافق 4 أغسطس 2020 بالعاصمة اللبنانية بيروت، داعيا المولى عز وجل بالشفاء العاجل للجرحى وأن يلهم أسر الضحايا الصبر والسلوان ».

الاتحاد الأردني لشركات التأمين يعزي جمعية شركات الضمان في لبنان بضحايا حادث التفجير في لبنان

وجه الاتحاد الأردني لشركات التأمين رسالتي مشاركة عزاء وتضامن من كل من المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التامين والأستاذ ماهر الحسين مدير الاتحاد والمرسلة لسعادة الاستاذ إيلـــي طربيـــة رئيس مجلس إدارة جمعية شركات الضمان في لبنان على أثر حادث التفجير المأساوي الضخم الذي هز العاصمة بيروت مساء يوم الثلاثاء الموافق 2020/8/4.

وجاء في الرسالتين أن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد ومدير الاتحاد وكافة العاملين في قطاع التأمين وفي الاتحاد الأردني لشركات التأمين في المملكة يتقدمون بأحر التعازي والمواساة لأشقائنا وشعبنا وإخواننا في لبنان بشكل عام وفي العاصمة بيروت بشكل خاص جراء انفجار مرفأ بيروت الذي وقع مساء يوم الثلاثاء الموافق 2020/8/4.

داعين الله العلي القدير أن يمن بالشفاء العاجل للمصابين وأن يلهم أسر الضحايا الصبر والسلوان مؤكدين وقوف سوق التامين الأردني والشعب الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية معهم في هذا المصاب الجلل .

رئيس جمعية شركات الضمان يردّ:

القوة القاهرة تؤجل دفع الأقساط ولا تلغيها

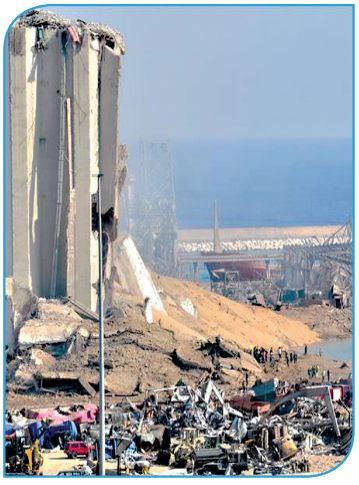

رد رئيس جمعية شركات الضمان إيلي طربيه على المقال المنشور في النهار تحت عنوان «شركات التأمين ملزمة معالجة المصابين بالكورونا والتوقف القسري عن دفع الأقساط لا يجيز فسخ العقد»، قبل يومين بالآتي:

تتعرّض شركات التأمين منذ مدّة لحملة شرسة قد لا تكون بريئة، وكأن المطلوب إسقاط جميع القطاعات المنتجة في لبنان ومنها قطاع التأمين الذي يؤمّن تغطية متنوعة لأعداد كبيرة من المواطنين ومن الأجانب. هذا القطاع يعمل وفق القوانين المرعية ويخضع لرقابة وزارة الاقتصاد والتجارة، وتحكم العلاقة بين شركة التأمين والمضمون لديها بوليصة تأمين تحدّد، منذ إبرامها، الشروط العامة والخاصة. وعلى هذا الأساس، ومن مراجعة البوالص المتعلقة بالتغطية الصحية، يتبين أن بعضها يستثني الأوبئة بشكل صريح، وعلى هذا الأساس، رفضت بعض الشركات مخالفة منطوق البوليصة، علما أن منظمة الصحة العالمية قد أدرجت الكورونا على أنه وباء عالمي بشكل واضح وصريح، بحيث لا يستقيم قانونا وصف وباء كورونا المستجد على أنه مرض كسائر الأمراض، كما ورد في مقالكم. ومع ذلك، فقد حرصت شركات التأمين وجمعية شركات الضمان في لبنان على إبداء تجاوب واسع مع وزير الاقتصاد راؤول نعمة، وعقدت معه اجتماعات عدة وتوصّلت إلى مشروع حلّ متكامل يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء. وبهذا المشروع، في حال أقرّ، تكون شركات التأمين قد ساهمت وطنيا في مواجهة الكارثة الصحية القائمة. أما في النقاط القانونية المثارة في المقال والمستندة إلى «دراسة» للمحامي شادي بوعيسى، فنبدي الآتي:

أولاً، في النظام القانوني لعقد الضمان: يخضع عقد الضمان لأحكام المواد المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب العاشر من قانون الموجبات والعقود (المواد 950 إلى 1023). وبالفعل، لقد نصّت المادة 951 على أنه: «تطبق أحكام هذا الباب على الضمان ذي الأقساط (...) «. وفي إطار البحث عن مدى إمكان إعتبار إعلان حالة التعبئة العامة من قبيل القوة القاهرة تمنع المضمون من دفع أقساط التأمين المستحقة بذمته وبالتالي تحول دون إلغاء عقد الضمان لعدم الدفع، استنجد المقال بالقرار الرقم 2012/63 الصادر عن محكمة التمييز المدنية. إلا أنه لا يمكن تطبيق خلاصة القرار المذكور، من ناحية وجوب حماية «الأجير» في ظل الأزمة الصحية الدقيقة الطارئة التي تمر بها البلاد والتي أدت إلى شل معظم القطاعات والأعمال، كون القرار المذكور يتناول عقد العمل، وقد استند إلى أحكام قانون العمل للتوصل إلى تلك الخلاصة، لا إلى القوانين التي ترعى شؤون التأمين.

ثانياً، في مدى إمكان اعتبار حالة التعبئة العامة من قبيل القوة القاهرة وتأثيرها على الموجبات الناتجة من عقود الضمان.

جمعية شركات الضمان اللبنانية لـ «الرؤية»:

70 % من أضرار انفجار بيروت غير مؤمّن عليها

أكدت جمعية شركات الضمان اللبنانية لـ«الرؤية» أن نحو 70 % من الأضرار الناتجة عن الانفجار المروع في مرفأ بيروت غير مشمولة بالتأمين، فيما لا يزيد حجم الأضرار المغطاة بالتأمين عن 30 % وأوضحت أن حسم قيم التعويضات التأمينية الناجمة عن الانفجار ينتظر صدور التقرير الرسمي حول سبب الانفجار بعد 5 إلى 10 أيام، حيث ترتبط قيم التعويضات بالأسباب فإن كان ناتجاً عن عمل إرهابي أو حربي، فسيقتصر التعويض من جهة التأمين لحملة الوثائق التي تغطي الأضرار السياسية والعسكرية وأعمال الإرهاب وبذلك يكون التعويض عن باقي الأضرار من التزامات الدولة وليس شركات التأمين .

ووفق التقديرات الأولية للجمعية قد تزيد قيمة الأضرار المؤمن عليها عن 2 مليار دولار أمريكي أي نحو 30 % من قيمة الأضرار الإجمالية الناجمة عن التفجير والتي تتراوح قيمتها بين 5 و10 مليارات دولار.

وتفصيلاً أفاد رئيس جمعية شركات الضمان اللبنانية إيلي طربيه، في حديث هاتفي مع «الرؤية»، بأن أثر التفجير الذي شهده مرفأ بيروت على قطاع التأمين البحري محدود مقارنة بأثره على قطاع تأمين الممتلكات بما يشمل العقارات والسيارات المتضررة على امتداد عدة كيلو مترات.

وأشار إلى أن مرفأ بيروت قسمين، «جديد مخصص للسفن الجديدة وما زال يستقبل البواخر وقديم وهو مدمر كلياً»، بالتالي فالتعويضات التأمينية التي يمكن أن تنتج عن تحويل بعض البواخر إلى مرافئ أخرى محدود جداً، والضرر الذي أصاب السفن والبضائع يمكن أن تصل قيمته إلى نحو 200 مليون دولار.

10 مليارات دولار قيمة الأضرار

وتابع: «أما الأضرار الخاصة بالممتلكات على اختلاف أنواعها، فوفق التقديرات الأولية الصادرة عن بلدية بيروت يمكن أن تصل 5 إلى 10 مليارات دولار وهي قابلة للزيادة، لكن الأضرار المؤمن عليها وفق تقديراتنا تصل إلى نحو 30 % من إجمالي الأضرار أي يمكن أن يزيد على 2 مليار دولار مضافاً إليها نحو 200 مليون تخص التأمين البحرى ".

وبين أنه من المبكر الحديث عن طبيعة التعويضات الآن، لافتاً إلى أن المسألة تحتاج بداية إلى صدور التقرير الرسمي الخاص بأسباب الانفجار والذي يحتاج إلى نحو 5 إلى 10 أيام.

وأوضح طربيه، أن نتيجة التقرير ستحسم مسألة قيم التعويضات بشكل أكثر دقة، فإن كان الانفجار ناتجاً عن خطأ وإهمال سيكون التعويض لكافة المؤمنين، لكن في حال كان ناتجاً عن عمل إرهابي أو حربي، فسيقتصر التعويض من جهة التأمين لحملة الوثائق التي تغطي الأضرار السياسية والعسكرية وأعمال الإرهاب، لافتاً إلى أن المصارف وشركات الشحن والشركات الكبرى هي من تحصل على هذا النوع من التأمين، وبذلك يكون التعويض عن باقي الأضرار من التزامات الدولة وليس شركات التأمين.

لا تأثير على المراكز المالية للشركات

وأكد طربيه أن الأضرار والتعويضات التي يتكبدها التأمين ستكلف الشركات كثيراً لكنها لن تؤثر على مراكز شركات التأمين كون أغلب الأخطار معاداً تأمينها لدى شركات عالمية.

وقال: «إن أعمال إعادة التأمين تتم عادة بشكل مباشر مع الشركات العالمية في الأسواق الغربية، لكن بعض التأمينات الفردية تتم عن طريق بعض أسواق المنطقة أو فروع الشركات العالمية في الأسواق الإقليمية كالشركات في مركز دبي المالي العالمي".

جورج قبان: أثر محدود على التأمين البحري

ومن جهته أفاد الرئيس التنفيذي لشركة «بو أي بي» لوساطة التأمين في مركز دبي المالي العالمي، جورج قبان، بأن قياس أثر هذا الحادث على التأمين البحري يحتاج إلى وقت ريثما يتم تقدير الأضرار، مستبعداً أن يكون له أثر كبير كون القيم التأمينية في الميناء محدودة نسبياً مقارنة بالقيم في ميناء تيانجين الصيني عند تعرضه لانفجار قبل سنوات.

وتابع «الانفجار في الميناء الصيني حينها كان له أثر مباشر على السعة الاكتتابية وعلى أسعار التأمين البحري، لكن الوضع مختلف في لبنان وبالتالي يرجح ألا يكون هناك أثر شبيه".

وأشار إلى أن الضرر الأكبر سيكون في قطاع الممتلكات والسيارات، لافتاً إلى أن الأثر كبير حتى وإن كان التأمين يقتصر على جزء وليس كافة الأضرار.

وأوضح قبان «أن طبيعة التعويض تحدد بعد صدور نتائج

التحقيقات، فإن كان نتيجة لعمل حربي أو إرهابي يكون التعويض على الوثائق الخاصة بهذا النوع".

جهاد فيتروني: تأمين الممتلكات أكثر تضرراً

وبدوره أشار الرئيس التنفيذي لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين «أمان» جهاد فيتروني الذي كان متواجداً في لبنان يوم الحادث، إلى أن أثر الانفجار الذي شهده مرفأ بيروت كان كبيراً جداً على الممتلكات حيث امتد الضرر لمسافات بعيدة داخل المدينة.

وأما من ناحية الأثر على التأمين البحري فأوضح أنه ينحصر بشكل أساسي بالسفن المتضررة أثناء الانفجار، لكن الأثر على التعويضات الناجمة عن تحويل السفن إلى مرافئ أخرى غير موجود أو لا يذكر إن وجد فالموانئ الأخرى قريبة.

ورجح فيتروني ألا يكون هناك أثر على الأسعار والسعة الاكتتابية الخاصة بالتأمين البحري في لبنان والمنطقة، قائلاً «ربما يكون هناك أثر على تأمينات الممتلكات فقط في هذه الناحية".

وعن شركات إعادة التأمين التي تتحمل التعويضات، أفاد بأن إعادة التأمين في السوق اللبناني تتم عبر عدة أسواق ولا شك منها شركات متواجدة في مركز دبي المالي العالمي.

شركات إعادة التأمين العالمية

وجاء الإعلان الأول من شركة هانوفر الألمانية لإعادة التأمين حول أثر انفجار بيروت، حيث أفادت باحتمالية تحملها خسائر ضخمة في الربع الثالث تتجاوز 10 ملايين يورو.

ومن جهتها علقت وكالة «أي أم بيست» العالمية المتخصصة بتصنيف شركات التأمين، قبل أيام قائلة يبقى التأثير المحتمل على سوق التأمين المحليّة غامضاً في هذه المرحلة.

وأشارت في تقريرها إلى أن معدلات اختراق قطاع التأمين في لبنان منخفضة بصورة عامة ويشكّل التأمين على العقارات جزءاً صغيراً فحسب من قطاع التأمين في لبنان، الذي تسيطر عليه 3 قطاعات هي التأمين على الحياة، والتأمين الطبي، والتأمين على السيارات والتي تشكل نحو 85 % من إجمالي المساهمات المكتوبة في لبنان في عام 2018.

وأشارت إلى أن الحادثة ستلقي بثقلها على قطاع التأمين الذي يواجه بالفعل تحديات جمة في لبنان

جمعية شركات الضمان للعربية:
ننتظر نتائج التحقيقات لنحدد حجم التعويضات

تنتظر شركات التأمين العاملة في لبنان نتائج التحقيقات المرتبطة بانفجار المرفأ، لكي تتمكن من حصر التعويضات التي عليها التعامل معها لصالح الأفراد والشركات والحكومة.

وكان الإعلان الأول من شركة هانوفر الألمانية لإعادة التأمين "HANNOVER" التي كشفت عن انكشافها على الاقتصاد اللبناني وعلى المرفأ بشكل خاص. وقالت إنه قد تكون هناك خسائر ضخمة في الربع الثالث تتجاوز 10 ملايين يورو متعلقة بلبنان، بحسب تصريح لرئيسها التنفيذي قبل ساعات.

في هذا السياق، قال رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان إيلي طربيه، في مقابلة مع «العربية»، «ننتظر نتائج التحقيقات لنحدد حجم تعويضات الانفجار". وأشار إلى أنه على بعد 7 كيلومترات من تفجير مرفأ بيروت، هناك تدمير كلي لأكثرية المنازل لذا يصعب تحديد حجم الأضرار في يومين، منوها بأن بعض المنازل غير مؤمنة.

ولفت إلى أن شركات التأمين تتريث في إعطاء أي موقف بانتظار نتائج التحقيقات حول طبيعة التفجير وأسبابه، منوها بأن شركات التأمين اللبنانية لديها عقود واتفاقيات إعادة التأمين مع شركات تأمين عالمية قد تغطي هذه الحوادث والأضرار شريطة معرفة سبب التفجير وخلفياته.

بيان صادر عن
جمعية شركات الضمان في لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت

أصدرت جمعية شركات الضمان في لبنان بياناً يوم 2020/8/14 بعد تفجير المرفأ ببيروت جاء فيه:

أعلنت جمعية شركات الضمان في لبنان أنها على أتم الاستعداد للالتزام بتعهداتها التعاقدية كما نصت عليها بوالص التأمين والقوانين المرعية مؤكدة انها لن تتوانى عن التغطية ضمن هذه الأطر.

وأصدرت الجمعية البيان الآتي:

"إثر الكارثة الوطنية التي حلّت على لبنان ، تتقدم الجمعية بالتعازي إلى أهالي الشهداء وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين. حلت هذه الكارثة على كل بيت في بيروت، كما على سائر اللبنانيين ، مادياً أو معنوياً او نفسياً، بالتالي تجد شركات الضمان نفسها، كعادتها، في صلب الشراكة في المعاناة والوقوف الى جانب الناس عامة والمؤمنين لديها خاصة.

إن شركات التأمين على أتم الاستعداد للالتزام بتعهداتها التعاقدية كما نصت عليها بوالص التأمين والقوانين المرعية وهي لن تتوانى عن التغطية ضمن هذه الأطر.

إن الفاجعة التي وقعت تتجاوز كل ما سبق واختبرناه من كوارث كلبنانيين، وقد اختبرنا الكثير. لذا لا بد من انتظار التحقيقات الرسمية لتبيان طبيعة وسبب الانفجار وتحديد المسؤوليات.

إن حجم الخسائر، وبالتالي حجم المطالبات في كل فروع التأمين لم يثنِ شركات التأمين بالرغم من الضغط الهائل على إرسال الفرق الميدانية لإجراء المسح. مع العلم أنه في الحالات العادية فان الحوادث والأضرار التي تطال الممتلكات تأخذ وقتاً، فكيف في حالات طارئة مماثلة؟

ختاما، يهم شركات التأمين في لبنان أن تجدد التأكيد على احترامها القانون وشروط العقود وانحيازها دوماً إلى المؤمنين لديها".

GAIF

GENERAL ARAB
INSURANCE FEDERATION

THE IMPACT OF BEIRUT PORT BLAST ON THE INSURANCE INDUSTRY

WEBINAR INVITATION

DATE: WEDNESDAY, SEPTEMBER 30, 2020
TIME: 01:00 PM - 3:00 PM [EET]

Speakers

Mr. Elie Torbey
President of Acal
Vice president of General Arab Insurance Federation

Mr. Elie Nasnas
General Manager
AXA MIDDLE EAST SAL

Mr. Max Zaccar
Chairman & CEO
Commercial Insurance Company SAL

Mr. Farid Chedid
Chairman & Group CEO
Chedid Re

Mr. Adham El-Muezzin
Managing Director
Hannover ReTakaful and Hannover Re Bahrain Branch

Moderators

Mr. Chakib Abouzaid
Secretary General
General Arab Insurance Federation

Mr. Ahmed Hosni
Founder & Managing Director
BrokNet Group MEA

Topic

The devastating explosion at Beirut's port on Tuesday, August 4 caused many casualties and considerable damage insurance companies will have to indemnify a large part of the damage. Being economic or insurable losses, the insurance industry will have to play its role to settle the claims and learn from the tragic event.

In this webinar, Mr. Elie Torbey, Mr. Elie Nasnas, Mr. Max Zaccar, Mr. Farid Chedid & Mr. Adham El-Muezzin will share insights as of their great experience & wide knowledge in the insurance field and we are definite they are going to add value to your organizations.

Discussion points will include:

- The role of Insurance Companies
- The sectors that got affected by the explosion
- The economic losses suffered
- The impact of the explosion on businesses

كيف تضامن العالم مع لبنان في أعقاب انفجار بيروت المروع؟

منذ وقوع انفجار بيروت، لم يتوقف سيل المواساة والدعم من كافة شعوب العالم، لشعب لبنان المنكوب، بعد أن استيقظ السكان في معظم أنحاء بيروت في حالة صدمة، بعد أن تجاوز عدد قتلى التفجيرات 154 قتيلا وأكثر من 5 آلاف مصاب حتى الآن.

تضامن عربي

هذا وقدّمت الدول العربية التعازي للبنان بضحايا الانفجار وأرسلت العديد من المساعدات

الأردن: فريق طبي من 99 شخصا يرافقهم فريق متخصص، ومستشفى ميداني يتسع لـ48 سريرا وضع بتصرف الطبابة العسكرية في الجيش.

قطر: فريق بحث وإنقاذ مؤلف من 45 شخصا. مستشفيان ميدانيان يتسع كل منهما لـ500 سرير، وُضع أحدهما بتصرف مستشفى مار جرجس (الروم) ومركزه موقف سيارات المستشفى نفسه، وآخر بتصرف مستشفى الجعيتاوي ومركزه موقف سيارات المستشفى نفسه. إضافة إلى ذلك سترسل قطر طائرتين يوميا على مدار 3 أيام تحمل مواد غذائية ومستلزمات طبية.

الكويت: حيث أرسلت طائرة على متنها مواد طبية ومواد غذائية.

الإمارات العربية المتحدة: أعلنت دولة الإمارات تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للمتأثرين من انفجار مرفأ بيروت في لبنان، تتضمن أدوية ومعدات طبية، ومكملات غذائية للأطفال، إضافة إلى مواد ضرورية أخرى.

تونس: أعلنت الرئاسة التونسية إرسال مساعدات عاجلة وأطباء إلى لبنان. وأفادت الرئاسة بأن الرئيس قيس سعيد طلب إرسال طائرتين عسكريتين محملتين بالمساعدات الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية لدعم الشعب اللبناني والمساهمة في إسعاف المصابين.

سلطنة عُمان: أصدرت بياناً تمنت بأن يتجاوز لبنان هذه المحنة الأليمة وأن يعم ربوعه الأمن والسلام كما أرسلت مساعدات طبية.

السعودية: أرسلت طائرتين على متنهما مستلزمات منزلية ومعدات طبية ومواد غذائية وأيضا مستشفيات ميدانية

البحرين: أعربت وزارة خارجية مملكة البحرين عن بالغ الأسى والأسف للانفجار المروع الذي وقع اليوم في مخزن قرب مرفأ بيروت، كما قامت بإرسال مستلزمات طبية وأدوية.

الجزائر: فريق بحث وإنقاذ مؤلف من 39 شخصا بين إطفاء ودفاع مدني، وفريق طبي من 11 شخصا، إضافة إلى مستلزمات طبية ومواد غذائية.

مصر: أقلعت طائرة نقل عسكرية محملة بشحنة مساعدات عاجلة تتضمن كميات كبيرة من المستلزمات الطبية مقدمة من جمهورية مصر العربية إلى جمهورية لبنان الشقيقة وفتحت مصر أيضا مستشفى ميدانيا في العاصمة اللبنانية بيروت لاستقبال الجرحى، في وقت عبرت القاهرة عن "قلقها البالغ" إزاء الدمار الناجم عن الانفجار.

المغرب: أكدت سفارة المملكة المغربية، في بلاغ، أنه "في إطار الجسر الجوي الذي يربط المغرب بلبنان لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني الشقيق، فقد وصل عدد الطائرات المحملة بهذه المساعدات الى لبنان، إلى حدود صبيحة هذا اليوم، أربع عشرة طائرة شحن، على أن تصل طائرات إضافية إلى لبنان، مساء هذا اليوم، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 18 طائرة. هذا فضلا عن المستشفى الميداني الذي هو بصدد الإعداد للشروع في استقبال المصابين اللبنانيين في الانفجار، قصد العلاج .

المملكة المتحدة: أعربت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية عن «حزنها العميق» للانفجار الضخم الذي هز بيروت الثلاثاء، في رسالة تعزية إلى الرئيس اللبناني ميشال عون. وكتبت الملكة البالغة 94 عاماً في رسالتها "الأمير فيليب وأنا نشعر بحزن عميق للأخبار المتعلقة بالانفجار الذي وقع أمس في مرفأ بيروت. أفكارنا وصلواتنا مع عائلات وأصدقاء من أصيبوا بجروح أو خسروا حياتهم، ولكل من تضررت بيوتهم وسبل معيشتهم".

الولايات المتحدة الأمريكية: قدمت الولايات المتحدة الأمريكية طائرتين على متنهما مواد غذائية، ومواد طبية.

فرنسا: زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نظيره اللبناني ميشال عون ورئيس الوزراء حسان دياب، حيث تمّ إرسال ثلاث طائرات محملة بالمساعدات يفترض أن تخصّص لعلاج «500 جريح على الأقل"

روسيا: قدمت روسيا فريق بحث وإنقاذ مؤلف من 157 شخصا ومعهم 6 كلاب بوليسية، ومساعدات غذائية ومختبراً لفحص الكورونا وُضع بتصرف وزارة الصحة.

نظرة على أداء قطاع التامين السعودي خلال عام 2019

حوارات الملحق

بدر خالد العنـزي

فهــد الحصني

طل هشام ناظر

باسـم كامل عـودة

حسـام قنـاص

هشـام الشـريف

نظرة على أداء قطاع التأمين السعودي خلال عام 2019

يعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني.

وتشكل صناعة التأمين نسبة 1.28 % في الناتج القومي الخام، كما أن متوسط الإنفاق الفردي على التأمين يبلغ 295 دولاراً أمريكياً.

1. الإطار التشريعي:

صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 21/08/2003م وتلا ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم 1/596 وتاريخ 12/05/2004م، والهدف الأساسي من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة.

- أسند نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة. وفور صدور هذا النظام ولائحته التنفيذية، شكلت المؤسسة فريقاً من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. ويعمل هذا الفريق حالياً ضمن إدارة عامة تابعة للمؤسسة تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.

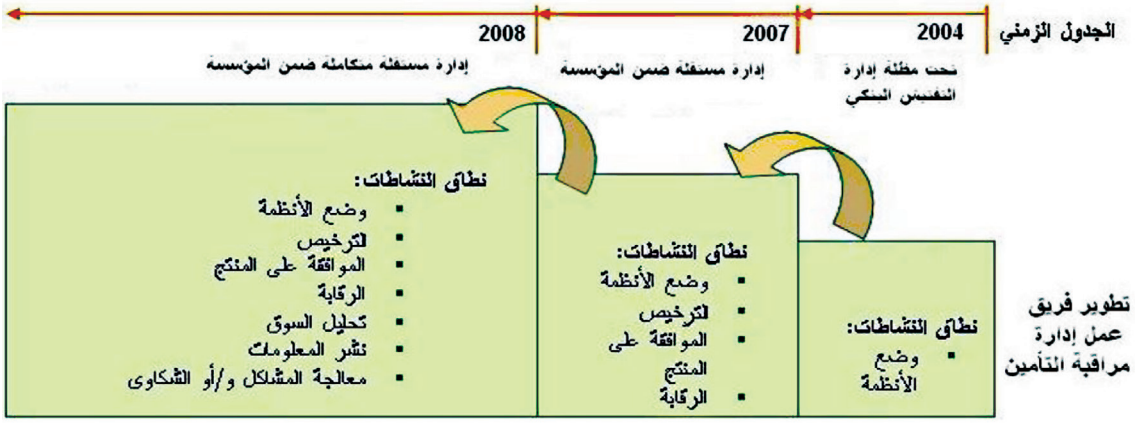

تاريخ الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين التابعة للمؤسسة

تلعب مؤسسة النقد دوراً أساسيا في تطوير الإطار التشريعي وتحسين الشفافية وأداء السوق ، وتتبع أهداف الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة للمؤسسة من أهداف نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية المتمثلة في:

- حماية حقوق المؤمَن لهم والمستثمرين؛
- تشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير خدمات تأمينية بأفضل أسعار و تغطيات منافسة؛
- توطيد استقرار سوق التأمين؛
- تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف.

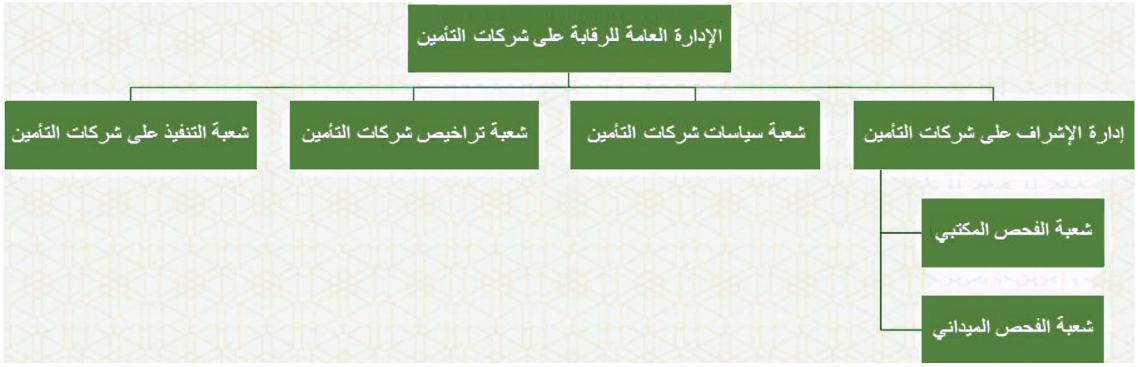

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

2. **أبرز التطورات التنظيمية:**

- تم إصدار تحديث لضوابط الأعمال الإكتوارية وذلك بعد أخذ آراء العموم في عام 2019م مما نتج عنه إصدار للضوابط بشكلها النهائي في الربع الأول من عام 2020م؛
- تم اكتمال المرحلة الأولى من مشروع تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم 17 والبدء بالمرحلة الثانية من أصل أربع مراحل من المشروع والذي يتوقع الانتهاء منها في النصف الأول من عام 2020م؛
- تكللت جهود المؤسسة الرامية إلى تشجيع وتحفيز الشركات العاملة في قطاع التأمين على الاندماج والاستحواذ بتوقيع ثلاث اتفاقيات مبدئية لبحث جدوى ثلاثة اندماجات في قطاع التأمين في عام 2019م، وشهد الربع الأول من عام 2020م أول اندماج بين شركة ولاء للتأمين التعاوني وشركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني؛
- تم إدخال تعديلات على وثيقة التأمين الإلزامي للمركبات المعمول بها حاليا، **وقد اشتملت التعديلات المُدخلة على الوثيقة على الآتي:**
  - **تعديل المادة (الثامنة) المتعلقة بحق رجوع شركة التأمين على المؤمن لهم** ومطالبتهم بتعويض الشركة عمّا تم دفعه للغير في حال انطباق إحدى حالات الرجوع المحددة بالوثيقة، حيث تم تحديد مدة أقصاها سنة لتمارس شركة التأمين حقها في الرجوع على المؤمن لهم، وهو الأمر الذي تم إدراجه في الوثيقة الموحدة لتلافي إشكالية تضرر الطرف الثالث المتضرر من حادث مروري تسببت به مركبة مؤمن عليها عند ارتكاب المؤمن له أو سائق المركبة المؤمن عليها لمخالفات مرورية أو الإخلال بشروط وثيقة التأمين.
  - تعديل أحد الشروط العامة المدرجة في المادة (السابعة) من الوثيقة والمتعلق بإدراج اسم المؤمن له في نظام الشركة المرخص لها بجمع المعلومات الائتمانية عن المستهلكين (سمة)، بحيث تم حصرها في حق شركات التأمين في إدراج اسم المؤمن له في حال التعثر عن سداد اشتراك التأمين فقط دون التعثر في دفع المطالبات المستحقة بناءً على حق الرجوع.

- **مؤسسة النقد العربي السعودي:**
  - أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين الإلزامي على العيوب الخفية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (509) وتاريخ 05 / 06 / 2018م القاضي بإلزام المقاولين في مشاريع القطاع غير الحكومي بالتأمين على العيوب الخفية التي تظهر في المباني والإنشاءات بعد استخدامها، واستمراراً لدور المؤسسة في تطوير صناعة التأمين في المملكة، ودعم نمو مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني ضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات.
  - مشروع (مسودة) ضوابط إنشاء وإدارة أوعية مخاطر التأمين الصحي:
    - الضوابط الجديدة ستمكن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على أفضل التغطيات التأمينية وأفضل الأسعار، وذلك من خلال تنظيم قيام وسطاء التأمين المرخصين من قِبل المؤسسة بإنشاء أوعية مخاطر التأمين الصحي لهذه المنشآت؛ لغرض جمع مخاطر هذه المنشآت في وعاء مخاطر واحد للحصول على تغطية التأمين الصحي بمبدأ الأعداد الكبيرة؛
    - ستساهم الضوابط في إعطاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة قيمة إضافية في التفاوض مع شركات التأمين؛ للحصول على التغطية التأمينية المناسبة وبسعر عادل، وذلك في ظل تنظيمات واشتراطات محددة لآلية إنشاء أوعية المخاطر تضمن التنافسية وجودة الخدمات المقدمة. كما تتطلع المؤسسة من خلال هذه الضوابط إلى تنظيم العلاقة ما بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والوسيط والشركة، بما يضمن حقوق أطراف العلاقة التأمينية، وتوفير الخدمات المناسبة للمستفيدين من التغطية التأمينية

سوق التأمين السعودي بالأرقام:

- **يتكون سوق التأمين السعودي من (32) شركة منهم (1) شركة غير نشطة وهي الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني (وفا)**

ذكر تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام

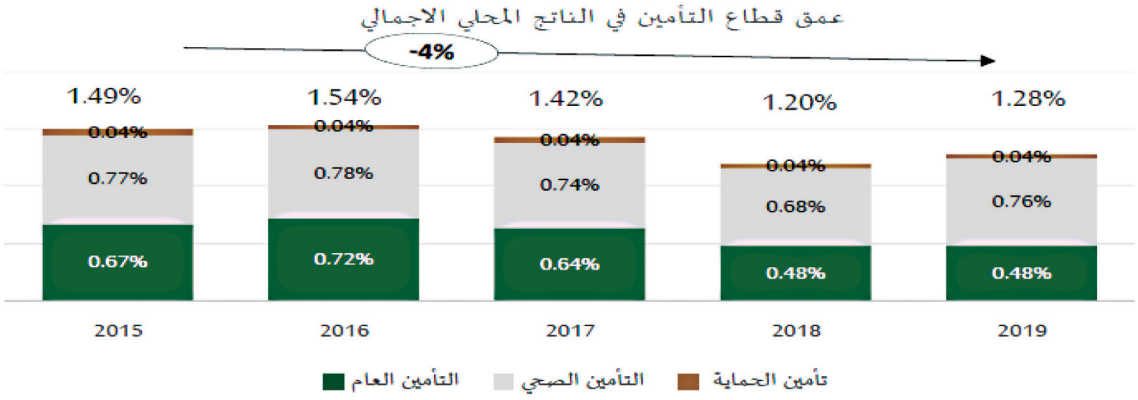

تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام ٢٠١٩

2019 ، ارتفعت نسبة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م إلى 1.28 % مقارنة بـ 1.20 % في عام 2018.

ارتفعت كثافة التأمين[1] (معدل إنفاق الفرد على التأمين) من 1,048 ريال سعودي للفرد في عام 2018 إلى 1,107 ريال سعودي للفرد في عام 2019م بارتفاع نسبته 5.7 %، بينما أنخفض معدل النمو السنوي المركب (المتوسط) لمستوى انفاق الفرد على خدمات التأمين لتبلغ (- 1.0 %) خلال الخمس أعوام الماضية

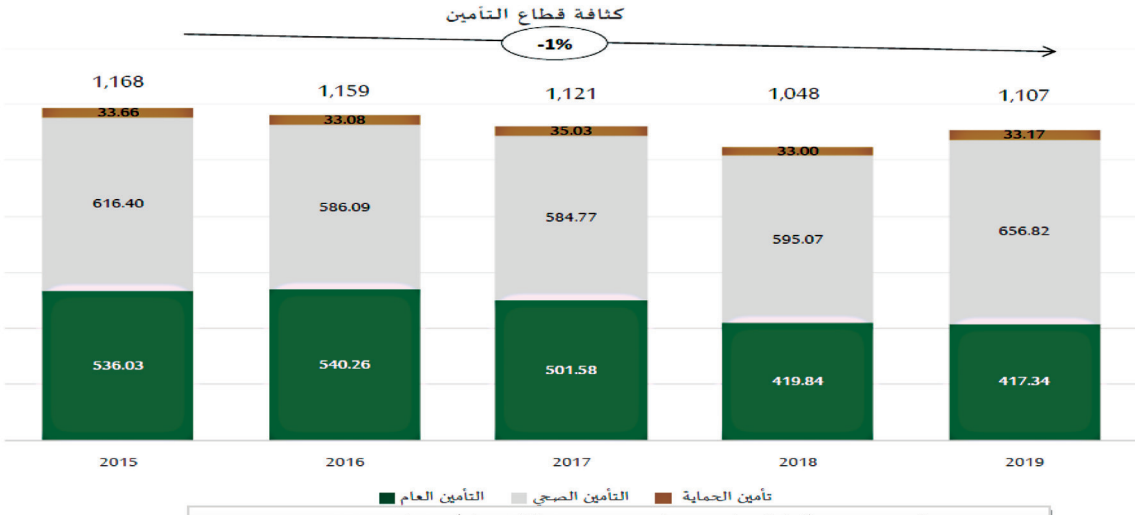

تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام ٢٠١٩

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 8 % في عام 2019 ليصل إلى 37.89 مليار ريال مقابل 35.0 مليار ريال في عام 2018م

كما ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة من 27.2 مليار ريال في عام 2018م إلى 28.5 مليار ريال في عام 2019م بنسبة 4.1 %

ووفقا لتقرير BADRI "Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019" ، نما إجمالي المطالبات المدفوعة بسرعة خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016 «مواكبة النمو في حجم الأعمال»؛ ثم تراجع النمو على مدى السنوات الثلاث الماضية

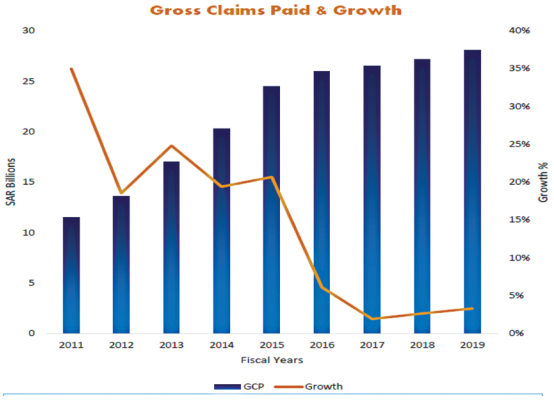

BADRI report: Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019

في عام 2019م ارتفعت نتائج الاكتتاب في قطاع التأمين إلى 952 مليون ريال، مقابل 295 مليون ريال في عام 2018م ، كما شهدت النتائج الصافية لسوق التأمين ارتفاعاً لتصل إلى 858 مليون ريال في عام 2019م مقابل 183 مليون ريال في عام 2018م، وذلك وفقا لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام 2019.

كما جاء في تقرير مؤسسة النقد، أنه في عام 2019م ارتفعت نتائج الاكتتاب في قطاع التأمين إلى 952 مليون ريال، مقابل 295 مليون ريال في عام 2018م ، كما شهدت النتائج الصافية لسوق التأمين ارتفاعاً لتصل إلى 858 مليون ريال في عام 2019م مقابل 183 مليون ريال في عام 2018م.

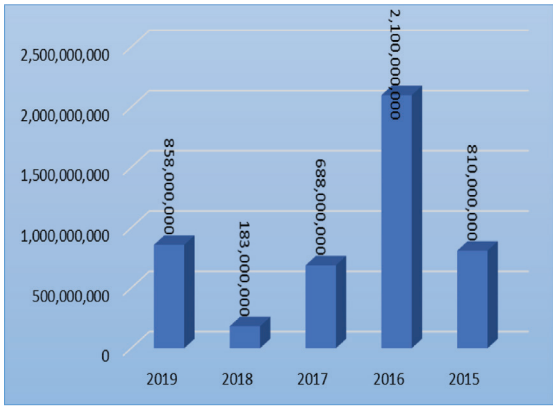

تطور صافي الربح السوق التأمين السعودي خلال الفترة 2015 – 2019

(1) بلغ تعداد السكان في السعودية نحو 30.77 و31.78 و32.55 و33.4 و34.2 مليون نسمة في 2015م و2016م و2017م و2018م و2019م على التوالي وفقا للهيئة العامة للإحصاء

ارتفعت أقساط التامين على الصحي بنسبة 13 % لعام 2019 ، بينما أنخفضت على المركبات بنسبة (8.7 %)

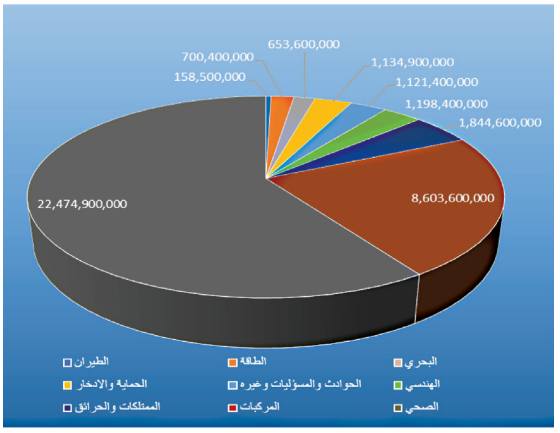

إجمالي الأقساط المكتتب بها موزعة حسب نوع النشاط خلال 2019

في عام 2018م إلى 84 % في عام 2019م[2] ، كما انخفض معدل الاحتفاظ الصحي ليبلغ 96 % بينما حافظ تأمين المركبات على معدل الاحتفاظ 94 % في عام 2019م [2] ، بينما حافظ المتوسط المرجح لمعدل الاحتفاظ لأنواع التأمين العام الأخرى (باستثناء التأمين على المركبات والتأمين الصحي) على مستوى 20.2 % في عام 2019م [2]

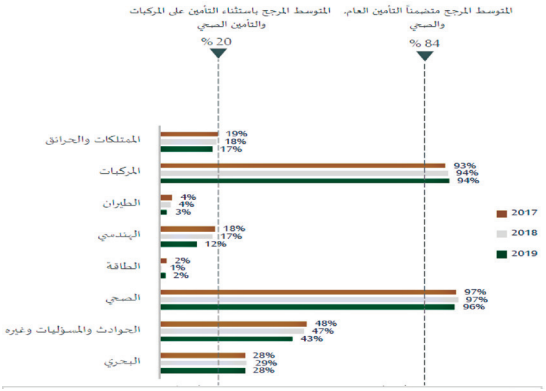

تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام 2019

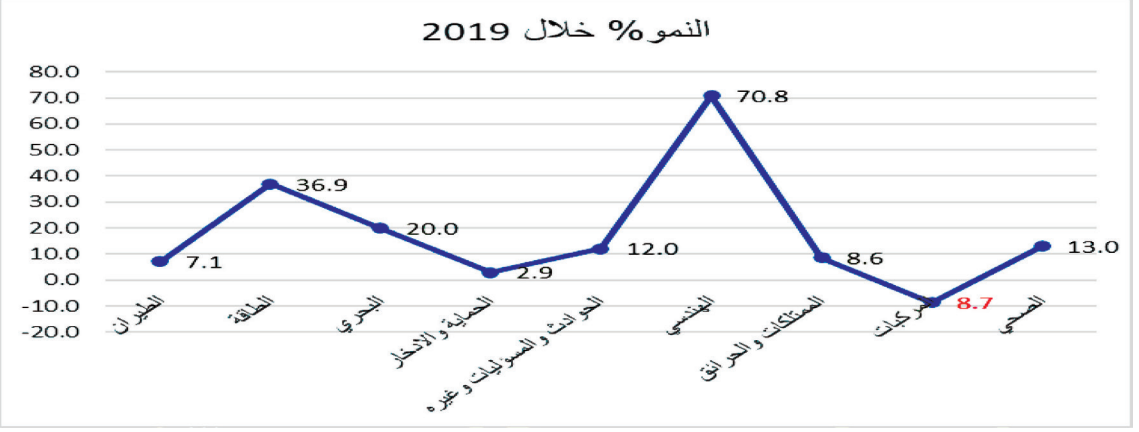

ويوضح الجدول أدناه معدل النمو لفروع التأمين خلال الفترة من 2015 إلى 2019:

الفروع	2015	2016	2017	2018	2019
الطيران	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الطاقة	1.5	1.2	2.0	1.5	1.8
البحري	2.0	1.7	1.7	1.6	1.7
الحماية والادخار	2.8	2.9	3.1	3.1	3.0
الحوادث والمسؤليات وغيره	3.0	2.8	2.9	2.9	3.0
الهندسي	3.3	2.5	2.6	2.0	3.2
الممتلكات والحرائق	5.4	5.0	4.7	4.8	4.9
المركبات	29.6	33.0	30.5	26.9	22.7
الصحي	52.0	50.5	52.1	56.8	59.3

- **نسبة الاحتفاظ في السوق السعودي :**

انخفض معدل الاحتفاظ الإجمالي للتأمين العام والصحي من 86 %

(2) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التامين لعام 2019

وبالنظر إلى الشركات، نجد أن أعلى نسبة احتفاظ تمثلها شركة عناية بينما أقل نسبة احتفاظ وتبلغ 13 % تمتلكها الشركة المتحدة للتأمين التعاوني (3) ، علما بأنه وفقاً للمادة 40 من اللائحة التنفيذية تلتزم جميع شركات التأمين المرخصة بالحد الأدنى لمعدل الاحتفاظ البالغ 30 % من مجموع الاشتراكات

3-BADRI report: Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019

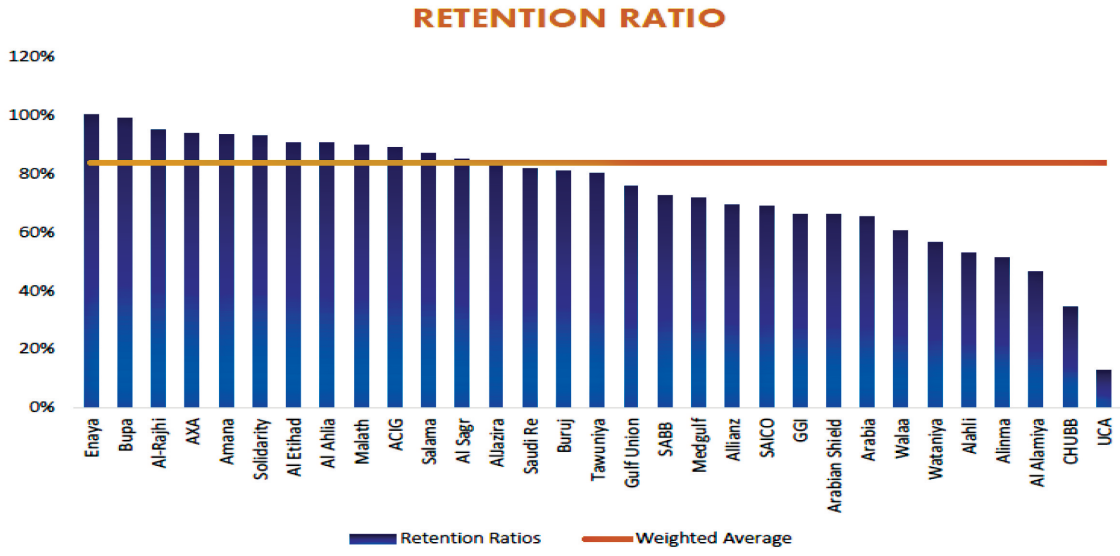

BADRI report: Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019

- **الحصص السوقية الأكبر في سوق التأمين السعودي:**

القيمة (بالالف ريال سعودي)

أسم الشركة	اجمالي الاقساط				صافي الربح				الحصص السوقية			
	2019	2018	2017	2016	2019	2018	2017	2016	2019	2018	2017	2016
بوبا العربية للتأمين التعاوني	10,410,868	8,566,648	7,732,961	7,938,630	712,654,000	525,431	503,919	653,949	28%	25%	22%	22%
التعاونية للتأمين	8,375,860	7,641,245	8,406,669	8,055,135	402,165,000	213,339	146,544	800,947	22%	22%	24%	22%
الراجحي للتأمين التعاوني	2,569,804	2,973,594	3,193,474	1,948,650	118,532,000	203,797	189,008	87,154	7%	9%	9%	5%
المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	2,421,277	2,069,473	2,665,838	3,194,334	20,171	204,527	388,026	67,611	6%	6%	8%	9%
أكسا للتأمين التعاوني	1,409,777	1,445,860	1,499,477	1,153,974	108,474	76,426	55,304	39,430	4%	4%	4%	3%

ترتيب الشركات حسب صافي الربح

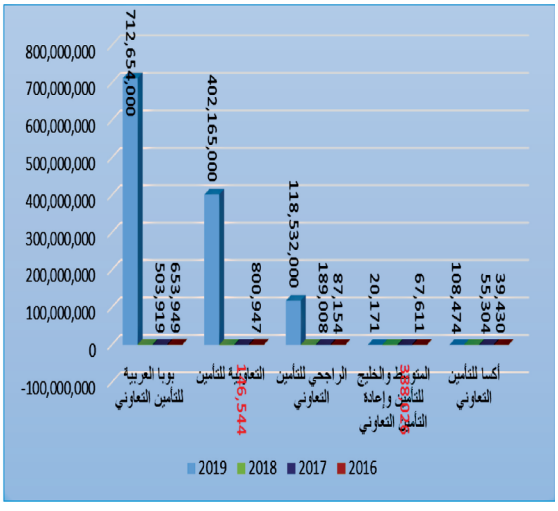

ترتيب الشركات حسب اجمالي الأقساط

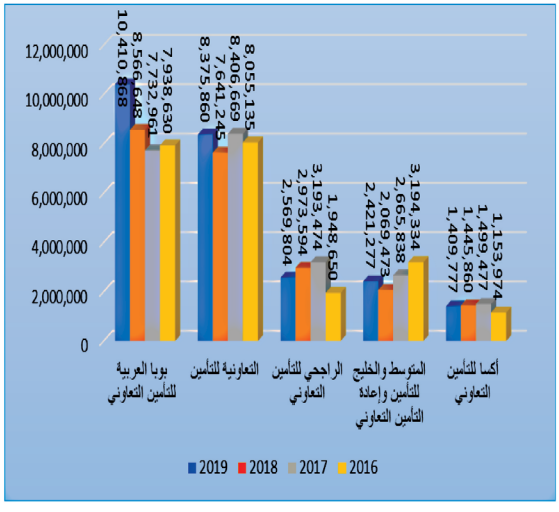

** SHMA report "Performance Indicators of KSA Insurance Companies 2019"

- **الحصص السوقية (التمركز):**

	أهم 3 شركات	أهم 5 شركات	أهم 10 شركات
الحصص السوقية	% 57	% 67	% 79

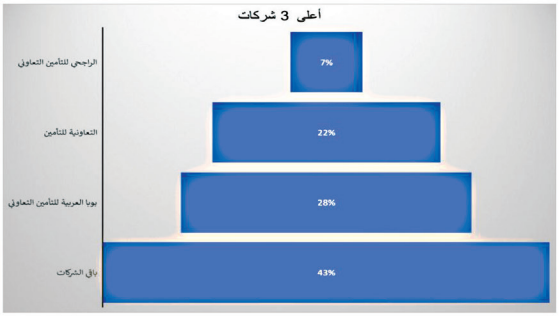

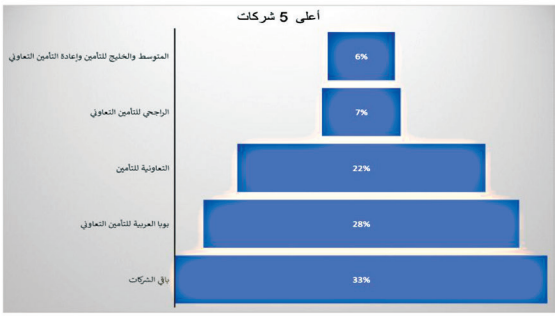

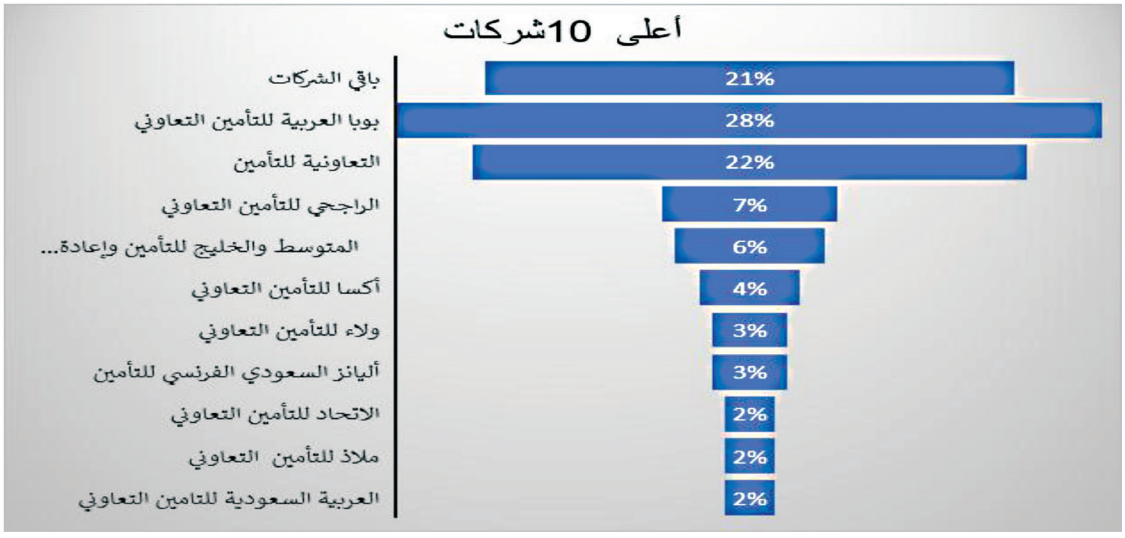

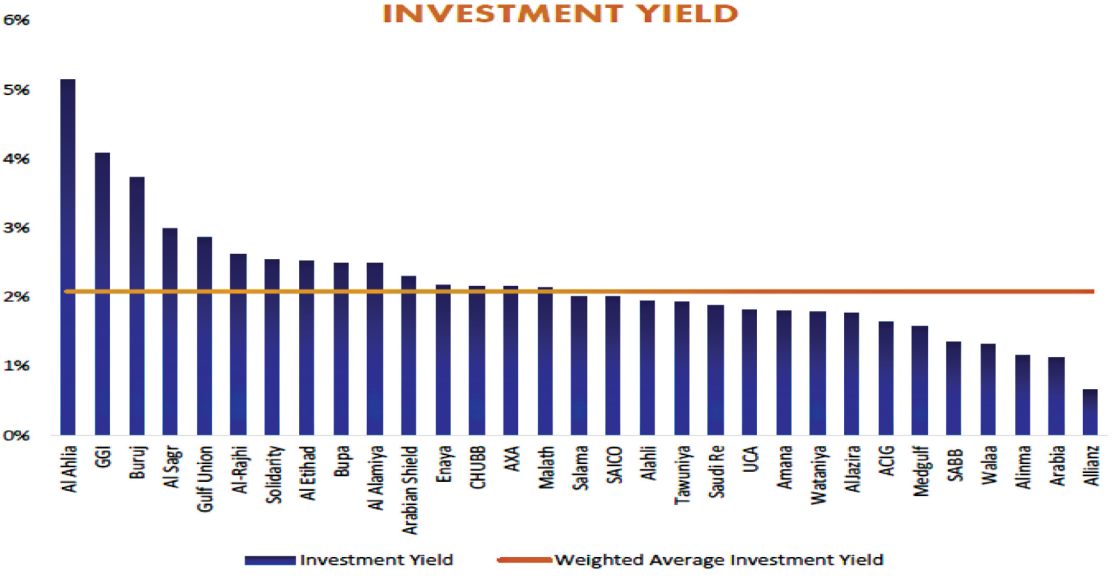

BADRI report: Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019

الخلاصات

خلال الستة وعشرون سنة الماضية ، أي منذ إقرار القانون الذي شرع التأمين في المملكة، خطا السوق خطوات كبيرة جعلته في المرتبة الثانية من ناحية حجم الأقساط في العالم العربي، وقد كان لسلسة القرارات التي اتخذتها مؤسسة النقد ومجلس الضمان الصحي CCHI الفضل في الانتقال بالسوق من فترة الوكالات الغير المنظمة إلى سوق يعمل وفق المعايير الدولية.

إجبارية التأمين الصحي والتأمين على المسؤولية المدنية للسيارات أنتجت محافظ كبيرة في الفرعين اللذين يشكلان الآن 86 % من إجمالي أقساط السوق.

كما أن التسعير الأكتواري ساهم إلى حد كبير في تقنين المنافسة في هذين الفرعين.

فرضت المراقبة والإشراف التي تمارسها مؤسسة النقد على الشركات معايير فنية ومحاسبية عالية؛ كما أن إدراج كل الشركات في السوق المالي فرض الإفصاح والشفافية في قطاع التأمين.

ورغم تراكم الخسائر وتعثر بعض الشركات، إلا أن أغلبية الشركات العاملة حاليا في السوق تتمتع بملاءة عالية؛

كما كان لتأسيس الإعادة السعودية Saudi Re الأثر الكبير على الرفع من الاحتفاظ في السوق المحلي وتكوين الأطر السعودية المختصة في إعادة التأمين.

تدرجت نسب "السعودة" وأدت إلى تسليم الإطارات الوطنية مقاليد الأمور في جل الشركات، وصاحب هذا حملة تكوين مستمر للشباب السعودي على أكبر نطاق.

هذه العناصر الإيجابية جداً أصبحت واضحة للعيان ولكل المعيدين الذين يطمحون إلى قبول الأخطار السعودية؛ لكن هذا لا يجب أن يجعلنا نغفل أن السوق يعاني من بعض النقائص:

- نسبة التمركز المرتفعة جداً تجعل 22 شركة تتقاسم 21 % فقط من الأقساط، وهذا يفرض الاندماجات في أقرب الآجال؛
- لازالت بعض الفروع لم تتطور بالشكل المطلوب وخاصة التأمين على الحياة، تطور السوق في المستقبل رهين بالنمو السريع لهذه الفروع؛
- في فرع السيارات، كان السوق يعاني من عدم تأمين نسبة كبيرة من السيارات؛ لذا قامت إدارة المرور بإتمام مشروع الربط الإلكتروني لإجراءات التأمين على المركبات بسجلاتها لدى مركز المعلومات الوطني وبدأ تطبيقه بالفعل بدء من أغسطس 2020؛
- نسبة الإحتفاظ داخل السوق في الفروع غير الصحي والسيارات تحتاج إلى المزيد من الجهود لتصل إلى 30 % على مستوى السوق؛

إذا كانت الإعادة السعودية قد لعبت دوراً هاماً على مستوى السوق، فإنها مطالبة أن تلعب دوراً ريادياً Leader، وهذا لن يتم إلا بالرفع من مستوى إمكاناتها الرأسمالية والفنية وبدعم من مؤسسة النقد والشركات المباشرة؛

بالنظر إلى الإمكانيات الإقتصادية، بإمكان السعودية أن تكون من أهم الأسواق الناشئة وأن تبلغ نسبة التأمين في الناتج القومي الخام 3 أو 5 % على غرار ماليزيا أو تركيا؛

وهذا لن يتأتي إلا بالمزيد من التوعية والتعليم والتركيز على ضرورة الشمول المالي التأميني.

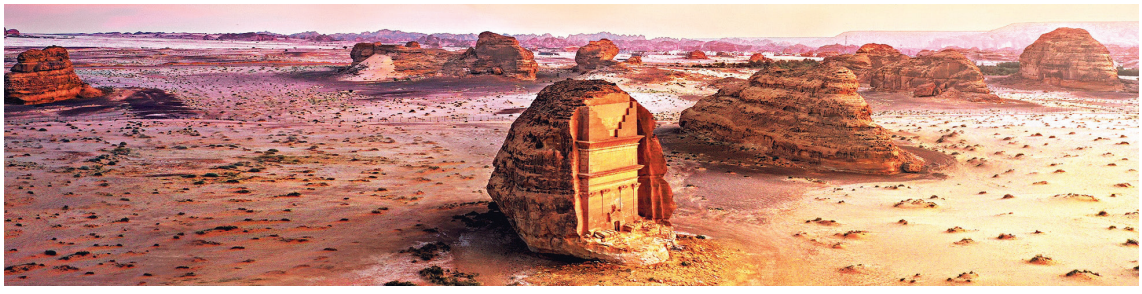

المصادر:

1- تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن قطاع التأمين لعام 2019

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Publications/Insurance_Market_Report_2019_Arabic.pdf

2- BADRI (Saudi Arabia's Insurance Industry Annual Performance Analysis for the Financial Year 2019)

https://mcusercontent.com/2d015853f1c7b25e8d05221af/files/bfa2b9bb-940b-4df0-a349-e93d11080457/BADRI_Performance_Analysis_of_KSA_Insurance_Companies_For_The_Year_2019_Final.pdf

3- SHMA "Performance Indicators of KSA Insurance Companies 2019"

https://media-exp1.licdn.com/dms/document/C4D1FAQH_QEOigL22RA/feedshare-document-pdf-analyzed/0?e=1595239200&v=beta&t=qlWs-zcPNbENNOp_T4Xqx7Hs4ipDj7UlN2iUdciv5vY

حوار مع الأستاذ / بدر بن خالد العنزي

الرئيس التنفيذي لشركة سوليدرتي السعودية للتكافل

كيف تأثرت أعمال شركتكم بالأوضاع الحالية في ظل أزمة فيروس كورونا؟

شركة سوليدرتي السعودية للتكافل، كغيرها من الشركات العاملة في قطاع التأمين بشكل خاص والشركات الأخرى العاملة في القطاعات الأخرى تأثرت بجائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19. ولقد قامت الشركة منذ بداية ظهور الجائحة بعمل خارطة طريق وإعداد تقرير اشتمل على تحليل وتقييم للأثر المالي المتوقع لأنشطة وأعمال الشركة، ووضعت في هذا الصدد عدة سيناريوهات ترتبط بدرجة تفشي الفيروس خلال العام، وكذلك توقع نتائج الإجراءات الاحترازية التي ستضعها الجهات الحكومية ذات العلاقة. ومن المعلوم، فإن أي تأثير إيجابي أو سلبي على أنشطة شركات التأمين بشكل عام، تظهر نتائجه بعد فترة ليست بالقصيرة.

ماهي رؤيتكم لأداء سوق التأمين السعودي للعام الحالي؟ وبالنسبة لشركتكم ماهي توقعاتكم المستقبلية للنمو؟

تسعى شركة سوليدرتي السعودية للتكافل كغيرها من الشركات العاملة في هذا القطاع بتطوير أعمالها وتنويع منتجاتها التأمينية التي تلبي احتياجات عملائها وتطلعاتهم، مما يساعد في نمو وتطور أنشطة الشركة، ووفقا لاستراتيجية عمل الشركة، فإن الإدارة التنفيذية وبالتنسيق التام مع مجلس إدارة الشركة قامت بدور فاعل في وضع الأسس والخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف وتذليل المعوقات التي قد تواجهها ووضع السبل الكفيلة بتطوير الأداء وزيادة الإنتاج، مما يتوقع معه نمو استثمارات الشركة ودخول عملاء جدد في المستقبل القريب.

هل توصلتم بمطالبات ناجمة عن فيروس كورونا المستجد؟ وهل لديكم فكرةعن الخسائر المحتملة؟

لم تتأثر شركة سوليدرتي بما يخص المطالبات في فترة جائحة كورونا، إشارة إلى تعميم معالي وزير الصحة المبني على الأمر الملكي الكريم القاضي بتقديم الرعاية الصحية بشأن فيروس كورونا لكل من تقدم من مواطنين و مقيمين وأن تتحمل الدولة التكاليف المتصلة بذلك وفق الضوابط والإجراءات التي تم تعميمها من قبل برنامج الضمان الصحي وشراء خدمات الصحية.

ماهي مشاريعكم الجديدة وهل تنوون طرح منتجات جديدة في المستقبل؟

رغبة من الشركة في توسيع النشاط وتنوعه وتعزيز وزيادة الإيرادات مستقبلا، فقد أعلنت الشركة في الأشهر القليلة الماضية عن مقترح للإندماج مع إحدى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما سيساعد في نمو أنشطة الشركة وازدهارها وتنوع منتجاتها بما يعود بالنفع على الشركة ومساهميها.

حوار مع الأستاذ / فهـد الحصني

الرئيس التنفيذي لشركة سعودي ري

❁ ما هو الدور الذي تلعبه الشركة السعودية لإعادة التأمين «إعادة»، السعودية على مستوي المملكة وعلى المستوي الإقليمي؟ وهل تطمح للعب دور ريادي علي مستوى السوق ؟

❋ تقوم الشركة السعودية لإعادة التأمين «إعادة»، على مستوى السوق السعودية بعدة أدوار في مجال تخصصها، وذلك لانها تحظى بمزايا تنافسية قوية، أبرزها أنها الشركة المحلية الوحيدة المتخصصة في حلول إعادة التأمين، حيث تعد إحدى أكبر شركات إعادة التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث رأس المال المدفوع، والذي يبلغ 810 ملايين ريال سعودي، «216 مليون دولار أمريكي».

ومن أبرز أدوار الشركة أنها تقدم لشركات التأمين في أكثر من 40 سوقاً في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا حلولا متنوعة لنقل المخاطر، وتتخصص في حلول إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية في قطاعات الهندسة والممتلكات، والبحري، والحوادث، المركبات ، والحياة ، والصحة، علما بأن عملية إعادة التأمين توفر لشركات التأمين سعة اكتتابية إضافية، وذلك من خلال السماح لهم بقبول المزيد من الأخطار و اكتتاب قدر أكبر من الأعمال دونما اللجوء إلى زيادة رؤوس أموالها، أو فوائضها المالية.

هذه الأدوار المميزة أهّلت الشركة للحصول على تصنيف القوة المالية A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة التصنيف العالمية موديز وهذا بدوره يعكس قوة جودة أصول الشركة وكفاية رأس المال و المرونة المالية القوية، إلى جانب قوة مكانة الشركة السوقية وعلامتها التجارية المعروفة على المستويين المحلي والإقليمي.

فضلا عن ذلك تمتلك الشركة بنى تحتية متكاملة، الأمر الذي مكّنها من تعزيز علاقاتها مع عملائها وهذا بدوره أتاح لها سرعة تلبية متطلباتهم. حيث نضع جل اهتمامنا بعملائنا ونعمل على تلبية احتياجاتهم و مساندتهم لتحقيق أهدافهم وتجاوز التحديات كافة.

إلى جانب ذلك ترتبط «إعادة»، بعلاقات وثيقة مع الشركات المحلية كما تتميز بمعرفة دقيقة بنوعية المخاطر بالسوق المحلي. ويضاف إلى ذلك أن معيد التأمين المحلي مستثنى من ضريبة الاستقطاع التي تبلغ 5 بالمائة من الأقساط المسندة.

ونسعى جاهدين في «إعادة»، لتقوية مركزنا التنافسي إقليمياً وقد حققت الشركة بحمد الله مرتبة متقدمة بالمقارنة مع اللاعبين الأساسيين في المنطقة، على سبيل المثال تصنف «إعادة»، من ضمن كبرى شركات الإعادة العربية من حيث رأس المال وكذلك التقييم الائتماني. كما تحتل الشركة حاليا المرتبة الثالثة من حيث الأقساط المكتتبة. وتقود الشركة حاليا عددا من الاتفاقيات مع مجموعة من العملاء في أسواق المنطقة العربية وكذلك في الأسواق الآسيوية.

ويعتمد نهجنا، في التوسع على تقييم الفرص ودراستها، بشكل دقيق ونتخذ خطواتنا بشكل متأنٍ وحصيف ، حيث يعتمد أسلوبنا في العمل على إشراك فريق الإكتتاب وخبراء تقييم الأخطار بالتواصل والتعاون مع عملائنا، وذلك بهدف التوصل لصناعة قرارات سليمة ذات مصداقية وموثوقية، حيث يقود دفة العمل في الشركة فريق محترف من الخبراء، الذين يتمتعون بخبرات عريضة، ويستهدفون إرضاء العملاء.

وتطمح «إعادة»، من خلال رؤيتها الثاقبة إلى بناء شركة إعادة تأمين على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قادرة على أن تقدم حلولاً فنية مبتكرة و فائقة تمكّنها من احتلال مركز ريادي في المنطقة.

إضافة لذلك تطمح «إعادة»، إلى زيادة فعالية حضورها و أثرها الإقليمي استهدافا للانطلاق دولياً في أسواق ذات فرص ربحية عالية، كما أننا نسعى للارتقاء بـ «إعادة»، لتصبح مؤسسة مهنية دائمة التطور وقادرة على أن تشكل بديلاً حقيقياً لشركات الإعادة على مستوى العالم .

❁ كيف تأثرت أعمال شركتكم بالأوضاع الحالية في ظل أزمة فيروس كورونا؟

❋ لقد أدت أزمة كورونا إلى فرض وتطبيق حزمة من الإجراءات الاحترازية والوقائية، استهدفت أولا الحفاظ على صحة الإنسان وسلامته، وثانيا استمرارية الأعمال وفق أسلوب يتوافق مع تداعيات الأزمة، وقد تعاملت الشركة منذ بداية الجائحة بطريقة تتماشى مع واقع الأزمة.

لذلك فقد اتخذنا عدة إجراءات احترازية للحد من تأثير الجائحة على أعمال الشركة واستثماراتها و ضمان الخدمات المقدمة لعملائنا. وبفضل الله وفقنا في ذلك، فلم تتعرض خدماتنا المقدمة للعملاء للتأثير السلبي، وكذلك لم تتعرض للانقطاع بفضل فعالية خطة استمرارية الأعمال BCP وقوة البنى التقنية للشركة التي تتمتع بدرجة عالية من الاحترافية والمهنية.

وعلى الرغم من تأثير تراجع أداء الأسواق المالية على نتائج استثمارات الشركة ، إلا أننا استطعنا أن نحقق نمواً في الأقساط المكتتبة بنسبة 30 % ، خلال النصف الأول من العام الحالي وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ، إضافة إلى تحسن ملحوظ في نتائج عمليات إعادة التأمين.

❁ هل تتوقعون انخفاضا في انتاجكم ونتائجكم لحجم أقساط العام الحالي؟ وهل تمت إعادة تقييم لأهداف الشركة في العام الحالي؟

✻ كما أشرت آنفا، لقد استطعنا أن نحقق نمواً في الأقساط المكتتبة بنسبة 30 % خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

بالإضافة إلى ذلك فقد حصلت الشركة مؤخراً على امتياز إعادة التأمين على برنامج التأمين الإلزامي على العيوب الخفية (Inherent Defects) للمباني الغير حكومية بشكل حصري لمدة خمس سنوات، وبلا شك أن ذلك سوف يحقق نمواً في أقساط إعادة التأمين للشركة، بالإضافة إلى إسهامه بصورة إيجابية في الأداء المالي للشركة ، حيث نتوقع أن يظهر أثره المالي للشركة في الربع الرابع من العام الحالي، ما يعزز من القيمة التنافسية للشركة ويرفع من قيمتها في سوق التأمين السعودية..

ويمثل برنامج التأمين الإلزامي على العيوب الخفية إضافة نوعية لصناعة التأمين في المملكة، لأنه سوف يعمل على رفع إسهامات قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وأن حصول شركة «إعادة» على هذا الامتياز سيحقق لها النمو المطلوب.

❁ ما هو تقييمكم للدور الذي تلعبه مؤسسة النقد السعودي في تطوير وتنظيم السوق وتعزيز دور صناعة التأمين في السعودية؟

✻ بلا شك فإن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تضطلع بدور كبير، يزيد من كفاءة سوق التأمين في المملكة بصورة عامة، ويعزز من تنوع منتجات التأمين، ونحن نثمن دورها التشريعي والرقابي ومبادراتها الرامية إلى تطوير صناعة التأمين وتعزيز الممارسات السليمة. حيث شهدت المبادرات التي تقودها (ساما) تطورات كبيرة وبصورة لافتة وبوتيرة تصاعدية.

وقد اتخذت (ساما) عدة مبادرات لدعم قطاع التأمين السعودي وتمكينه من القيام بدور أكبر لضمان استمرارية أعماله، فعلى سبيل المثال أعلنت (ساما) خلال العام الحالي فقط عن عدد من المبادرات شملت تفعيل التأمين الإلزامي ضد الغير على المركبات ، وبرنامج التأمين الإلزامي على العيوب الخفية، ومشروع التأمين على مسؤوليات صاحب العمل في القطاع الخاص ، بالإضافة إلى مشروع أوعية مخاطر التأمين الصحي،كل هذه المبادرات ستساهم في دعم قطاع التأمين السعودي والارتقاء بأدائه، بالإضافة إلى تمكينه من القيام بدور أكبر ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك وفقا لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

وقد ظلت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تعمل على تطوير تشريعات قطاع التأمين حتى يصبح مواكبا لأسواق التأمين على المستويين الإقليمي والعالمي، وكمثال لمواكبة التطور، أعلنت المؤسسة، مؤخرا خلال شهر أغسطس 2020 عن اعتماد طرح أول منتج تأميني لتغطية أخطار الطائرات بدون طيار «الدرونز» في سوق التأمين السعودي، وهذ الخطوة تعد استمراراً لعمل (ساما) المتواصل لتطوير قطاع التأمين بالمملكة وذلك من خلال تنوع المنتجات التأمينية، وفقا لمتطلبات السوق السعودية وعملاء شركات التأمين، وكذلك لمواكبة التطورات في جميع المجالات .

وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة تقوم (ساما) قبل اعتماد أي تشريع تأميني بطرح مشروع مسودته في موقعها طلبًا لإبداء الملاحظات والمرئيات حوله، من الجهات المختلفة ذات الصلة.

❁ ما تقييمكم لأداء السوق السعودي بالمقارنة مع أسواق المنطقة؟

✻ تطور قطاع التأمين، بصورة عامة، في أي دولة مرتبط بتطور اقتصادها، والمملكة تُصنف ضمن أكبر عشرين اقتصادا عالميا ويرتبط حجم الناتج المحلي بحجم سوق التأمين، لذا نلمح أن هناك تطورا مطردا لقطاع التأمين في المملكة، لكن لايزال حجم وكثافة التأمين أقل من المعدلات العالمية. كما يميز السوق السعودي وجود جهة تشريعية قوية تتعامل مع السوق بديناميكية، وتعمل على تطوير وتحديث تشريعات بصورة متواصلة تتماشى مع حراك التأمين على مستوى المنطقة والعالم الخارجي.

ووفقا لأحدث تقرير أصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، «التقرير السنوي الثالث عشر عن قطاع التأمين في المملكة» حول نتائج القطاع خلال العام 2019م، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، فقد شهد قطاع التأمين نمواً بقرابة 8 % في عام 2019م ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 37.89 مليار ريال، وهو ما يشكّل أول ارتفاع خلال الثلاث السنوات الماضية، حيث ساهم التأمين الصحي وتأمين الممتلكات والمسؤولية بالحصة العظمى لهذا الارتفاع.

وقد أظهر التقرير ارتفاع عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م ليصل إلى 1.28 % مقارنة بـ 1.20 % في عام 2018م، وهذه بوادر إيجابية لقطاع التأمين، وتتسق مع الجهود المبذولة لجعل قطاع التأمين مساهمًا بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، يدفعه في ذلك الجهود المتواصلة من (ساما)، في تطوير هذا القطاع لتحقيق نتائج إيجابية عبر مستويات متعددة.

حوار مع الأستاذ/ طل هشام ناظر

الرئيس التنفيذي لشركة بوبا العربية للتأمين التعاوني

❁ كشركة رائدة في السوق تقودون التأمين الطبي، ما الذي ترونه ضرورياً لزيادة أقساط التأمين الطبي؟

✻ ليس من الضروري زيادة أقساط التأمين الطبي والتي هي أحد عوامل سعر وثائق التأمين الطبي وحجمها الممثل بعدد الأعضاء، وإنما الأهم هو النظر في كيفية تطوير الوثائق الحالية من خلال إضافة التغطية الوقائية والتي تساهم في الحفاظ على صحة وسلامة العملاء.

❁ يأخذ البعض علي بوبا حصتها السوقية العالية؟ هل هذا الحجم أو الحصة العالية تعطيكم امتيازاً عن الشركات الأخرى؟

✻ إن الحصة السوقية العالية من حيث GWP هي شهادة على قيادتنا القوية وأدائنا المستدام، وموظفينا وشغفنا بالعملاء نحن في ميزة ولكن هذا يأتي مع المسؤولية عن الوفاء بقيمنا ووعودنا والاستمرار في تطوير منتجاتنا وخدماتنا مثل برنامجي طبتم وراحتكم وتطبيقنا، حيث ننظر اليوم في إمكانية توفير خدمات طبتم على الإنترنت كلياً لتوفير وقت عملائنا وتقديم تجربة سلسلة.

❁ هل الظروف الحالية تسمح بتقديم منتجات جديدة؟

✻ منذ بدء انتشار فيروس كورونا في المملكة العربية السعودية، بدأنا في مراقبة عادات جديدة في مجتمعنا، نرى أشخاصًا يمشون ويمارسون الرياضة في المناطق المخصصة وأصبح هنالك ارتفاع في ممارسة الأنشطة الرياضية، ونحن نرى أن المجتمع أصبح أكثر وعياً بالصحة وكان للحكومة دور كبير في ذلك.

ينتج عن التغيير في السلوك مجموعة جديدة من الاحتياجات والمتطلبات لقاعدة العملاء الحالية حيث تحتاج شركات التأمين إلى التطوير المستمر لمنتجاتها وابتكار وتصميم منتجات جديدة مصممة خصيصًا لقاعدة كبيرة من السكان السعوديين غير المؤمن عليهم، وهم أكثر من 70 %، لتلبية احتياجاتهم.

نحن في بوبا العربية نبقي العملاء في مركز اهتمامنا، واحتياجاتهم ومتطلباتهم هي مصدر إلهامنا لتطوير المنتجات. وقد قمنا بتطوير برنامج «حياتك صح» والذي كنّا نقدمه في مقر عمل عملائنا لزيادة وعيهم حول العادات الصحية في العمل والحياة اليومية. كما أطلقنا ثلاثة منتجات للتأمين الصحي: بوبا أسرتي، بوبا الوالدين، وبوبا العمالة المنزلية للعملاء السعوديين مع التركيز على توفير الراحة وإمكانية الوصول إلى أفضل مستشفيات الرعاية الصحية والخدمات الإضافية لإثراء تجربتهم.

❁ هل سيكون للكورونا تأثير كبير على Bupa؟ هل عندكم فكرة عن حجم الخسائر؟

✻ كان لـفيروس كورونا أو COVID-19 وما زال له تأثير على العالم بأسره وعلى اقتصاد العديد من البلدان على التوالي. تشهد بوبا في مجال الرعاية الصحية وخاصة في مجال التأمين تأثيرًا متقلبًا من فيروس كورونا نتيجة للتدابير الاحترازية التي تطبقها السلطات المحلية خلال فترة الإغلاق والآن بعد ذلك مرحلة العودة إلى «الوضع الطبيعي الجديد» حيث شهدت قاعدة مطالباتنا انخفاضًا لم يتم تعويضه في حين من المتوقع عودة المطالبات لأعدادها الطبيعية وأكثر ولكن من غير المعروف متى. نعتقد أنه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان تأثير كورونا قد أدى إلى مكاسب أو خسارة لقطاع التأمين.

حوار مع الأستاذ / باسم كامل عودة

الرئيس التنفيذي لشركة الدرع العربي للتأمين التعاوني

❁ هل سيستمر أداء شركتكم على نفس الوتيرة في ظل الظروف الحالية التي فرضها فيروس كورونا ؟

✻ بالتأكيد هناك ظروف مختلفة أوجدها فيروس كورونا سواء تتعلق ببيئة العمل أو التعاطي مع العملاء أو حتى بالنسبة للاقتصاد والحياة بشكل عام وهذه الظروف بلا شك ستستمر إلى حين انتهاء الجائحة أو على الأقل السيطرة عليها بشكل كبير. أما أداء الشركة فإنه سيستمر بنفس الوتيرة قدر الإمكان رغم بعض السلبيات التي تعترض بيئة العمل والتي قد تؤثر على حجم المبيعات أو تحصيل الأقساط أو دخل الإستثمار. تقوم الشركة دائما بمراجعة خططها لتتأقلم مع المعطيات الراهنة.

❁ بصفتكم عضواً حالياً وفعالاً في رابطة القوانين بالاتحاد العام العربي للتأمين ، هل ترون ضرورة لتغييرات أو تجديدات على المستوي التشريعي والرقابي في المملكة؟

✻ أعتقد أن المستوى التشريعي والرقابي في المملكة وصل إلى مستوى مرتفع جدا من التطور والنضج ولكن الحاجة للتطوير والتحديث تبقى قائمة دائما من أجل الوصول للأفضل والبقاء على تواصل مع المستجدات لا سيما وأن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني صدرت قبل أكثر من ستة عشر عاما وهناك بنود كثيرة تحتاج للتطوير والتحديث ، وهذا ما تقوم به مؤسسة النقد العربي السعودي وبشكل مستمر بالتعاون مع القطاع.

❁ هل يمكن لشركتكم الـتوسـع في ظـل الظروف الراهنة ؟

✻ لا شك أن التوسع في مثل هذه الظروف أمر في غاية الخطورة نظرا لحالة عدم اليقين التي تحيط بنا وبالعالم من حولنا ولكن هناك بعض الجوانب مثل التقنية المتقدمة والتي تزيد فيها الحاجة يوما بعد يوم للتطوير والتحديث لمواكبة المستجدات وزيادة الحاجة إلى أمن المعلومات. وعليه أعتقد أن التوسع وارد جدا في قنوات البيع الإلكتروني والتقنية بشكل عام.

❁ هل توصلتم إلى حصر الخسائر الناجمة عن فيروس الكورونا؟

✻ كما تعلمون الخسائر الناجمة عن كورونا إما مباشرة أو غير مباشرة. بالنسبة للخسائر المباشرة فقد كانت محدودة جدا و تنحصر في عدد قليل من الوفيات المغطاة بموجب التأمين على الحياة وبالنسبة للتأمين الصحي فكما تعلمون تكفلت الحكومة السعودية بتغطية تكاليف العلاج من الكورونا، وبخلاف ذلك فمعظم حالات الخسائر إما غير مؤمن عليها أو لا تغطيها وثائق التأمين. وبالنسبة للخسائر غير المباشرة فهذه بالتأكيد مؤثرة ولكنها تأتي ضمن السياق العام للاقتصاد ولا تختص بسوق التأمين بشكل منفرد.

حوار مع الأستاذ / حسـام قناص

الرئيس التنفيذي للاتحاد للتأمين التعاوني

كيف تقيمون أداء شركتكم في 2019و2020 بالمقارنة بالسوق السعودي؟

في عام 2019، واجهت الشركة تحديات كبيرة سواء على مستوى الشركة أو على مستوى القطاع، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الشركة نتائج قوية بالمقارنة مع السوق، فعلى صعيد الأقساط المكتتبة احتلت الشركة المركز الثامن في السوق السعودي من حيث الحصة السوقية بحجم أقساط بلغ 862 مليون ريال وعلى صعيد الربحية احتلت الشركة المركز الخامس بصافي أرباح قبل الزكاة بلغ 64.3 مليون ريال والذي عكس بدوره قدرة الشركة على مرونتها وقدرتها على إدارة التحديات وتحويلها إلى فرص.

أما بالنسبة لعام 2020، هذا العام الذي شهد العديد من الأحداث الهامة، فقد شهدنا انتشار فيروس كورنا وتأثيراته السلبية من خلال توقف العمل في المكاتب والتوجه نحو العمل عن بعد كذلك تأثيره على تقلبات أسواق المال وبالتالي استثمارات الشركة بالإضافة إلى تأثيره على حجم الأقساط المكتتبة في سوق التأمين ناهيك عن المبادرات المتخذة في القطاع والخاصة بتقديم خصومات كبيرة على تأمين المركبات وتمديد تغطية تأمين المركبات للأفراد المكتتبة خلال فترة معينة لمدة شهرين إضافيين مما حمل شركات التأمين مخصصات إضافية لمجابهة عجز الأقساط والأخطار الإضافية لهذه المدة، إلا أن شركتنا استمرت بفضل الله في تحقيق النجاح واستطاعت إدارة هذه الأزمة بتميز حيث حققت الشركة أقساطاً مكتتبة بقيمة 308 مليون ريال وأرباحاً قبل الزكاة بقيمة 50.8 مليون ريال. وذلك خلال النصف الأول من العام.

هل المنافسة الشرسة حتمية؟ وهل من وسائل للتقليل منها؟

المنافسة الشرسة موجودة، ليس فقط في السوق السعودي ولكن في كل الأسواق ونراها في جميع أنواع التأمين، وهذا يعود لاستراتيجية كل الشركة وقدرتها على قبول الأخطار وإدارتها بالإضافة إلى رغبتها في زيادة الحصة السوقية وقد يكون ذلك على حساب الربحية في بعض الأحيان، نحن في شركة الاتحاد للتأمين التعاوني ننظر للموضوع بتوازن ولا نحمل أنفسنا مخاطر فوق طاقتنا ونسعى نحو النوعية وليست الكمية ولذلك نواجه انخفاضاً في حجم الأقساط المكتتبة في بعض الأحيان بسبب هذه المنافسة الشديدة. إننا نعمل في سوق مفتوح دون قيود على الأسعار ومن الصعب الحد من ظاهرة المنافسة الشرسة بين الشركات وفي النهاية هذه المنافسة غير الصحية لها آثار سلبية على نتائج الشركات التي تمارسها وعليه فإن أي أسعار غير مبنية على أسس فنية سليمة ستنعكس سلباً على آداء الشركة وبالتالي على استمراريتها وأعتقد أن لدينا أمثلة عديدة على ذلك في السوق السعودي.

هل ترون ضرورة لإدخال تأمينات إجبارية جديدة للرفع من حجم الأقساط؟

لاشك أن التأمين الإجباري يرفع من حجم أقساط السوق، ويظهر ذلك جلياً في سوق التأمين السعودي حيث تشكل التأمينات الإجبارية في فرعي تامين المركبات والطبي الحصة الأكبر من السوق، كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي لا تألو جهداً في تطوير القطاع من هذه الناحية حيث قامت مؤخراً بطرح منتجات إجبارية منها التأمين الطبي للحج والعمرة والتأمين الإلزامي على العيوب الخفية وبالطبع ذلك سيرفع من حجم الأقساط المكتتبة في فروع التأمين المختلفة ويعود بالمنفعة على القطاع ولذلك نرى أن الاستمرار في طرح التأمينات الإجبارية في السوق سيعزز أقساط التأمين ويوفر الحماية للاقتصاد والحفاظ على استمرارية نموه.

حوار مع الأستاذ / هشام بن محمد الشريف

الرئيس التنفيذي المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج) ACIG

ما هي تداعيات أزمة فيروس كورونا على المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني؟

كان لأزمة فيروس كورونا تداعيات كبيرة على التجارة العالمية وقد لوحظ ذلك من خلال إنخفاض حركة التجارة وحركة الشحن وإنخفاض معدل إصدارات وثائق التأمين الشحن البحري ، وقد تأثرت المجموعة المتحدة تبعاً لذلك ولكن ولله الحمد كان ذلك بشكل محدود.

هل واكبت المجموعة تطور خدمات التأمين تكنولوجيا - لتقديم الخدمات التأمينية ؟ وهل واكبت المجموعة التحول الرقمي؟

كان لابد من مواكبة موجة تطويع التكنولوجيا لخدمة قطاع التأمين ، وتفعيل العمل عن بعد وما تبع ذلك من تطوير للأنظمة بهدف تقديم الخدمة على الوجة المطلوب ، وقد تم الإستعداد لذلك من بداية تداعيات الأزمة من خلال مراقبة الأوضاع عالمياً والتواصل المستمر مع جميع الشركاء.

هل توصلتم إلى تقدير الخسائر الناجمة عن فيروس الكورونا؟

لم يتم الوصول إلى أي تقديرات ، حيث يحتاج الأمر لمدة زمنية أطول للقياس والمقارنة ، ولكن المؤشرات العامة للصناعة تشير إلى إنخفاض في العائدات وإنخفاض في معدلات الخسائر لبعض أنواع التأمين.

كيف تقيمون أعمال الشركة لعام 2019 وما هي توقعاتكم للعام الحالي؟

بحمد الله يعتبر أداء الشركة لعام 2019 م جيداً ، وعلينا التريث للحكم على العام الحالي حتى نهاية الربع الثالث ، ربما ستضح الصورة بشكل أفضل ، وفي جميع الأحوال نجد أنفسنا متفائلين حيال تحقيق نتائج أفضل.

انضمـــام

يسر الامانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تعلن عن اتساع قاعدة العضوية بالاتحاد العام العربي للتأمين خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ بانضمام:

شركة الحمراء للتامين

سنة التأسيس	2001
رأس المال المدفوع	7000000000 دينار عراقي
رئيس مجلس الإدارة	د. ياسر صبري عبد الرؤوف
نائب رئيس مجلس الإدارة	مصطفى علي عبد الهادي
الرئيس التنفيذي	جورج كرم
المدير العام	منذر عباس إسماعيل الأسود
العنوان	عمارة الحمراء - الطابق الأول - عرصات الهندية - بغداد
صندوق البريد	10941 الكرادة
الهـــاتـــف	+9647700170016 - +964782132111
البريد الإلكتروني	info@alhamraains.com
الموقع على الإنترنت	www.alhamraains.com
المدينة والدولة	العراق- بغداد

ALHAMRAA INS Co.

Year of establishment	2001
Paid up capital	7,000,000,000 ID
Chairman	Dr. yasir S. Abdul Raoof
Vice Chairman	Mustafa Ali Abdul Hadi
CEO	George Karam
General Manager	Munther Abbas Ismail alaswad
Address	Al-Hamraa Bldg, 1st Floor, Arasat Al-Hindya, Baghdad, Iraq
P.O.BOX	10491 Karad
Tel	+9647700170016 - +964782132111
Email	info@alhamraains.com
Web site	www.alhamraains.com
City & Country	Iraq - Baghdad

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تبعث إلى:

الدكتور/ عادل عبد العزيز سلطان

بأحر التهاني، لتعيينه المديرالعام للشركة الليبية الضمانية للتأمين المساهمة – ليبيا

كما ندعو الله بالتوفيق والنجاح للشركة الليبية الضمانية للتأمين المساهمة العامة المحدودة تحت إدارته

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأصدق التهاني

للأستاذ/ صفوان أكرم عبد العزيز طبيشات

لتعيينه المدير العام لشركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين – الأردن

كما ندعو له بالتوفيق وكل النجاح لشركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بخالص التهنئة:

للشيخ/ خالد بن عبد الله الخليلي

بمناسبة توليه منصب رئيس مجلس الإدارة شركة التأمين الأهلية - سلطنة عمان، كما ندعو الله بالتوفيق والنجاح لشركة التأمين الأهلية تحت رئاسته

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بخالص التهنئة:

للأستاذ/ خالد عبد الصادق

بمناسبة تعيينه نائبًا لرئيس مجلس الإدارة لشركة مصر للتامين – مصر، متمنين لكم كل التوفيق والسداد في مهمته ولشركة مصر للتأمين التقدم والازدهار.

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأجل التهاني

للأستاذة/ ميساء الكوهجي

بمناسبة تعيينها المدير العام بالإنابة لشركة المتحدة للتأمين - البحرين ، داعيين الله أن يوفقها ويكلل مهامها بالنجاح.

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم
بأصدق التهاني
للأستاذ/ صلاح يوسف عبد الودود
لتعيينه المدير العام لشركة التأمين الوطنية – اليمن ،
كما ندعولكم بالتوفيق وكل النجاح لشركة التأمين الوطنية

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم:
للإستاذ/ مصطفى الفيشاوي
بمناسبة تعيينه القائم بأعمال الشركة المصرية للتأمين
التكافلي ممتلكات – مصر
داعيين الله أن يوفقه ويكلل مهامه بالنجاح.

يسعد الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأحر التهاني
للأستاذ/ سلطان محمد عبد الرؤوف
بمناسبة تعيينه كرئيس تنفيذي لشركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
السعودية داعيين الله أن يوفقه ويكلل مهامه بالنجاح.

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأحر التهاني:
للإستاذ/ زياد الربيش
بمناسبة تعيينه المدير العام لشركة التأمين العربية التعاونية – السعودية،
وفقه الله في أعمالكم ونتمنى له التوفيق في المهام الموكلة إليه
ولشركة التأمين العربية التعاونية التقدم والازدهار.

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بخالص التهنئة إلى:
الأستاذ / زيد سمير قعوار
بمناسبة توليه منصب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط
للتأمين - الأردن، متمنيين له كل التوفيق في مهمته ولشركة
الشرق الأوسط للتأمين التقدم والازدهار.

نعي فاضل

تنعي
الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
بمزيد من الأسى والحزن المرحوم
عثمان السنوسي الأمين
المدير العام السابق - الشركة الدولية للتأمين
ويتقدم الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين لسوق التأمين الليبي بخالص التعازي على هذا المصاب الجلل ، سائلين الله العلي القدير ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ، وألا يريكم الله مكروهاً في عزيز لديكم.

نعي فاضل

تنعي
الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
بمزيد من الأسى والحزن المرحوم
عبد العزيز مصطفى
رئيس مجلس الإدارة الأسبق لشركة مصر للتأمين
ويتقدم الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين بإسمه شخصيا وبإسم السادة رئيس و أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين فى الأمانة العامة للإتحاد بخالص التعازى ، سائلا الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ، وألا يريكم الله مكروهاً فى عزيز لديكم.

نعي فاضل

تنعي الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين بمزيد من الأسى والحزن
المرحوم / عصام الدين عمر إبراهيم
رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التأمين الأسبق
ويتقدم الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين باسمه شخصياً وباسم السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين فى الأمانة العامة للإتحاد بخالص التعازى ، سائلا الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ، وألا يريكم الله مكروهاً فى عزيز لديكم.

أعبر لكم باسمي الخاص ونيابة عن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد ومنتسبي الأمانة العامة عن دعمنا وتضامننا مع الشعب اللبناني الشقيق في أعقاب هذه الأحداث المأساوية التي ضربت العاصمة بيروت.

تعازينا الحارة لكم في ضحايا هذا الحدث الجلل، سائلين الله أن يتغمدهم برحمته الواسعة؛ كما نتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

لقد تتبعت الأمانة العامة في وسائل الإعلام أنباء الفيضانات في السودان ، ومدى السيول و نتائجها المدمرة على الأفراد والممتلكات ، أمام هذا الوضع ، لا يسعنا كأمانة عامة إلا أن نعبر لكم عن تضامننا مع شعب السودان الشقيق.

كما نود أن نعبر لكم عن تعازي رئيس ومجلس إدارة الاتحاد والأمانة العامة إلى عائلات الضحايا ولكل الشعب السوداني.

كلمة رثاء ووفاء لكلاً من:
المرحوم / عبد العزيز مصطفي ، والمرحوم/ عصام الدين عمر إبراهيم

تلقينا بمزيد من الحزن والأسي نبأ وفاة
الأستاذ/ عبد العزيز مصطفي
رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين الأسبق.

ولا نملك سوى الدعاء له بالرحمة والمغفرة وأن يكون مثواه الفردوس الأعلي من الجنة «وإنا لله وإنا إليه راجعون»

وإيمانا منى بقيمة الوفاء لمن خدموا قطاع التأمين المصرى، حيث تمتد علاقتي مع الأستاذ عبد العزيز مصطفي علي مدى عقود عديدة منذ بدأ مسيرته العملية مع شركة مصر للتأمين وتدرج في مناصبها حتي أصبح رئيسا لمجلس إدارتها خلال الفترة من 1993 حتي 1996 ،حيث كانت له إسهامات وإنجازات علي مدي عدة عقود في خدمة قطاع التأمين المصرى سواء مع الهيئة الرقابية علي التأمين أو الاتحاد المصري للتأمين .

ولا يمكن أن ننسى الدور الوطني الذي قام به الأستاذ عبد العزيز مصطفي من خلال عضويته بمجلس الشعب خلال الفترة من عام 1979 حتي عام 2011 حيث كان يشغل حينئذ منصب وكيل المجلس ،وخلال الفترة المذكورة ساند كل القضايا والتحديات التي واجهت قطاع التأمين وخاصة في جانب التشريعات المتصلة بصناعة التأمين بتمريرها وإصدار ها من مجلس الشعب.

وطوال فترة رئاستى للاتحاد المصري للتأمين كان الأستاذ عبد العزيز مصطفي حريصا علي متابعة كل نشاطات الاتحاد وحضور جميع المؤتمرات والأحداث الخاصة بالاتحاد والمساهمة في فعالياتها.

رحم الله الفقيد العزيز وألهم أسرته وذويه ومحبيه وأسرة التأمين في السوق المصري الصبر والسلوان.

تلقينا بمزيد من الحزن والأسي نبأ وفاة
الأستاذ / عصام الدين عمر إبراهيم
رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التأمين الأسبق

ونسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد العزيز بواسع رحمته وان يكون مثواه الفردوس الأعلي من الجنة « وانا لله وانا اليه راجعون »

وإيمانا منى بقيمة الوفاء لمن خدموا قطاع التأمين المصرى، حيث تمتد علاقتي مع الأستاذ / عصام الدين عمر علي مدى أكثر من خمسة عقود ، وقد عملنا سويا في الشركة المصرية لإعادة التأمين في أوائل الستينات من القرن الماضي، حيث التحق الأستاذ/ عصام الدين عمر بالشركة المصرية لإعادة التأمين في عام 1961 وتدرج بالوظائف القيادية بها حتي اختياره كرئيس لمجلس إدارة الشركة للفترة منذ عام 1988 حتي عام 1992 ،كما عمل كمستشار فني بالاتحاد المصري للتأمين منذ عام 1992 حتي عام 2009 والتي قرر بعدها التفرغ للكتابة وتقديم الاستشارات في مجال التأمين كخبير استشاري معتمد من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وعبر هذه المحطات كان للأستاذ/ عصام عمر دور كبير في مسيرة صناعة التأمين المصرية وساهم بقدر ملموس في تطويرها ،حيث تولي رئاسة لجنتي التأمين البحري بضائع ووحدات بالاتحاد المصرى للتأمين منذ عام 1977 حتي عام 1992 وعضويته في مجلس إدارة مكتب مراقبة ومعاينة البضائع بميناء الاسكندرية ، وتوليه رئاسة مجمعتي تأمين نقل الأقطان ونقل البضائع العامة بالسكة الحديد ،وعضويته بلجنتي خبراء المعاينة وفحص المنازعات بالهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، وعضويته بالشعبة المشتركة للتأمينات وإدارة الأخطار بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

كما انتدب الأستاذ/ عصام عمر بالتدريس في شعبة التأمين بكلية التجارة جامعة القاهرة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، كما ساهم في إنشاء معهد التامين بمصر التابع لمعهد التأمين القانوني بلندن عام 1977 ثم شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المعهد خلال الفترة من عام 1984 حتي عام 2008 .

وللاستاذ عصام عمر عدد من المؤلفات العلمية في مجال التأمين اولاها كتاب «التأمين البحري - أصوله العلمية والعملية » ، وثانيها « تأمين النقل البحري والجوي والبري»

وطوال فترة رئاستى للاتحاد المصري للتأمين كان الأستاذ عصام/ عمر حريصا علي متابعة كل نشاطات الاتحاد والمساهمة في فعالياتها .

رحم الله الفقيد العزيز وألهم أسرته وذويه ومحبيه وأسرة التأمين في السوق المصري والعربي الصبر والسلوان.

عبد الرؤوف قطب - رئيس الاتحاد المصري للتأمين السابق

قناة السويس للتأمين

Suez Canal Insurance

SCI

Since 1979

16569
Call Center

الثقة.. وراحة البال

المركز الرئيسى : ٣١ شارع محمد كامل مرسى - المهندسين - الجيزة

تليفون : ٣٧٦٠١٠٥١ - ٣٧٦٠٦٨٦٨ فاكس : ٣٣٣٥٤٠٧٠ - ٣٣٣٥٠٩٨١

التأمين الشامل
CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

الشركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

الحماية الأفضل
لممتلكات و نشاطات المؤسسات

المقر الإجتماعي 52، نهج الإخوة بوعدو بئر مراد رايس الجزائر

الهاتف: 33 à 24 56 93 23 (0) 213+ الفاكس: 84 93 56 - 78 93 56 23 (0) 213+

البريد الإلكتروني: info@caat.dz - www.caat.dz

العـــامة للتكافـــل
General Takaful
تأمـــين برؤيـــة إسلاميـــة
Insurance with an Islamic Vision

٤٤٤٩٩٩٩٩-

www.g-takaful.net

ميزاتنا:

- خدماتنا تطابق معايير الشريعة الإسلامية
- نظام متطور في الاتصالات للتواصل مع العملاء
- خدمات سريعة لتسوية المطالبات
- خدمة المؤسسات الإسلامية والتقليدية
- فريق عمل على مستوى عالي لتقديم الخدمات

مشـــاركـــة - تضـــامـــن - تعـــاون

الشركة العامة للتكافل : الدائري الثالث – تقاطع السلطة الجديدة | عنوان البريد ٢٣٩٩٠